CL/211/SR

12 أيار/مايو 2023

المحاضر الموجزة للمجلس الحاكم

الدورة الـ 211 للمجلس الحاكم

12–15 آذار/مارس 2023

مركز البحرين العالمي للمعارض (EWB)، المنامة، مملكة البحرين

جدول الأعمال

1. إقرار جدول الأعمال (CL/211/A.1-rev-1) 5

2. الموافقة على المحاضر الموجزة للدورة الـ 210 للمجلس الحاكم (CL/210/SR) 6

3. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ 146 6

4. النظر في الطلبات المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي

(أ) طلب إعادة الانتساب لبرلمان ليبيريا (CL/211/4(a)-P.1) 7

(ب) تعديلات على الأساليب العملية لحقوق المراقبين ومسؤولياتهم في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي (CL/211/4(b)-P.1) 9

5. تقرير الرئيس

(أ) بشأن أنشطته منذ الدورة الـ210 للمجلس الحاكم 10

(ب) بشأن أنشطة اللجنة التنفيذية 11

6. عرض الأمين العام لتقرير الوقع والأثر للاتحاد البرلماني الدولي للعام 2022 12

7. الوضع المالي (CL/211/7-R.1) 17

8. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة (CL/211/8-P.1) 20

9. وضع بعض البرلمانات 22

10. المكاتب الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي 69؛33

11. التعاون مع الأمم المتحدة (CL/211/11-P.1) 39

12. تقرير عن عمل فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا (CL/211/12-R.1) 40

13. تقرير عن الاجتماعات المتخصصة (CL/211/13-R.1-rev) 53

14. أنشطة اللجان والهيئات الأخرى (CL/211/14-P.1)

(أ) منتدى النساء البرلمانيات (CL/211/14(a)-R.1) 56
(ب) منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي (CL/211/14(b)-R.1) 57
(ج) لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين(CL/211/14(c)-R.1 and R.2) 43
(د) لجنة شؤون الشرق الأوسط (CL/211/14(d)-R.1) 60
(هـ) لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني (CL/211/14(e)-R.1) 58
(و) مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص (CL/211/14(f)-R.1) 59
(ز) مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) (CL/211/14(g)-R.1) 59
(ح) الفريق الاستشاري المعني بالصحة (CL/211/14(h)-R.1) 61
(ط) الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف (CL/211/14(i)-R.1) 63
(ي) مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا (CL/211/14(j)-R.1) 64

15. انتخابات اللجنة التنفيذية (CL/211/15-P.1 and P.2) 66
16. نشيد الاتحاد البرلماني الدولي 67
17. جائزة كريمر-باسي (CL/211/17-P.1) 68
18. ما يستجد من أعمال 70

الجلسة الأولى

الأحد 12 آذار/مارس 2023

(صباحاً)

افتُتحت الجلسة عند الساعة 09:40 برئاسة معالي السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

افتتاح الجلسة

رحّب **الرئيس** بحرارة بالحضور وعبر عن شكره للسلطات البحرينية على حسن الضيافة وتنظيمها المميز للجمعية الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي. وأعرب عن أن النواب يتحملون مسؤولية خاصة في العمل معًا من أجل حياة أفضل وتعايش سلمي، وفقًا لرغبات الذين يمثلونهم. وكان سعيدًا بشكل خاص بحضور ثلاثة ضيوف خاصين يشاركون في الجمعية بهدف الانضمام أو إعادة الانضمام إلى الاتحاد البرلماني الدولي: السيدة جول هوارد-تايلور، نائبة رئيس ليبيريا ورئيسة مجلس الشيوخ في ليبيريا؛ السيدة جولي لاشيل أديرلي، رئيسة مجلس الشيوخ في الباهاما؛ والسيدة تانغاريكي ريتي، رئيسة مجلس الجمعية في كيريباتي. وتطلع لمشاركتهم الكاملة في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي في حال انضمامهم إلى المنظمة، مما سيسهم في تحقيق هدف الاتحاد البرلماني الدولي للانتماء العالمي.

كما رحب **الأمين العام** بالمشاركين، وأعرب عن ثقته في أن جميع الترتيبات المعمول بها للجمعية سوف تفضي إلى مداولات سلسة.

وقد طلبت السيدة **ر. قواكجي كان** (تركيا) أن تأخذ الكلمة فيما يتعلق بزلزال تركيا-سوريا الأخير، وقالت إن هذا الحدث خلف دماراً واسعاً في مناطق مختلفة من بلادها، وأثر بشكل مباشر أو غير مباشر على 20 مليون نسمة من سكانها وأدى إلى ما يزيد عن 45,000 حالة وفاة. وقد زارت المنطقة فور وقوع الكارثة، حيث استمعت هي وزملاؤها البرلمانيون الترك إلى حكايات مروعة عن فقدان العائلات، لكنها شاهدت أيضًا تعبيرات ملهمة للإنسانية، كما يتضح في إرسال فرق دولية لتقديم المساعدة القيمة في البحث والإنقاذ. كانت هذه التجربة صعبة لتركيا - أكبر مانح للمساعدات التنموية من حيث نسبة الدخل القومي الإجمالي في العالم - أن تكون على الجانب الآخر لتلك المساعدة.

باسم الشعب التركي، شكرت أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي على اهتمامهم ومشاعرهم تجاه المجتمعات التي تضررت من الكارثة.

قال **الرئيس** إن لحظات الأزمات تُظهِر تلاحم البشرية، لكن الأفضل أن تكون هذه اللحظات أقل في المستقبل. وعلى صعيد آخر، أعرب عن أسفه لإبلاغ المشاركين بوفاة السيدة إيفون بسادا، نائبة رئيس الاتحاد البرلماني الدولي السابقة ورئيسة مجلس النواب في أوروغواي، في الليلة السابقة. باسم الاتحاد البرلماني الدولي، قدم تعازيه لزملائها البرلمانيين وتمنى لأسرتها القوة في وقت الحزن.

بند 1 من جدول الأعمال

إقرار جدول الأعمال

(CL/211/A.1-rev.1)

أشار **الرئيس** إلى جدول الأعمال المؤقت الذي ورد في وثيقة CL/211/A.1-rev.1. ولاحظ **السيد ج. مودندا** (زمبابوي)، أن سياسة الاتحاد البرلماني الدولي المقترحة لمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي، على النحو الذي نوقش في الدورة السابقة، لم تظهر في جدول الأعمال المؤقت، وطلب تحديثا لإعدادها.

وقال **الأمين العام** إن فريق العمل المعني بالشفافية والمساءلة والانفتاح قد شارك في إعداد السياسة ومن المقرر أن يزود اللجنة التنفيذية، في جلسته القادمة، بتقرير مرحلي.

واقترح **الرئيس** أنه يمكن معالجة مسألة السياسة المقترحة، حسب الاقتضاء، في إطار البند 18 من جدول الأعمال، الذي يتناول أي أعمال أخرى.

تم إقرار جدول الأعمال.

البند 2 من جدول الأعمال

الموافقة على المحاضر الموجزة للدورة الـ210 للمجلس الحاكم

(CL / 210 / SR)

تمت الموافقة على المحاضر الموجزة للدورة الـ210 للمجلس الحاكم

البند 3 من جدول الأعمال

انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ 146

بناءً على مقترح سعادة الدكتور علي راشد عبد الله علي النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، بتأييد من السيدة س. قفاروفا (أذربيجان)، السيدة ب. كريركش (تايلاند)، السيدة ب. أرجيمون (أوروغواي)، السيدة ر. قواكجي كان (تركيا)، وسعادة السيد أحمد تويزي (المملكة المغربية) سعادة السيد سلطان سعيد عبد الله البركاني (الجمهورية اليمنية)، تم انتخاب معالي السيد أحمد بن سلمان المسلم (مملكة البحرين) رئيسًا للجمعية العامة الـ 146 بالإجماع.

أعرب **معالي السيد أحمد بن سلمان المسلم** (مملكة البحرين) عن تقديره للمجلس الحاكم لثقتهم في انتخابه رئيسًا للجمعية، وقال إنه يثق في أن النقاشات الناجحة ستعزز التواصل بين الشعوب وتعيد الحياة إلى الديمقراطية البرلمانية لتعزيز التعاون البرلماني المشترك. وسيبذل قصارى جهده للعمل مع الأعضاء من خلال الحوار البناء والمناقشة العميقة لتحقيق الأهداف المسعاة إليها، وقبل كل شيء فيما يتعلق بتعزيز جهود السلام والمصالحة ورفض التعصب والتطرف. وأعرب عن أمله في أن تكون الجمعية التي يستضيفها بلده نقطة تحول على طريق الاتحاد البرلماني الدولي.

بند 4 من جدول الأعمال

النظر في الطلبات المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي

(أ) طلب إعادة الانتساب لبرلمان ليبيريا

(CL/211/4(a)-P.1)

قال **الرئيس** إنه لتحقيق هدف الانتماء العالمي، يتبقى على الاتحاد البرلماني الدولي جذب 15 برلمانًا آخر من بين دول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ومختلف الدول النامية الصغيرة الجزر في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وقد أتت جهود الاتحاد المستمرة في هذا الصدد بثمارها مؤخرًا على شكل طلب لإعادة الانضمام من مجلس الشيوخ في ليبيريا، كما هو موضح في وثيقة CL/211/4(a)-P.1. بعد النظر في الطلب، قد أوصت اللجنة التنفيذية بالموافقة عليه من قبل مجلس الحاكم.

وقال **سعادة الدكتور علي راشد عبد الله علي النعيمي** (دولة الإمارات العربية المتحدة)، إنه سيكون شرفاً للاتحاد البرلماني الدولي أن يعود برلمان ليبيريا، واحدًا من أعضائه المؤسسين، إلى الانضمام مجددًا.

ووافق **الرئيس** على هذا الرأي وقال إنه يعتبر أن المجلس الحاكم يرغب في الموافقة بالتزكية على طلب ليبيريا.

تم اتخاذ القرار بذلك.

وقالت السيدة ج. هوارد–تايلور (ليبيريا)، خلال تشكرها لمجلس الحاكم على قراره، إنها تشعر بالتواضع لقبول دعوة الاتحاد البرلماني الدولي باسم مجلس الشيوخ في ليبيريا للعودة إلى الانضمام بعد غياب طويل. منذ تأسيسه في عام 1889، أصبح الاتحاد البرلماني الدولي برلمانًا ليس فقط للدول بل أيضًا للشعوب التي تؤدي أدوارًا عالمية لتعزيز السلام والديمقراطية والتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. فهو يوفر مساحة آمنة لجميع البرلمانات للمشاركة في حوار حول قضايا متنوعة تهم الجميع، وقد تحول إلى نطاق التعددية الثنائية في سبيل عالم أكثر عدلاً وسلامًا.

يكمن أساس مبادئ الاتحاد البرلماني الدولي وأنشطته في مواجهة التحديين العاجلين للمساواة بين الجنسين وتغير المناخ. على الرغم من النداءات العالمية المتعددة، تتحسن المساواة بين الجنسين ببطء شديد؛ حيث يبلغ متوسط تمثيل النساء في البرلمانات حوالى 25 في المائة فقط. ونظرًا لتأخر المساواة بين الجنسين إلى هذا الحد، وبالنظر إلى الرابط الحاسم بين المساواة الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة والعمل على التغير المناخي، يلزم القيام بإصلاحات حقيقية لتحسين التوازن لصالح النساء اللاتي يشكلن نصف سكان العالم. وبالمقابل، تم توفير دعم مالي قوي للاستجابة للكثير من النداءات للعمل على التغير المناخي. لا يوجد منتدى أفضل من الاتحاد البرلماني الدولي، كقوة عالمية للخير، من خلاله يمكن المطالبة بالتركيز بنفس القوة على المساواة بين الجنسين. من دون تدابير قوية لضمان عدم إغفال النساء، ستبقى جميع الجهود نحو التعايش السلمي والتنمية المستدامة دون المعايير التي حددها الاتحاد البرلماني الدولي. لذلك تأمل أن تعكس المداولات خلال الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي التطلعات والاحتياجات الحقيقية لجميع سكان العالم بما في ذلك النساء والفتيات، وتؤدي بالتالي إلى اتخاذ إجراءات مناسبة بشأن القضايا ذات الأهمية للعالم بأسره.

وأعرب **الرئيس** عن سعادته بالترحيب ببرلمان آخر في عضوية الاتحاد البرلماني الدولي وخاصة إذا كان عضواً مؤسساً.

(ب) تعديلات على الأساليب العملية لحقوق المراقبين ومسؤولياتهم في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي

(CL / 211/4 (b) -P.1)

لفت **الرئيس** الانتباه إلى التعديلات المقترحة على الأساليب العملية لحقوق المراقبين ومسؤولياتهم في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، على النحو المبين في المرفق CL / 211/4 (b) -P.1، عقب مراجعة أوصى بها المجلس الحاكم في دورته السابقة.

وقال **الأمين العام**، في معرض تقديمه لتلك التعديلات، مشيرًا إلى أن المراجعة قد تمت التوصية بها في ضوء العدد المتزايد من الطلبات المقدمة من المنظمات الشريكة للحصول على صفة مراقب، إن الاقتراح يتعلق بمنح مركز المراقب الدائم فقط على النحو الذي أوصت به اللجنة التنفيذية متتبعةً فحص دقيق للهيكل والأداء وبيان المهمة وبرنامج العمل وسجل متابعة المنظمة المعنية، مع التركيز على التأثير والنتائج. وعلاوة على ذلك، سيُخصص مركز المراقب في المقام الأول للمنظمات البرلمانية التي تشاطر الاتحاد البرلماني الدولي أهدافه بما يتماشى مع ولايته وطموحه في تعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات. أخيرًا، سيُطلب من المراقبين الراغبين في المشاركة في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي دفع رسوم تسجيل رمزية كمساهمة في تكاليف التشغيل وكدليل على التزامهم الحقيقي بعمل الاتحاد البرلماني الدولي. ومع ذلك، فإن منظمات الأمم المتحدة والمراقبين الذين يساهمون بشكل مباشر في برنامج أي جمعية عامة ستكون معفاة من هذه الرسوم.

كما تم اقتراح إعادة هيكلة فئات المراقبين الدائمين في الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة، والجمعيات والرابطات البرلمانية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والاتحادات الدولية للأحزاب السياسية، والمنظمات الشريكة الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، ستتم إزالة المؤسسات التي ظلت خامدة فيما يتعلق بمشاركتها في أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي على مر السنين من القائمة ولكنها تظل حرة في تقديم طلب جديد للحصول على صفة مراقب، إذا رغبت في ذلك. ومثال على هذه المؤسسات، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الدول الأمريكية.

أكد **الرئيس** على هدف ضمان مشاركة المنظمات التي تتمتع بصفة مراقب دائم بشكل كامل مع الاتحاد البرلماني الدولي من أجل الاستفادة من أنشطته، وقال إنه يعتبر أن المجلس الحاكم يرغب في اعتماد التعديلات المقترحة.

تم اتخاذ القرار بذلك.

البند 5 من جدول الأعمال

تقرير الرئيس

(أ) بشأن أنشطته منذ الدورة الـ 210 للمجلس الحاكم

قال **الرئيس**، مرفقاً تقريره بعرض تقديمي رقمي، إن الهدف الأول من نشاطاته خلال الستة أشهر الماضية منذ الدورة الـ 210 للمجلس الحاكم كان تعزيز رؤية الاتحاد البرلماني الدولي لجلب انتباه الجمهور لعدد من أنشطته الواسعة. وقد شارك في أكبر قدر ممكن من تلك الأنشطة، حيث قام خلال هذه العملية بزيارة أكثر من 20 دولة، واستغل الفرصة أيضًا للقاء طلاب الجامعات، وإجراء مقابلات صحفية وعقد مؤتمرات صحفية. تم أيضًا منح جائزة كريمر-باسي للمرة الأولى، وأُجريت عملية تنافسية لاعتماد النشيد الجديد للاتحاد البرلماني الدولي. إذا تم الموافقة عليه، سيتم وضع النشيد الجديد خلال الجمعية العامة الـ 147.

وقد دعمت أنشطته لتعزيز مكانة الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك من خلال حضوره الفعاليات في جميع أنحاء العالم، في نفس الوقت تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، التي كانت موضع تركيز إضافي لعمله، إلى جانب تعزيز الإدارة الرشيدة للاتحاد. وضمن هذا الإطار، شارك، من بين أنشطة أخرى، في اجتماعات اللجنة التنفيذية وعمل، سواء شخصيًا أو افتراضيًا أو عبر الهاتف، بانتظام مع الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي والمديرين – دائمًا كفريق واحد، وشكل ذلك عاملاً أساسياً في تعزيز الاتحاد البرلماني الدولي وأهميته.

وقال **السيد ب. مواتيهودي** (بوتسوانا) إنه يود أن يشكر ويثني على رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، الذي تتمثل مهمته في التشاور والتواصل، لأنه نقل الاتحاد البرلماني الدولي إلى الناس في جميع أنحاء العالم.

وقال **الرئيس** إنه من الضروري للبرلمانيين، كممثلين للشعب، الخروج والتحدث مباشرة مع الشعب. وذلك ما قد حاول فعله بالضبط خلال جميع زياراته.

وهنأ **السيد ج. بوتيمر** (أيرلندا) الرئيس على قيادته، وقال إنه أظهر للبرلمانيين أهمية الاتحاد البرلماني الدولي وضمن أن يكون لهم صوتاً. والأهم من ذلك أنه قاد المنظمة بشكل فعال في الأوقات الصعبة وطرح مبادرات لجعل العالم مكانًا أفضل ولتيسير عمل البرلمانيين. لولا قيادته، لم تكن هناك فرصة لمحاولة التوسط في المشاركة بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا. وكانت مبادراته في مجال التنمية المستدامة جديرة بالثناء أيضاً، بما في ذلك في سياق جلسة الاستماع البرلمانية السنوية الأخيرة التي عُقدت في الأمم المتحدة، في نيويورك.

وأعرب **الرئيس** عن امتنانه للكلمات الطيبة التي قيلت.

(ب) بشأن أنشطة اللجنة التنفيذية

قال **الرئيس** إن اللجنة التنفيذية لاحظت بارتياح التقدم الذي حققته إدارة الاتصالات التابعة للاتحاد البرلماني الدولي في زيادة حضور الاتحاد على شبكات التواصل الاجتماعي ورفع مستوى رؤية الأعضاء خلال الجمعيات. كما قامت اللجنة التنفيذية بتجديد ندائها لصالح مشاركة البرلمانيين في الوفود الوطنية في الأحداث الرئيسية للأمم المتحدة، كجزء من التزام الاتحاد البرلماني الدولي بتعزيز العمل البرلماني لمواجهة التحديات العالمية. وللأسف، فإن العديد من الحكومات لا يدركون بأن مشاركة مثل هذه هي مهمة وحيوية للبرلمانات، وستقدم الدعم الضروري لترجمة الالتزامات الدولية إلى واقع وطني.

بالإضافة إلى ذلك، طالبت اللجنة التنفيذية ببذل جهود لزيادة الوعي، خاصة بين رؤساء البرلمان، حول مختلف القضايا بناءً على المساهمة المؤثرة التي يمكن أن يقدمها رؤساء البرلمان على مستوى عالٍ في عملية صنع القرار. وفي النهاية، أعربت اللجنة التنفيذية عن قلقها الشديد بشأن منع التعليم عن النساء في أفغانستان – وهو انتهاك لحقوق الإنسان الذي أدانته. واعتبرت أنه من المهم بشكل خاص إنشاء قنوات للحوار مع السلطات في البلاد بهدف تغيير الوضع

الحالي، بما في ذلك خلف الكواليس. ولم يسعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى الاعتراف بأي دور قد يؤديه في تحقيق هذا الهدف، الذي يعتبره ذو أهمية قصوى، والذي سيستمر في النضال من أجله بقوة.

وأحاط المجلس الحاكم علماً بتقرير الرئيس.

بند 6 من جدول الأعمال

عرض الأمين العام لتقرير الوقع والأثر للاتحاد البرلماني الدولي للعام 2022

قال **الأمين العام**، مرفقاً كلماته بعرض تقديمي رقمي ووصف تقرير الوقع والأثر للاتحاد البرلماني الدولي لعام 2022 بأنه مصدر فخر للمنظمة بأكملها، إن الهدف من التقرير هو تقييم أثر الأنشطة التي أجريت خلال العام الأول من تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2022-2026 على المجالات التي تغطيها مهام الاتحاد البرلماني الدولي. ينبغي أن يُنظر إلى التقرير بشكل أفضل إلى جانب تقرير الرئيس عن أنشطته، التي تكمل العمل الذي يقوم به الأعضاء من خلال أمانة الاتحاد البرلماني الدولي. كما أن البرلمانات، باعتبارها أعمدة الديمقراطية، تشغل مكانًا مركزيًا في الأهداف الاستراتيجية الخمسة المحددة في استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي لبناء بيئات برلمانية لتحقيق ديمقراطية تعمل من أجل الجميع. وتشمل تلك الأهداف بناء برلمانات فعالة وممكّنة، وتعزيز البرلمانات الشاملة والممثلة، ودعم البرلمانات المتماسكة والمبتكرة، وتحفيز العمل البرلماني الجماعي، وتعزيز المساءلة لدى الاتحاد البرلماني الدولي. كما تم أيضاً تحديد أربعة مجالات سياسية لاختبار ملاءمة وأثر كل إجراء، وهي التغير المناخي؛ والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ومشاركة الشباب؛ والسلام والأمان؛ والتنمية المستدامة للجميع.

وبالإضافة إلى وصف الأنشطة التي تم الاضطلاع بها، والتي تتوفر تفاصيل كاملة عنها على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي، سلط التقرير الضوء على عدد من دراسات الحالة كأمثلة لما تم إنجازه بالموارد المتاحة. فقد أظهر، على سبيل المثال، أنه في أعلى مجال للسياسة المتعلقة بتغير المناخ، كان عام 2022 عامًا مزدحمًا للغاية بالنسبة للاتحاد البرلماني الدولي، ومن المقرر أن يحذو عام 2023 حذوه عن طريق الحملة الجديدة *برلمانات من أجل الكوكب*، المصممة لتضخيم العمل البرلماني في هذا الشأن. كما تم التشديد على تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال لجنة حقوق الإنسان

للبرلمانيين، التي تعمل كآلية فريدة من نوعها مخولة لدراسة القضايا المتعلقة بالبرلمانيين المنتهكة حقوقهم في جميع أنحاء العالم والدفاع عنها. وبعد أن زاد عبء العمل للأسف بنسبة 10٪ في العام 2022، تدرس اللجنة حاليًا حوالى 740 حالة من هذا القبيل في 44 دولة. ومع ذلك، فقد أحرزت تقدماً إيجابياً في حل العديد من القضايا، كما هو الحال في سري لانكا وتركيا، حيث تم إطلاق سراح البرلمانيين من السجن بفضل جهود اللجنة.

معرباً عن قلقه من ازدياد ظاهرة العنف ضد النساء، وخاصة النساء في المجال السياسي، أجرى الاتحاد البرلماني الدولي سابقًا استطلاعات رأي وأعمالًا أخرى لتقييم حجم المشكلة وتحديد الحلول. وفي العام 2022، قام الاتحاد بمتابعة دراسة حول العنف ضد النساء في البرلمانات الإفريقية، واعترف في هذا السياق بمساهمة بلدان مثل بنين والغابون والمملكة المغربية والنيجر والسنغال وسيراليون وجنوب إفريقيا، ويمكن إضافة جمهورية إفريقيا الوسطى الآن كأحدث مشارك في الحملة ضد مثل هذا العنف. ولكن لا يمكن أن يفترض أن لدى جميع البرلمانات القدرة على أداء نفس الدور الرئيسي في مثل هذه المسائل، لذلك كرس الاتحاد البرلماني الدولي جهوده لتوفير القدرات للبرلمانيين، بما في ذلك أدوات لتعزيز مهارات البرلمانيين. وفي منشوره الرئيسي، التقرير البرلماني العالمي لعام 2022، حدد الاتحاد البرلماني الدولي كيف يمكن للبرلمانات أن تعزز التواصل مع المواطنين من أجل استيعاب مخاوفهم كإسهام في العمل التشريعي.

وفيما يتعلق بتعزيز البرلمانات الشاملة والتمثيلية، يجب تهنئة الأعضاء على جهودهم على النحو المبين في تقرير المرأة في البرلمان السنوي للاتحاد البرلماني الدولي، والذي نُشر مع خريطة في العام 2022، والتي تتبعت التقدم في تمثيل المرأة في السياسة. لأول مرة في التاريخ، ضمت جميع البرلمانات عضوة واحدة على الأقل، وهي حقيقة يجب الاحتفال بها ولكن يُنظر إليها أيضًا على أنها فرصة للقيام بعمل أفضل. ويلزم بذل جهود لتحسين تمثيل المرأة في الأحزاب السياسية البرلمانية، التي نمت بنسبة 0.4 مئوية لتصل إلى 26.5 في المائة، وهو ما يمثل أبطأ زيادة في ست سنوات. بهذا المعدل، سوف يستغرق الأمر ما يقدر بـ 80 عامًا للوصول إلى التكافؤ بين الجنسين.

وفي مجال تمكين الشباب، واصلت حركة الشباب النابضة بالحياة في الاتحاد البرلماني الدولي عملها النشط في العام 2022 من خلال الجمعيات العامة ضمن سلسلة التمكين التي أُنشئت لتدريب البرلمانيين الشباب على مناصب عامة. وقد قام حوالى 1000 قائد بالتسجيل بالفعل في حملة *أقول نعم للشباب في البرلمان!* التي انطلقت في العام 2021، والتي اكتسبت زخمًا سريعًا وتم تشجيع الأعضاء على الانضمام إليها. وتوجهت التهاني إلى برلمان زامبيا على إنشائه مؤخرًا لتجمع شبابي كجزء من جهوده لتجديد الشباب في البرلمان، بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي، وإلى برلمان نيجيريا، الذي

عمل الاتحاد البرلماني الدولي معه على مر السنين من أجل ضمان أن الشباب يمكن أن يترشحوا لشغل مناصب عامة والذي أصبح لديها الآن مجموعة حيوية من البرلمانيين الشباب نتيجة لذلك.

وفي العام 2022، شهدنا زيادة ملحوظة في استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين أداء البرلمانات بعد جائحة كوفيد-19. كما سعى الاتحاد البرلماني الدولي لتحقيق تحول رقمي خاص به، حيث تم تنفيذ العديد من الأنشطة المذكورة من قبل الرئيس باستخدام هذه التكنولوجيا. وينطبق الأمر على عمل الأمانة العامة، حيث يمكن لموظفيها الوصول إلى الوثائق عن بُعد. كما عمل مركز الابتكار في البرلمان الذي يتبع الاتحاد البرلماني الدولي بجد لتعزيز التواصل البرلماني واستخدام التكنولوجيا الجديدة لصالح البرلمانات.

وعلى صعيد آخر، عقب استعراض الاتحاد البرلماني الدولي لتعاونه مع الأمم المتحدة ضمن الهدف الاستراتيجي لتحفيز العمل البرلماني الجماعي بدعم من العمليات العالمية، فقد تم هيكلة اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة لزيادة مرونتها في التعامل مع العلاقة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة.

وفي الختام، لفت الانتباه إلى مقدمة التقرير، التي قدمت لمحة عامة مهمة عن التحديات والإنجازات المتعلقة بالعمل المناخي، والدبلوماسية البرلمانية، والمساواة بين الجنسين، والبرلمانيين الذين يواجهون خطرًا متزايدًا، والأدوات الجديدة للبرلمانيين. وبالنظر إلى المستقبل في العام 2023، سيظل التركيز الرئيسي على العمل المناخي.

مُعرِبًا عن شكره للأمين العام على تقريره، قال **الرئيس** إنه من المهم فهم أثر الأنشطة الخاصة بالاتحاد البرلماني الدولي حول العالم. وفيما يتعلق بزيادة عدد الحالات المرفوعة أمام لجنة حقوق البرلمانيين، فإنه على الرغم من أنه قد يبدو أنه يشير إلى تفاقم الوضع، إلا أنه يمكن أن يعزى أيضًا إلى زيادة وضوح الاتحاد البرلماني الدولي والوعي الجديد بوجود اللجنة ووظيفتها، مما دفع إلى تقديم المزيد من الحالات للجنة للدفاع عنها. كما يجدر بالذكر أقوال رئيس سابق للبرلمان، الذي أصبح لاحقًا رئيسًا للجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي أكد أنه كان يعلم أثناء كونه سجينًا سياسيًا في بلاده أنه يمكنه الاعتماد على الاتحاد البرلماني الدولي للدفاع عنه.

وقال **السيد د. د لومبو** (بوركينا فاسو) إنه أثنى على جميع موظفي الاتحاد البرلماني الدولي وكذلك رئيسه وقبل كل شيء الأمين العام على عملهم الناجح في الجمع بين البرلمانيين وبهذا الشعور بالدبلوماسية. وقال إن بلده يثق ثقة تامة في الاتحاد البرلماني الدولي، ويتقدم إليه بجزيل الشكر ويتمنى له التوفيق في مواصلة أنشطته.

معرباً عن شكره أيضاً، قال **السيد ك. كواسي** (ساحل العاج) إن تقرير الأمين العام التنويري أظهر حجم العمل الهائل الذي يُبذل من أجل تشكيل عالم أفضل بشكل فعال. وشجع الاتحاد البرلماني الدولي على الاستمرار في هذا الاتجاه.

وقال **الأمين العام** إن هذه التعليقات الإيجابية كانت مفيدة لجميع المعنيين وأن الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي الصغيرة فخورة بقدرتها على الاعتماد على دعم الأعضاء لمعظم أنشطتها – بما في ذلك تمثيلها في تلك الأنشطة في البلدان القريبة والبعيدة – كجزء من التزامهم تجاه المنظمة. وأعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن امتنانه لموافقة الأعضاء على زيادة بنسبة 3٪ في الاشتراكات المقدرة التي تعتمد عليها أنشطته في المقام الأول. كما أعرب عن امتنانه للمساهمات الخارجة عن الميزانية التي وردت من مجموعة من الشركاء، ركز بعضهم بشكل خاص على التنمية، مثل الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، والمعونة الأيرلندية، ووزارة التجارة والشؤون الخارجية الكندية، الذين يقدمون الدعم المستمر. وعلى الصعيد الشخصي، أعرب عن رغبته في شكر زملائه في الأمانة العامة على عملهم وتفانيهم الذي لا يتزعزع للمنظمة، التي يأمل أن تظل تستحق ثقة الأعضاء.

وقال **الرئيس** إن اللجنة التنفيذية، في معرض تهنئتها للأمين العام على تقريره الرائع، حثته على مواصلة العمل بنفس الروح ودائما بهدف زيادة التحسين في الاعتبار. كما أوصى بضرورة إنشاء قاعدة بيانات سهلة الاستخدام للممارسات التشريعية الجيدة لكي يستشيرها الأعضاء، حسب الاقتضاء، وأن يعزز آلية التقييم والرصد للأنشطة المنفذة لتوحيد استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي.

وأحاط المجلس الحاكم علماً بتقرير الوقع والأثر للاتحاد البرلماني الدولي لعام 2022.

إطلاق حملة الاتحاد البرلماني الدولي للمناخ *برلمانات من أجل الكوكب*

وقال **الرئيس**، في معرض تقديمه لحملة الاتحاد البرلماني الدولي الجديدة للمناخ، إن تغير المناخ واقع له عواقب معروفة بالفعل للجميع. كان للبرلمانات دور تؤديه في التخفيف من هذا الوضع باستخدام صلاحياتها لوضع سياسات صديقة للمناخ، وتخصيص التمويل المناسب من الميزانية لتنفيذها، ومساءلة الحكومات عن التزاماتها بموجب اتفاقية باريس. ومن جانبه، قرر الاتحاد البرلماني الدولي العمل بشأن تغير المناخ دون مزيد من التأخير، اعتماد إعلان نوسا دوا في العام 2022 بشأن حشد البرلمانات لهذه الغاية ومعالجة القضية في الدورة الـ 27 لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27) شرم الشيخ، والذي سيستمر في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقال **الأمين العام**، في معرض شرحه للحملة، إنه قيل الكثير عن حالة تغير المناخ، لكن العمل على تنفيذ الحلول المعروفة لحالة الطوارئ المناخية الواضحة، والتي وصفها البعض بالفوضى المناخية، كان المفتاح الحيوي لإحراز تقدم. يمكن تكييف هذا الإجراء حسب الضرورة على طول الطريق ويجب أن يبدأ مع البرلمانات، التي تم تمكينها لإحداث التغيير من خلال وضع السياسات التشريعية وتخصيص الموارد اللازمة لإنقاذ الكوكب مع ضمان امتثال الحكومات لاتفاقية باريس. تهدف حملة البرلمانات من أجل الكوكب إلى تحفيز البرلمانات على العمل من خلال تشجيعها، من بين أمور أخرى، على الحد من انبعاثات الكربون الخاصة بها وتصبح أكثر مراعاة للبيئة كمثال للآخرين ومن خلال بناء قدرتها على تنفيذ العمل المناخي. لذلك كانت الحملة ذات شقين ودعت إلى دعم سياسي قوي والتزام. ومع تغير المناخ باعتباره الأولوية الأولى المعلنة للأعضاء لعام 2023، كان من المناسب إطلاق الحملة خلال العام نفسه من أجل التركيز على ما يجب أن تفعله البرلمانات لإنقاذ الكوكب.

وتم تشجيع جميع الأعضاء على الاشتراك في الحملة.

تم عرض فيديو بعنوان "برلماني، كوكبي!".

وحث **الرئيس** الأعضاء على الانخراط في الحملة من أجل كوكب أكثر أمانًا لأبنائهم وأحفادهم.

الجلسة الثانية

الأربعاء 15 آذار/مارس 2023

(صباحاً)

افتُتحت الجلسة عند الساعة 09:50، برئاسة السيد دوارتي باشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

البند 7 من جدول الأعمال

الوضع المالي

(CL / 211/7-R.1)

قدمت **السيدة ج. ألم إريكسون** (السويد)، عضو في اللجنة التنفيذية ورئيسة اللجنة الفرعية للشؤون المالية، ملخصًا للوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي في 31 كانون الثاني/يناير 2023، والمبين في وثيقة CL/211/7-R.1، وقالت إن الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي يراقب بانتظام من قِبل اللجنة الفرعية وهي صحية ومستقرة حاليًا. على الرغم من أن العام 2022 كان عامًا سلبيًا بالنسبة لأسواق الاستثمار العالمية، إلا أن استراتيجية الاستثمار الحكيمة للاتحاد البرلماني الدولي توفر عوائد إيجابية على المدى الطويل. فيما يتعلق بالمساهمات المقررة، قامت غالبية الأعضاء بدفع مستحقاتهم بالكامل وفي الوقت المحدد، واستمرت المدفوعات في التوافد بانتظام في العام 2023. وكما أظهر الجدول في الملحق الثاني من الوثيقة، فإن العديد من الأعضاء لا يزالون متخلفين في سداد مستحقاتهم، مما يتطلب متابعة المسألة من خلال المجموعات الجيوسياسية مع الأعضاء المعنيين. ودُعي الأعضاء الجدد في أي لجنة أو هيئة في الاتحاد البرلماني الدولي للمساهمة قدر الإمكان في حشد الأموال التطوعية لصالح اللجنة أو الهيئة المعنية. وأخيرًا، ونظرًا لأن الجلسة الحالية تعقد في وقت أبكر قليلاً مما هو معتاد، فقد أوصت اللجنة التنفيذية بتأجيل مراجعة واعتماد البيانات المالية المدققة لعام 2022 حتى الجلسة العامة الـ 147 في أنغولا.

وقال **الرئيس**، في الوقت الذي رحب فيه بالأخبار السارة بشأن الوضع المالي الصحي للاتحاد البرلماني الدولي، إنه ينضم إلى السيدة إريكسون في حث جميع الأعضاء على دفع مساهماتهم، والتي بدونها سيكون من المستحيل على الاتحاد البرلماني الدولي متابعة العدد المتزايد باستمرار من الأنشطة المطلوب تنفيذها.

وقال **الأمين العام**، استكمالاً للمعلومات التي تم توضيحها بالفعل، أن المدققين الخارجيين كانوا بصدد الانتهاء من تقاريرهم لعرضها في الجمعية العامة الـ 147، وأن الجدول المذكور كان نسخة محدثة من بعض الأعضاء – دولة ليبيا، على سبيل المثال – تمت إزالتها بعد السداد الأخير لمساهماتهم. وفيما يتعلق بالتمويل الطوعي، الذي يمثل حاليًا 27٪ من ميزانية الاتحاد البرلماني الدولي، فقد ظل عند مستوى يضمن عدم ممارسة أي تأثير خارجي على المنظمة. ومع ذلك، يمكن تقديم حجة لزيادة هذا التمويل، مع مراعاة الولاية الموسعة للاتحاد البرلماني الدولي في ضوء استراتيجيته الجديدة. ولذلك، ناشد الأشخاص ذوي النوايا الحسنة حشد المزيد من الموارد المالية وغيرها من الموارد لصالح المنظمة بنفس الطريقة التي فعلها شركاء مختلفون كجزء من مشاركة طويلة الأجل وأعرب عن امتنانه الشديد لها.

وتُعتبر الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، على سبيل المثال، على مدار سنوات عديدة داعمًا ثابتًا للاتحاد البرلماني الدولي، وستستمر الاتفاقية الحالية بقيمة 3.8 مليون فرنك سويسري حتى كانون الأول/ديسمبر 2024. كما تدعم وزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية عمل الاتحاد البرلماني الدولي في مجال المساواة بين الجنسين بما يصل إلى 1.4 مليون فرنك سويسري على مدى ثلاث سنوات. دعمت المعونة الأيرلندية بانتظام العمل نفسه، حاليًا من خلال برنامج بقيمة 148000 فرنك سويسري. بالإضافة إلى ذلك، تلقى الاتحاد البرلماني الدولي منحة قدرها 330.000 فرنك سويسري من منظمة الصحة العالمية للأنشطة المتعلقة بالصحة ومساهمة تبلغ حوالي 100.000 فرنك سويسري من الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل لتعزيز صحة النساء وحديثي الولادة والأطفال والمراهقين.

حظيت أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز المساهمة البرلمانية في الحملة العالمية ضد الإرهاب والتطرف العنيف بدعم كبير من حيث الأقوال والأفعال من مجموعة من الممولين، على وجه التحديد: الصين، التي قدمت مليون فرنك سويسري؛ بنغلاديش، قدمت 200 ألف فرنك سويسري؛ بنين، قدمت 15000 فرنك سويسري؛ البرلمان العربي: 60.000 فرنك سويسري؛ والإمارات العربية المتحدة، قدمت بمبلغ 0.5 مليون دولار أمريكي. بالإضافة إلى ذلك، كانت الصين داعمًا طويل الأمد لعمل الاتحاد البرلماني الدولي المتعلق بأهداف التنمية المستدامة، والذي يصل حاليًا إلى 1.5 مليون

دولار أمريكي. كذلك، قد قامت الشركاء الأصغر حجمًا والأقل مواردًا ببذل جهد مالي لدعم الاتحاد البرلماني الدولي، مما يشهد على إيمانهم بأهميته.

ومن هؤلاء الشركاء ولايات ميكرونيزيا الموحدة، التي قدمت للمرة الثانية على التوالي موارد تصل إلى 120.000 فرنك سويسري لأنشطة إدارة تغير المناخ. وقال إن الاتحاد الأوروبي يرعى مشروع الاتحاد البرلماني الدولي الكبير والمؤثر في جيبوتي، حيث يعمل الاتحاد منذ عدة سنوات لتحقيق نجاح كبير. كما تلقى الاتحاد البرلماني الدولي تمويلًا من شركاء الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتوفير الدعم داخل البلد.

كما كان الاتحاد البرلماني الدولي ممتنًا على المساعدة التي تلقاها من البرلمانات في تعزيز طاقته البشرية وبالتالي تعزيز أدائه في أداء واجباته. لمدة تقرب من عقد من الزمان، قام البرلمان في جمهورية كوريا بتكليف أعضاء كبار في طاقمه للعمل مع الاتحاد البرلماني الدولي لمدة عامين، حيث قدموا الخبرات وفي الوقت نفسه تعلموا كيفية عمل المنظمات الدولية. وعند عودتهم إلى بلادهم، انتقل البعض منهم لتولي مناصب رفيعة في المجال الدبلوماسي وكذلك في البرلمان. بالإضافة إلى ذلك، كان البرلمان النمساوي قد انتدب أحد أعضاء طاقمه في مستوى السفارة ليكون رئيسًا لمكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا، مما مكن الاتحاد البرلماني الدولي من التوسع في مركز كبير للأمم المتحدة. وأخيرًا، كان الاتحاد البرلماني الدولي ممتنًا لشراكة جديدة مع مؤسسة جولي آن ريغلي، التي تقدم موارد متزايدة للاتحاد البرلماني الدولي، أولاً لتطوير برامج المساواة بين الجنسين ومؤخرًا بمبلغ قدره حوالي 100,000 دولار أمريكي لتعزيز حملة *"برلماني، كوكبي!"*

وبالتالي، كان للاتحاد البرلماني الدولي قاعدة واسعة من المانحين، مما يعني أن طريقة عمله لا يمكن أن تتأثر، ويُشير ذلك إلى استمرار أهمية الاتحاد البرلماني الدولي بالنسبة لأعضائه وشركائه، الذين يؤمنون بقدرة البرلمانات على إحداث التغيير. يجب على البرلمانات أن تواصل عزمها على إظهار الأثر من خلال أنشطتها حتى يمكن للاتحاد البرلماني الدولي الحفاظ على ثقة المانحين من جميع أنحاء العالم.

وأعرب **الرئيس** عن شكره لجميع المانحين على سخائهم ومساهماتهم في تنفيذ أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي.

وقال **السيد ن. منظور** (غيانا)، مشيراً إلى أن اسم بلاده مدرج ضمن الدول التي لم تدفع مساهماتها حتى 11 آذار/مارس 2023، إنه قد قدم وثائق تثبت أن البرلمان الغياني قد دفع، في شباط/فبراير 2022، المبلغ الصغير المدرج في الجدول

المتعلق بهذا الأمر. مع القلق حول ضمان عدم حدوث مثل هذا الأمر مرة أخرى، خاصة في حالة المبالغ الأكبر، وطلب من الأمانة تتبع جميع مدفوعات المساهمات، سواء كانت صغيرة أو كبيرة، إلى حسابها البنكي بدقة.

وأكد **الرئيس** أن الأمانة ستتحقق بالفعل من المسألة للتأكد مما حدث وضمان عدم تكرار مثل هذا الحادث في المستقبل. ولكن يجدر بالذكر أن مصادر الدفع ليست دائمًا سهلة التعرف عليها ما لم يتم توضيحها بوضوح.

وقد أكد **الأمين العام** أن زملاءه سيجتمعون مع رئيس برلمان غيانا لتوضيح الوضع والقضاء على أي سوء فهم.

أحاط المجلس الحاكم علماً بالمعلومات المقدمة حول الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي.

البند 8 من جدول الأعمال

الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة

(CL / 211/8-P.1)

قال **الأمين العام**، بعد الإشارة إلى قائمة الاجتماعات البرلمانية المقبلة الواردة في الوثيقة CL / 211/8-P.1، أنه في الفترة التي تلي قرار المجلس الحاكم بعقد الجمعية العامة الـ 147 في جنيف، تلقت اللجنة التنفيذية عرضًا من برلمان أنغولا لاستضافة تلك الجمعية في لواندا في الفترة من 23 إلى 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وبعد دراسة العرض، دعت اللجنة التنفيذية الأمانة لإرسال بعثة إلى أنغولا، والتي أكدت على أنه بالرغم من وجود عدد من التحديات، إلا أن جميع التسهيلات التقنية اللازمة لاستضافة الجمعية العامة موجودة. ولذلك قررت اللجنة التنفيذية أن توصي المجلس الحاكم بأن تعقد الجمعية العامة الـ 147 بدلاً من ذلك في لواندا في المواعيد المقترحة، وفي هذه الحالة سيوقع الاتحاد البرلماني الدولي على اتفاق استضافة مع برلمان أنغولا.

وفيما يتعلق بالاجتماعات المتخصصة والاجتماعات الأخرى المدرجة أيضًا في الوثيقة، فقد تم حشد الموارد اللازمة لتلك التي لم تتم الموافقة عليها بالفعل ويعمل الاتحاد البرلماني الدولي مع المضيفين المحتملين لضمان عقدها. وتمشيا مع سياسة

التحول الرقمي للاتحاد البرلماني الدولي، كان يتم تنظيم العديد من تلك الاجتماعات بشكل افتراضي أو بطريقة مختلطة كجزء من تركيز المنظمة المتزايد على تنويع الوصول إلى أنشطتها.

وقال **سعادة الدكتور علي راشد عبد الله علي النعيمي** (دولة الإمارات العربية المتحدة)، إنه يجب إعادة النظر في المواعيد المقترحة للجمعية العامة الـ 148 في جنيف في آذار/مارس 2024، لأنها تتزامن مع شهر رمضان، مما يجعل من الصعب على المسلمين المشاركة.

وقال **الرئيس** إن الاتحاد البرلماني الدولي سيأخذ هذا العامل في الاعتبار ويسعى للتأكد مما إذا كان مكان انعقاد الجمعية العامة الـ 148 متاحًا في مواعيد بديلة. وعلى هذا الأساس، اعتبر أن المجلس الحاكم يرغب في الموافقة على الاجتماعات البرلمانية المشتركة في المستقبل المدرجة في الوثيقة CL / 211/8-P.1، على النحو الذي أوصت به اللجنة التنفيذية.

تقرر ذلك.

إعلان النصاب القانوني للجلسة

أعلن **الأمين العام** أنه تماشياً مع المادة 34.2 من لائحة المجلس الحاكم، تم تحديد نصاب 72 للدورة الحالية على أساس عدد الأعضاء أو البدلاء المشاركين في الاجتماع الأول، والذي بلغ 142 عضواً.

رفعت الجلسة عند الساعة 11:30.

البند 9 من جدول الأعمال

وضع بعض البرلمانات

أكمل **الأمين العام** عرضه لوضع بعض البرلمانات، مصحوبًا بعرض رقمي للشرائح، والذي تمت مناقشته بالتفصيل في اللجنة التنفيذية. وقال إن الاتحاد البرلماني الدولي يراقب وضع البرلمانات في البلدان التي تتأثر وظيفتها بالتطورات السياسية. ومن بين النقاط الحساسة الخاصة، كانت أفغانستان، التي لم يكن بها برلمان ناشط منذ استيلاء طالبان على السلطة في آب/أغسطس 2021. كان العديد من البرلمانيين الأفغان في المنفى وقد قتل بعضهم، من بينهم الشجاعة السيدة مورسل نابيزادا التي اختارت البقاء في أفغانستان، وقد تم تخصيص دقيقة صمت من قبل الاتحاد البرلماني الدولي في ذكراها. وفي ظل القرارات السابقة للمجلس الحاكم، يواصل وفد أفغانستان برئاسة رئيس مجلس الشعب السابق المنتخب المشاركة في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي كمراقب بدون حق التصويت، كما هو الحال في الجمعية العامة الحالية. وأوصت اللجنة التنفيذية للمجلس الحاكم على إبقاء الموقف هذا رمزاً للتضامن مع الزملاء الذين يعانون من الحصار في أفغانستان.

وقال **الرئيس** أن المجلس الحاكم يرغب في تأييد تلك التوصية.

تم اتخاذ القرار بذلك.

وقال **الأمين العام** بخصوص هايتي، الذي يشهد الكثير من الاضطرابات السياسية والعنف، إن برلمان البلاد سقط تدريجياً في النسيان، حيث لم تجر أي انتخابات وانتهت فترة المنتخبين الأخيرين في كلا المجلسين مؤخرًا. وبالتالي، بقي البرلمان غير مأهول بالسكان مع الاستمرار في الوجود، على الرغم من التوقعات الحالية لعقد الانتخابات في عام 2023. وأوصت اللجنة التنفيذية على أن يستمر المجلس الحاكم في مراقبة الوضع مع حث السلطات الهايتية على تنظيم الانتخابات الموعودة على أمل استقبال برلمان هايتي كامل العضوية في الاتحاد البرلماني الدولي، ربما في تشرين الأول/أكتوبر 2023 في أنغولا.

وأكد **الرئيس** أن المجلس الحاكم يرغب في تأييد توصية اللجنة التنفيذية بهذا الشأن.

تم اتخاذ القرار بذلك.

وقال **الأمين العام** إن الوضع في ميانمار يشبه تماماً الوضع في أفغانستان. بعد استيلاء الحكام العسكريين على البلاد في شباط/فبراير 2021، قاموا بالإطاحة بالعملية الديمقراطية تمامًا ورفضوا السماح للبرلمان الذي انتخب ديمقراطياً بالعمل. وقد استجاب شعب ميانمار بتشكيل هيئة تسمى لجنة تمثيل بييداونغسو هلوتاو (CRPH) للتعبير عن آرائهم. الا تعترف الأمم المتحدة بالحكومة العسكرية الحالية، وقد أخذ المجلس الحاكم موقفًا مبدئيًا بعدم دعم العمليات غير الديمقراطية والتعبير عن التضامن مع الشعب الميانماري، بما في ذلك دعم لجنة تمثيل بييداونغسو هلوتاو (CRPH) ومع ذلك، وبالاعتراف بأن هذه الأخيرة غير قادرة على العمل على أراضي دولة ذات سيادة، اتفقت المنظمة سابقاً على السماح لها بالمشاركة في مناقشات الاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب غير مصوت. وأوصت اللجنة التنفيذية في أن يستمر الاتحاد البرلماني الدولي في الحفاظ على هذا الموقف.

مستذكراً تنفيذ حكم الإعدام بحق نائب سابق في ميانمار في تموز/يوليو 2022، أعرب **الرئيس** عن ضرورة إدانة مثل تلك الأفعال بشدة.

وقالت **السيدة ر. قواقجي قان** (تركيا) إنه في النضال من أجل الديمقراطية في ميانمار، من المهم أيضاً تذكر شعب الروهينغيا، الذي يتعرض لعمليات التطهير العرقي من البلاد. وأعربت عن أملها في أن استعادة الديمقراطية في ميانمار ستضع حداً لمجازر الروهينغيا.

وأكد **الرئيس** أنه يجب دائماً الدفاع عن حقوق شعب الروهينغيا، الذي يعد من بين القضايا التي يهتم بها الاتحاد البرلماني الدولي بشأن ميانمار.

وأيد سعادة **السيد سلطان سعيد عبد الله البركاني** (الجمهورية اليمنية) تلك التعليقات، وشدد على أن إنقاذ الأرواح البشرية ليس أقل أهمية من إنقاذ الديمقراطية، وقال إن الاتحاد البرلماني الدولي يجب أن يدافع عن حقوق الإنسان ويقف بحزم ضد المجرمين المسؤولين عن إبادة شعب الروهينغيا في ميانمار، بما في ذلك دعوة لوقف سفك دمائهم.

وقال **الرئيس** إن الاتحاد البرلماني الدولي قد أدان بقوة منذ البداية وحتى قبل الانقلاب العسكري، معاملة الروهينغيا في ميانمار التي كانت تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان. ومع ذلك، كان يسعى أيضًا للحفاظ على فتح قنوات الحوار مع السلطات في ميانمار على أمل تعزيز العودة السريعة إلى النظام الدستوري في البلاد.

وقال **الرئيس** إن الاتحاد البرلماني الدول قد أدان بقوة منذ البداية وحتى قبل الانقلاب العسكري، معاملة الروهينغيا في ميانمار باعتباره انتهاك لحقوق الإنسان. ومع ذلك، كان يسعى أيضًا للحفاظ على فتح قنوات الحوار مع السلطات في ميانمار على أمل تعزيز العودة السريعة إلى النظام الدستوري في البلاد.

وقال **السيد ح. يورغنسن** (تشيلي) إنه في استنكار انهيار الديمقراطية في حالات تعرضت فيها وتوقفت البرلمانات عن العمل، يجب على البرلمانيين أيضًا أن يسألوا أنفسهم إذا اتخذت برلماناتهم إجراءات لتقويض سيادة القانون. ويجب على الاتحاد البرلماني الدولي دعم القضايا العادلة وبالمثل، وإدانة البرلمانات التي تستحق ذلك.

وقال **الرئيس** إن البرلمانيين عموماً يجب أن يكونوا قدوة للمجتمع بأن ينتقدوا أيضاً أولئك من ضمن صفوفهم الذين يلجؤون إلى خطاب الكراهية. علاوة على ذلك، يجب عليهم إحالة جميع حالات الهجمات الجسدية أو غيرها على زملائهم إلى لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين والتي ستقوم بتحليلها والتحقيق فيها.

وأضاف **الأمين العام** بشكل معلوماتي أن أوضاع الروهينغيا تخضع باستمرار للمراجعة من قبل لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني.

وأكد **الرئيس** أن المجلس الحاكم يرغب في تأييد توصية اللجنة التنفيذية بشأن الوضع في ميانمار.

وتم اتخاذ القرار بذلك.

قال **الأمين العام**، مشيرًا إلى الوضع في السودان، إن البرلمان السوداني السابق قد تم حله ومن ثم تعليق عضويته في الاتحاد البرلماني الدول بعد الانقلاب العسكري في نيسان/أبريل 2019، ومنذ ذلك الحين استمرت الاضطرابات في جميع أنحاء البلاد. ولم تتم الانتخابات كما كان متوقعًا ولكن يُفهم الآن أنها في الأفق بعد التوقيع على اتفاق إطار سياسي في كانون الأول/ديسمبر 2022. أوصت اللجنة التنفيذية في أن يحتفظ المجلس الحاكم بملاحظة الوضع وأن

يعبر عن رغبته القوية في أن تجري هذه الانتخابات في أقرب فرصة، وفقًا للجدول الزمني المتفق عليه من قِبل القادة السياسيين في البلاد، حتى يمكن الترحيب ببرلمان سوداني كامل العضوية مرة أخرى في الاتحاد البرلماني الدولي.

وأكد **الرئيس** أن المجلس الحاكم يرغب في تأييد هذه التوصية.

وتم اتخاذ القرار بذلك.

أشار **الأمين العام** إلى الوضع في البلدان التي تشهد وجود برلمانات انتقالية، بدءًا من بوركينا فاسو، حيث قال إن الانقلابين اللذين شهدتهما البلاد منذ عام 2022 كان كل منهما ناتجًا عن عدم الرضا عن القيادة الحالية. في الوقت نفسه، وباعتماد الموقف المبدئي لرفض أي انقلاب عسكري، قام المجلس الحاكم بأخذ علم بإنشاء هيئة تشريعية انتقالية من قبل السلطات العسكرية في بوركينا فاسو. ونظراً لتوسع هذه الهيئة في التشكيلة الحالية الثانية لها، قرر المجلس الحاكم أيضًا أن عودة البلاد إلى النظام الدستوري ستُسرَّع إذا بقيت بوركينا فاسو عضوًا في الاتحاد البرلماني الدولي وشُجعت السلطات العسكرية على وضع خارطة طريق لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي.

منذ الدورة الـ 210 في تشرين الأول/أكتوبر 2022، كان المجلس الحاكم على تواصل مع تلك السلطات، بما في ذلك المجلس التشريعي الانتقالي. في الوقت الحالي، قام رئيس المجلس بزيارة جنيف، بدعوته، وأكد مرة أخرى التزامه بالعمل مع الاتحاد البرلماني الدولي خلال الجمعية الحالية بهدف استعادة الحالة الطبيعية للبلاد، وقد أكد وفد بوركينا فاسو ذلك أيضًا خلال اجتماع اليوم السابق للجنة التنفيذية. وعلاوة على ذلك، تم وضع خارطة طريق لمساعدة المجلس التشريعي الانتقالي في وضع إطار تشريعي يوفر أساساً قانونياً أكثر ثباتًا لبوركينا فاسو الجديدة. وفي ظل هذا الوضع، كانت توصية اللجنة التنفيذية أن عضوية المجلس البرلماني الانتقالي البوركينابي في الاتحاد البرلماني الدولي ينبغي أن تستمر؛ وأن يُحث المجلس على تسريع التقدم في تنفيذ خارطة الطريق، على أن يتم الانتهاء منها بحلول نهاية الفترة الانتقالية في تموز/يوليو 2024؛ وأن المجلس الحاكم يجب أن يعبر في ذلك الوقت عن رغبته القوية في الترحيب ببرلمان بوركينا فاسو الجديد الذي ينتخبه الشعب بشكل كامل وديمقراطي.

وأكد **الرئيس** أن المجلس الحاكم يرغب في تأييد توصية اللجنة التنفيذية بهذا الشأن.

تم اتخاذ القرار بذلك.

وقال **الأمين العام** إن الوضع مشابه في تشاد، حيث كان المجلس الوطني الانتقالي للبلاد قائمًا منذ تشرين الأول/أكتوبر 2021 عقب وفاة الرئيس التشادي آنذاك. ومع انتهاء الفترة الانتقالية في تشرين الأول/أكتوبر 2024، من المفهوم أن هذا المجلس يعمل مع مختلف السلطات، بما في ذلك اللجنة المسؤولة عن صياغة دستور تشاد جديد، نحو تنظيم الانتخابات بحلول ذلك التاريخ.

كما تقرر سابقاً، يقدم الاتحاد البرلماني الدولي دعمًا فنيًا لطاقم المجلس للاستعداد لظهور هيئة تشريعية متكاملة بالكامل. وأوصى اللجنة التنفيذية في أن يأخذ المجلس الحاكم علمًا بهذه التطورات وأن يستمر الاتحاد البرلماني الدولي في تقديم دعمه مع التعبير عن رغبته القوية في رؤية تسريع العمليات الجارية نحو تنظيم هذه الانتخابات.

وأكد **الرئيس** أن المجلس الحاكم يرغب في تأييد توصية اللجنة التنفيذية بهذا الشأن.

تم اتخاذ القرار بذلك.

وقال **الأمين العام** إنه في حالة غينيا، تم حل البرلمان في أيلول/سبتمبر 2021 وتم إنشاء هيئة تشريعية انتقالية في كانون الثاني/ يناير 2022. وكان المجلس الحاكم قد أدان الاستيلاء العسكري وتعطيل المؤسسات الديمقراطية المنتخبة، كما حدث في حالات أخرى، لكنه أيضًا لاحظ الجهود المبذولة لاستعادة النظام الدستوري في البلاد. ووفقًا للمعلومات المقدمة من السلطات الغينية، تم تقليص الفترة الانتقالية من 36 إلى 24 شهرًا بعد التشاور مع هيئات الاندماج الإقليمية، بما في ذلك المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، بنفس روح المشاركة البناءة مثلما حدث مع بوركينا فاسو وتشاد، قرر المجلس الحاكم أن عضوية غينيا في الاتحاد البرلماني الدولي يجب أن تستمر، ويجب متابعة خريطة الطريق التي تم الاتفاق عليها في دعم عودة البلاد السريعة إلى النظام الدستوري. وأوصت اللجنة التنفيذية أن يستمر الاتحاد البرلماني الدولي في مراقبة الوضع ودعم البرلمان الانتقالي في تنفيذ خارطة الطريق.

وأكد **الرئيس** أن المجلس الحاكم يرغب في تأييد توصية اللجنة التنفيذية بهذا الشأن.

تم اتخاذ القرار بذلك.

وقال **الأمين العام** بخصوص دولة ليبيا أن الاتحاد البرلماني الدولي، على الرغم من مراقبته الدقيقة للوضع، واجه صعوبة في فهم سلسلة الأحداث. في وقت من الأوقات، كان هناك مؤسسات متعددة موازية، بما في ذلك اثنان من البرلمانات، واحد منها فقط كان معترفًا به من قبل المجلس الحاكم وهو مجلس النواب، الذي انتخب في عام 2014 والآن يجتمع

في بنغازي وليس، كما كان في السابق، في طبرق. وبعد أن دفع مساهماته مؤخرًا بالكامل، يحق لمجلس النواب ممارسة جميع حقوق عضوية الاتحاد البرلماني الدولي. يتفهم الاتحاد البرلماني الدولي أنه من المتوقع أن تجرى الانتخابات البرلمانية والرئاسية بحلول نوفمبر 2023. وأوصت اللجنة التنفيذية في أن يستمر الاتحاد البرلماني الدولي في التواصل مع السلطات البرلمانية الليبية وأن يعبر عن أمله الكبير في أن تجرى تلك الانتخابات كما هو متوقع، حتى يتمكن الاتحاد البرلماني الدولي من الترحيب ببرلمان مكتمل العضوية وممثل للشعب الليبي.

.

وأكد **الرئيس** أن المجلس الحاكم يرغب في تأييد توصية اللجنة التنفيذية بهذا الشأن.

تم اتخاذ القرار بذلك.

أبدى **السيد ف. سالم** (دولة ليبيا) رغبته في توضيح الأمور، حيث قال إن بلاده هي حديثة على الديمقراطية الحرة وأن الوضع السياسي فيها هش جراء أسباب تتعلق بمؤسسات الدولة، منها البرلمان. كما أن التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لليبيا عامل إضافي، حيث فشلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا التي أُنشئت في عام 2011 في تقديم الدعم والمساعدة اللازمة لليبيين، وكذلك في تشويه الوضع في تقاريرها، مما أدى إلى تأثيرات سلبية على عمل البرلمان. لذلك، تعود أزمة ليبيا إلى مجموعة من المسائل المحلية والإجراءات الدولية. ويحتاج البرلمان الليبي بشدة إلى دعم الاتحاد البرلماني الدولي ومساعدته في تعزيز قدراته، ويبحث أيضًا عن التوجيه من الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص لليبيا. لا يزال وضع البلاد هشًا؛ حيث لم تحدث المصالحة المتوقعة، ويتعرض البرلمانيون للتهديد والاختطاف، أحيانًا بالقوة النارية. ولا تلقى تلك الأحداث دائمًا إدانة، مما يؤثر مباشرة على ممارسة الديمقراطية بحرية. ويسعى البرلمان الليبي إلى أداء دوره الكامل ويعتمد على دعم الاتحاد البرلماني الدولي لتحقيق ذلك.

وقال **الرئيس** إن السلطات الليبية يمكن أن تطمئن بشأن دعم الاتحاد البرلماني الدولي لتطوير برلمان ليبي ديمقراطي ودستوري.

وأضاف **الأمين العام** أثناء ترحيبه بالوفد الليبي إلى الاتحاد البرلماني الدولي، أنه يتطلع إلى مواصلة التعاون والنقاشات المفتوحة، والتي تجري حاليًا مع مجلس النواب الموجود في بنغازي، بهدف تقديم الدعم الفني اللازم في مرحلة ما بعد الانتخابات لبناء برلمان ليبي كامل الصلاحيات. ولم يتم تنفيذ الدعم الذي تم الاتفاق عليه مسبقاً في العام 2013،

بسبب الوضع الحالي لعدم الاستقرار في البلاد وعدم القدرة على توفير ضمانات لسلامة موظفي الاتحاد البرلماني الدولي. أما بالنسبة للتهديدات أو عمليات الاختطاف أو أي شكل آخر من أشكال التعذيب التي يتعرض لها البرلمانيون، فينبغي إحالتها للتحقيق إلى لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، التي تفحص حاليًا حالة بارزة في ليبيا. ثم يمكن للاتحاد البرلماني الدولي الضغط على السلطات المعنية لتقديم توضيحات ومحاسبة الجناة.

وبالعودة إلى استعراضه العام، كانت هناك دولة أخرى حالتها مشابهة لبوركينا فاسو وهي مالي، حيث حدث انقلاب عسكري في العام 2020. على الرغم من أنها اعترفت بالمجلس الوطني الانتقالي الذي تم إنشاؤه بعد ذلك كعضو في الاتحاد البرلماني الدولي عن مالي، إلا أن المجلس الحاكم قد أعرب أيضًا عن رغبته القوية في رؤية تسريع عملية العودة إلى النظام الدستوري، بما في ذلك بمساعدة من الاتحاد البرلماني الدولي. ويرغب الاتحاد الآن في توسيع عمله الحالي مع السلطات المالية لتسهيل وصولهم إلى المواطنين من أجل شرح العمليات السياسية الجارية والحصول على موافقتهم. وبعد أن لاحظت تلك التطورات، أوصت اللجنة التنفيذية في استمرار اعتراف الاتحاد البرلماني الدولي وتقديم المساعدة الفنية للمجلس الوطني الانتقالي في البلاد، مع التعبير أيضًا عن رغبتها في رؤية تنفيذ سريع لخارطة الطريق المؤسسة بدعم من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) للعودة إلى النظام الدستوري.

وأكد **الرئيس** أن المجلس الحاكم يرغب في تأييد توصية اللجنة التنفيذية بهذا الشأن.

تم اتخاذ القرار بذلك.

قال **الأمين العام** أنه في حالة جنوب السودان، تم تحقيق تقدم إيجابي من خلال حل الخلافات بين أصحاب المصلحة السياسية، نتيجة لذلك يعمل الآن المجلس الانتقالي الموسع. يتم حاليًا صياغة دستور جديد لاستكماله بحلول نهاية شباط/ فبراير 2024، ومن المقرر أن تنتهي فترة الانتقال في شباط/فبراير 2025 والتي وصفت بأنها موعد نهائي ثابت، وهذا كله يعد بعودة سريعة إلى النظام الدستوري. كانت توصية اللجنة التنفيذية هي أن يأخذ المجلس الحاكم علمًا بتلك التطورات الواعدة ويشيد بها، ويشجع السلطات السياسية في البلاد على مواصلة عرض النوايا الصادقة لدفع العملية الانتقالية إلى استنتاجها المنطقي بإجراء الانتخابات بحلول شباط/فبراير 2024.

وأكد **الرئيس** أن المجلس الحاكم يرغب في تأييد توصية اللجنة التنفيذية بهذا الشأن.

تم اتخاذ القرار بذلك.

قال **الأمين العام** فيما يتعلق بغينيا بيساو أن البلد يمر بحالة من التوتر السياسي المستمر حيث يتخبط من أزمة إلى أخرى. تم حل البرلمان استعدادًا للانتخابات المقررة لعقدها في كانون الأول/ديسمبر 2022 ولكن تم تأجيلها إلى حزيران/ يونيو 2023. يواصل الاتحاد البرلماني الدولي مراقبة الوضع وقدم مساعدة عدة مرات لتخصيص موارد لدعم عملية حل الأزمة السياسية ولكن لم يتم تلقي أي ردود فعل. وقد اتخذت اللجنة التنفيذية علماً بهذا الوضع المقلق، وأوصت بأن يرسل المجلس الحاكم رسالة قوية تؤكد على ضرورة ضمان إجراء الانتخابات المقررة في حزيران/يونيو 2023 حتى يمكن الترحيب ببرلمان كامل الصلاحيات في الاتحاد البرلماني الدولي في الجمعية العامة الـ 147 في أنغولا.

وأكد **الرئيس** أن المجلس الحاكم يرغب في تأييد توصية اللجنة التنفيذية بهذا الشأن.

تم اتخاذ القرار بذلك.

وقال **الأمين العام** إنه في دولة فلسطين، لم تجرَ تلك الانتخابات البرلمانية التي كان من المقرر أن تُجرى في كانون الأول/ديسمبر 2022 بسبب العقبات التي أثارها مختلف الأطراف المعنية في المنطقة. وقد تم حل المجلس التشريعي الفلسطيني في عام 2018 تمهيدًا لتلك الانتخابات، التي تم تأجيلها إلى جانب الانتخابات الرئاسية، دون تحديد تواريخ جديدة. وفي الوقت نفسه، ما زالت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين تتابع عددًا من القضايا المتعلقة ببرلمانيين فلسطينيين.

وأوصى اللجنة التنفيذية في أن يتم حث السلطات الفلسطينية على تنظيم الانتخابات لإنشاء برلمان شامل في أقرب وقت ممكن.

وقال **سعادة السيد علي فيصل** (دولة فلسطين) إن تصريحات وفد بلاده في الجمعية العامة الـ 145 في كيغالي لم يُؤخَذ بها بشكل واضح. وفي ذلك الوقت، أكد الوفد أن الانتخابات الفلسطينية قد تعثرت بسبب رفض إسرائيل في اللحظة الأخيرة السماح بإجرائها في القدس، على الرغم من جهود الاتحاد الأوروبي بشكل خاص لضمان التزام الضمانات المقدمة في هذا الصدد. وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس قد دعا إلى إجراء انتخابات في العام 2022 وحدد تاريخًا محددًا، ولكن لن يكون هناك أي انتخابات إذا استمر استبعاد القدس من هذه العملية. يجب على الاتحاد البرلماني الدولي أن يحث إسرائيل على عدم التدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية والسماح بإجراء الانتخابات في القدس.

قال **الرئيس** إن الاتحاد البرلماني الدولي على علم بالوضع كما هو، وسيستمر في العمل مع سلطات كل من البلدين لضمان إجراء انتخابات حرة في فلسطين بأقرب وقت ممكن.

وأكد **الرئيس** أن المجلس الحاكم يرغب في تأييد توصية اللجنة التنفيذية بهذا الشأن.

تم اتخاذ القرار بذلك.

وقال **الأمين العام** إن الجمهورية التونسية تشهد حالة من الاضطراب السياسي، وخاصة منذ تموز/يوليو 2021، حيث قام الرئيس بتعليق البرلمان، ثم حله تماماً، وتجاوز بنفسه صلاحيات للقيام بتطوير البلاد، بما في ذلك الإصلاحات المؤسسية. وبموجب الدستور التونسي الجديد، الذي أعلن في تموز/يوليو 2022 كجزء من تلك الإصلاحات، منحت صلاحيات واسعة للرئيس وجرى توفير بيتين برلمانيين. وتم التصويت بنسبة تتراوح بين 11% و19% في جولتي الانتخابات التي جرت في كانون الأول/ديسمبر 2022 وكانون الثاني/يناير 2023، وكان العديد من خصوم الرئيس، بمن فيهم أعضاء البرلمان المحلول، يطالبون بعدم الاعتراف بالنتائج، وذلك بناءً على الشكوك في شرعية الانتخابات. وسبق أن عبر المجلس الحاكم عن انزعاجه من حالة منع البرلمان التونسي من أداء واجبه الصحيح، وحكم لاحقًا بالإدانة لحل البرلمان، وفي الوقت نفسه، أخذ في اعتبار التطورات وحث على عودة سريعة إلى الحكم الدستوري، بما في ذلك الدعم من قبل الاتحاد البرلماني الدولي. ورد الرئيس التونسي على ذلك بالبيان أنه سيُرحب بمثل هذا الدعم بعد انتهاء الانتخابات البرلمانية بالكامل.

ومنذ الجمعية العامة الـ 145 في كيغالي، قام بالتواصل مع السلطات التونسية، بما في ذلك رئيس الدولة والسفير التونسي في جنيف ووزير الشؤون الخارجية التونسي، وتلقى تأكيدًا بأن دعم الاتحاد البرلماني الدولي سيكون مرحبًا به بهدف تحسين استقرار البلاد وتعزيز الجهود البرلمانية الأكثر صرامة لتعزيز عملية الحوكمة. في هذا السياق، اقترحت السلطات دعوته لوفد من البرلمان الجديد المنتخب إلى جنيف للتوصل إلى خارطة طريق لحل المسائل المعروضة مع مساعدة الاتحاد البرلماني الدولي. وقد وافق على هذا الاقتراح، معتبرًا أنه يتماشى مع النهج الذي اتبعه المجلس الحاكم تجاه التعامل مع السلطات التونسية. وبناءً على توصية اللجنة التنفيذية، يجب متابعة الترتيبات المتعلقة بالزيارة المقترحة خلال الأسابيع القادمة.

وأكد **الرئيس** أن المجلس الحاكم يرغب في تأييد توصية اللجنة التنفيذية بهذا الشأن.

تم اتخاذ هذا القرار.

وقال **الأمين العام** إن القرار السابق الذي اتخذه المجلس الحاكم بشأن جمهورية فنزويلا البوليفارية لا يزال قائماً. فإن الاتحاد البرلماني الدولي لا يعترف بأي من البرلمانين المتنافسين في البلاد، حيث انتهت ولاية المجلس التشريعي الذي انتخب في عام 2015، ولم يتم انتخاب المجلس التشريعي لعام 2022 بما يتوافق مع القواعد المعمول بها. ومع ذلك، ما زال يُرحب بوفد مشترك يضم أعضاءً من كلا المجلسين لحضور اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك الجمعية الحالية، بصفة مراقب. باختصار، فإن الموقف تجاه فنزويلا لم يتغير.

وقال **الرئيس** إنه يعتبر أن المجلس الحاكم يرغب في الإحاطة علماً بهذه المعلومات.

تم اتخاذ القرار على ذلك.

وأكد **الأمين العام**، في ختام عرضه حول الوضع في الجمهورية اليمنية، أن البلد لا يزال على شاشة رادار الاتحاد البرلماني الدولي وأن وفدًا رسميًا كاملاً يشارك في الجمعية الحالية. الحقيقة الوحيدة الجديدة للإبلاغ عنها هي أن الاتحاد البرلماني الدولي، من خلال اللجنة التنفيذية والآن المجلس الحاكم، يستمر في حث المجتمع الدولي على تكثيف جهوده لحل الأزمة المستمرة في الجمهورية اليمنية. كما يستمر في الاعتراف بأن جميع أعضاء المجلس التشريعي اليمني المنتخبين في عام 2003 يمثلون الجمهورية اليمنية. ومنذ ذلك الحين، لم تجر إجراءات انتخابية جديدة. أما بالنسبة للأزمة الإنسانية المستمرة في البلاد، فسيتم دراستها من قبل لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي. وفقًا لتوصية اللجنة التنفيذية، يجب على المجلس الحاكم أن يأخذ علمًا بتلك التطورات وأن يشجع الوفد اليمني على مواصلة التواصل والتضامن مع جميع النواب في الجمهورية اليمنية، بهدف التعبير عن مصالح المجتمع اليمني على نطاق واسع.

وعبر سعادة **السيد سلطان سعيد عبد الله البركاني** (الجمهورية اليمنية)، عن أعمق الامتنان والتقدير للاتحاد البرلماني الدولي، وقال إن بلاده كانت في حالة حرب لأكثر من ثمانية أعوام، لكنه رسم الأمل من الهيئة، التي وقع البرلمان اليمني معها اتفاقاً للدعم التقني قبل نحو أربعة أشهر. ونظرت الجمهورية اليمنية إلى الأمم المتحدة لإنقاذها من مزيد من الدمار وسوف يتعاون نوابها قبل كل شيء لإنقاذ 44 زميلاً لهم الذين صدر بحقهم حكم بالإعدام على أيدي متمردي الحوثي.

وآمل في أن تستمر جهود الاتحاد البرلماني الدولي المشجعة في هذا المجال وفي كل المجالات ذات الصلة، إلى جانب تضامنه الثابت مع الجمهورية اليمنية، حتى تتحرر البلاد تماماً من سيطرة المتمردين الحوثيين.

قال **الرئيس**، لافتًا إلى أن الحرب ستنتهي يومًا ما إذا تم بذل الجهد اللازم، إن الاتحاد البرلماني الدولي دائماً يسعى، كما في حالة الجمهورية اليمنية، أن يكون على الجانب الصحيح من التاريخ. وأعرب عن اعتقاده بأن المجلس الحاكم يرغب في تأييد توصية اللجنة التنفيذية في هذا الشأن.

وتمت الموافقة على ذلك.

وقال **الأمين العام** إن العرض الذي قدمه شمل جميع الحالات التي ناقشتها اللجنة التنفيذية خلال دورتها الحالية، وأن بعض المعلومات المقدمة تهدف إلى تحذير مبكر من الحالات السياسية التي قد تتطور لاحقًا إلى أزمة كبيرة. وفي حال حدوث ذلك، سيتم إحالة المسألة إلى انتباه اللجنة التنفيذية والمجلس الحاكم.

وأثنى **الرئيس** على الأمين العام وموظفيه لجهودهم في الدفاع عن الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، وقال إنه وفقًا لمبدأ التضامن، فهو يشجع جميع الأعضاء على بذل ما يمكن من جهودهم لمساعدة البلدان في الأزمات على حل مواقفها واستعادة الحالة الطبيعية والنظام الدستوري.

البند 10 من جدول الأعمال

المكاتب الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي

(CL/211/10-P.1)

قال **الرئيس**، مذكراً بالقرار الذي اتخذ في الجمعية العامة الـ 145 في كيغالي بفتح مكاتب إقليمية في القاهرة ومونتيفيديو والموافقة على الشروط المتعلقة بها، إن الأمين العام قام بإجراء مشاورات مع برلماني جمهورية مصر العربية وأوروغواي للتأكد من قبولهما لتلك الشروط كشرط أساسي للمضي قدمًا.

وقال **الأمين العام** إضافة إلى ذلك، إذا تم فتح المكاتب الإقليمية على هذا الأساس، ستعمل كمشروع تجريبي لمدة عامين، تليها تقييم لمدى جدوى هذا المفهوم. وتقدمت مشاوراته مع البرلمانين بشكل جيد، على الرغم من أنها لم تتقدم بنفس السرعة التي كان يأملها، حيث تحتاج بعض الشروط التي يجب توفيرها من قبل الجهات المعنية إلى التوضيح. وسيؤدي قبول الشروط إلى التوصل إلى اتفاق، بموجبه ستعترف الحكومة المصرية أو الأوروغوايانية، حسب الحالة، بالاتحاد البرلماني الدولي كمنظمة دولية محترمة تتمتع بجميع الحصانات والامتيازات المتعلقة التي تضمن لها العمل بحرية واستقلالية دون تدخل. بعد ذلك، سيتم توقيع اتفاق مع البرلمان المعني لتوفير الموارد اللازمة لتشغيل المكتب الإقليمي.

وقد أبدت اللجنة التنفيذية اندهاشها من التقدم المحرز، وكانت حريصة على تسريعه. ولذلك، قد قدمت توصية بأن يأذن المجلس الحاكم، بعد مراجعة مماثلة، للأمين العام بالعمل نحو الوصول إلى نتيجة مرضية للمشاورات، وفي حالة التوصل إلى ذلك، أن يتم التوصل إلى الاتفاقات ذات الصلة دون إشارة إلى المجلس مرة أخرى. وتتفق هذه الإجراءات مع صلاحيات الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، التي تمنحه سلطة على الهياكل الإدارية للاتحاد، بما في ذلك أي مكاتب إقليمية قد يتم إنشاؤها، وهو يعتزم التأكد من أنها تعمل وفقًا للمعايير الإدارية للمنظمات الدولية.

وتكلمت **السيدة ت. أكسون** (جمهورية تنزانيا المتحدة)، نيابة عن المجموعة الإفريقية، وقالت إن الاهتمامات التي أبدتها المجموعة في كيغالي ما زالت قائمة، حيث لم تتم الاستشارة مع المجموعة، كما تم الوعد به آنذاك، في هذه المسألة. وعلى الرغم من أنها جزءًا من المجموعة العربية، إلا أن جمهورية مصر العربية تقع جغرافيًا في إفريقيا وهي بالتالي دولة إفريقية زميلة وأيضًا عضو في الاتحاد الأفريقي. وعلى هذا النحو، لا توجد لدى المجموعة الأفريقية أي مشكلات مع جمهورية

مصر العربية، ولكنها تشكك فيما إذا كانت هناك أي دول أعضاء سيستفيدون من مكتب إقليمي في القاهرة، وقد فوجئت بأن قرارًا بهذا الشأن اتخذ في كيغالي دون استشارة المجموعة.

وأعرب سعادة **السيد سلطان سعيد عبد الله البركاني** (الجمهورية اليمنية) عن تقديره للجهود المبذولة فيما يتعلق بإقامة مكتبين إقليميين، قال إنه نأمل أن يتم تسريع العملية حتى يتم فتح المكاتب في وقت قريب بدلاً من ذلك. وبفضل تقليدها الطويل في الديمقراطية، فإن جمهورية مصر العربية مؤهلة تأهيلًا جيدًا لتقديم خدمات هامة للأعضاء في العالم العربي، بالإضافة إلى بعض دول إفريقيا وآسيا. وسيُمكن الموافقة على توصية اللجنة التنفيذية من السماح للأمين العام بإنهاء مفاوضاته دون تأخير ومتابعة الخطوات اللاحقة لضمان فتح المكاتب في أقرب وقت ممكن لصالح الجميع. من خلال أداء دور الوسيط في التواصل المباشر والمنتظم مع البرلمانات في المناطق المعنية، ستساعد هذه المكاتب الاتحاد البرلماني الدولي في تحقيق مهامه بأقصى قدر، بما في ذلك تقديم دعم فني أكثر وفرص تدريب للبرلمانات المعنية.

وقال **الأمين العام** بغرض التوضيح أن المجلس الحاكم قد قرر في مبدأه في كيغالي فتح مكاتب في جمهورية مصر العربية وأوروغواي، شريطة أن تتوافر الشروط المرفقة بالوثيقة الإرشادية التي تم تداولها والموافقة عليها في نفس المناسبة. لقد شكلت تلك الوثيقة الإرشادية أساساً للاستشارات التي أجريت بناءً على تكليف من المجلس. ومع ذلك، تم طرح مخاوف في كيغالي بشأن ما إذا كان المكتب الإقليمي المقترح في القاهرة يهدف لخدمة البلدان الإفريقية أو العربية. وكما هو مذكور في الشروط الموافق عليها، فإن إنشاء مكتب إقليمي يتوقف على دعم مجموعة جيوسياسية، والذي في حالة جمهورية مصر العربية جاء من مجموعة الدول العربية، والصواب هو القول إن المخاوف المطروحة سيتم اعتبارها في الاستشارات الجارية. ومن أجل استنتاج تلك الاستشارات بسرعة، شجع الاتحاد البرلماني الدولي بقوة رعاة المكتب المقترح في القاهرة على العمل مع منسق مجموعة الدول الأفريقية لحل أي سوء فهم متبقي. كما أن سعيه للتشاور قائم على تأييد مجموعة الدول العربية، وهو متطلب قانوني. ومع ذلك، فإن المخاوف المطروحة شرعية وسيتم بلا شك أخذها في الاعتبار من قبل السلطات المصرية بينما تستمر الاستشارات.

وتكلمت **السيدة ت. أكسون** (جمهورية تنزانيا المتحدة) باسم المجموعة الإفريقية، وطلبت توضيح حول من سيكون مسؤولاً عن استشارة المجموعة.

وقال **السيد ج. موديندا** (زيمبابوي) إن الأمين العام يبدو وكأنه صرح إن المكتب المقترح في القاهرة يهدف إلى خدمة بلدان المجموعة العربية، وهو تصوير خاطئ. فبعد التحاور مع رئيس مجلس النواب المصري واستماعه بعناية إلى مداخلة

رئيس البرلمان اليمني، فهم أن المكتب، نظرًا لموقعه في إفريقيا، سيقدم خدمات لإفريقيا وبرلماناتها الإقليمية وأن هذه الخدمات يمكن أن تمتد إلى الجامعة العربية، ولكن لا تكمن المشكلة هنا. فالخطأ كان أن يلمح الأمين العام إلى أن المكتب سيكون مكتبًا لجامعة الدول العربية. أولاً، لقد أدى ذلك إلى سوء تفسير لمصطلح "مجموعة جيوسياسية". ونظراً لاعتبار جمهورية مصر العربية على أنها جمهورية شقيقة ساهمت بشكل كبير في تحرير العديد من دول القارة، كانت إفريقيا تحترم جمهورية مصر العربية أيضًا باعتبارها مهد الحضارة الإفريقية ودورها في إنهاء الاستعمار. لا يمكن تجريد مثل هذه العلاقة التاريخية والسياسية القوية التي تقدرها جمهورية مصر العربية بنفس القدر. لم تكن مخاوف إفريقيا تتعلق بافتتاح مكتب في القاهرة من شأنه أيضًا أن يخدم جامعة الدول العربية، ولكن حول التلميح الذي تم تقديمه.

قال **الرئيس** في رده أنه ليس هناك حاجة لتكرار الحجج التي أبدت في كيغالي إلى مالا نهاية؛ فهو والأمين العام يفهمان تمامًا الشعور بين الكثير من الزملاء من إفريقيا، وكذلك السلطات المصرية. وفي سياق مفاوضاته مع الأخيرة، سيسعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى حل مخاوف المجموعة الإفريقية من خلال الحوار، وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق، لن يتم توقيع أي اتفاق بشأن أي مكتب إقليمي.

وفيما يتعلق بملاحظة **السيد ج. إف. إن. موديندا** (زيمبابوي) بخصوص نقطة النظام، قال إن المسألة ليست مجرد تكرار للحجج بل هي تصحيح للفكرة الخاطئة بأن المكتب الإقليمي في جمهورية مصر العربية سيكون لجامعة الدول العربية. وبغض النظر عن ذلك، لا يوجد حاجة لمزيد من النقاش.

وأضاف **السيد ك. مورونجي** (كينيا)، أيضًا بخصوص نقطة النظام، أنه دائمًا ما يكون من المهم توضيح أن المتحدثة التنزانية في المناقشة الحالية تمثل المجموعة الإفريقية.

وفي حين أشار **الرئيس** إلى أنه لم يكن معروفًا مسبقًا ما هي الصفة التي يمكن أن يتكلم بها الشخص، قال إن التعليق محل تقدير.

وقالت **السيدة ن. ن. مابيسا نكاكولا** (جنوب إفريقيا) إنه من المؤسف أن المناقشة استمرت بسبب ردود الفعل على التصريحات المقدمة نيابةً عن المجموعة الإفريقية. يجب الاعتراف بأن توصية اللجنة التنفيذية، كما تم تقديمها لاتخاذ قرار،

لم تشمل أي ذكر للاستشارة مع المجموعة – وهو خطأ يتعين على الاتحاد البرلماني الدولي أن يتحمل مسؤوليته عنه. كما ذُكِرَ سابقًا، ليس لدى المجموعة الإفريقية أي اعتراض على جمهورية مصر العربية، التي لها علاقات تاريخية ملحوظة مع معظم الدول الإفريقية. في حين قد تحصل جمهورية مصر العربية على دعم بسبب قدرتها على تقديم خدمات لا يستطيع غيرها تقديمها، ينبغي على الاتحاد البرلماني الدولي عدم إعطاء انطباع بأنه يفرض قرارًا على السلطات المصرية وعلى القارة الإفريقية بشكل عام. تم الاتفاق مبدئيًا على إنشاء المكاتب الإقليمية تجريبيًا. ومع ذلك، تحتاج المجموعة الإفريقية إلى ضمان بأن هذا المكتب في القاهرة سيخدم القارة الإفريقية التي تقع فيها جمهورية مصر العربية، فضلاً عن جامعة الدول العربية التي هي عضو فيها. وبدلاً من التشاور مع السلطات المضيفة المحتملة، يجب أن يتشاور الأمين العام مع المجموعات الجيوسياسية المعنية كشرط أساسي لتوقيع أي اتفاق. باختصار، يجب أن يتم التركيز على العمليات الاستشارية الضرورية. وفي النهاية، من المهم أن نسعى للتفاهم، بدلاً من استخدام لغة مشكوك فيها أو التصرف بطريقة متعالية تجاه أولئك الذين يطرحون القضايا في منتدى هو، بطبيعته، استشاري.

وقال **سعادة السيد حنفي جبالي** (جمهورية مصر العربية) إنه تم توفير معلومات كبيرة وذكر المستندات ذات الصلة كدليل على القرار المتخذ في كيغالي. وبعد هذا القرار، واستجابة لاستفسارات من عدد من البلدان، استضافت جمهورية مصر العربية السيد موديندا في القاهرة وشرحت أن المجموعة العربية – وليس جامعة الدول العربية التي ليست عضوًا في الاتحاد البرلماني الدولي – تمثل مجموعة مستقلة تمامًا عن المجموعة العربية ولا ينبغي أن تكون لها دور في النقاش الحالي – كانت تؤيد إنشاء مكتب إقليمي في القاهرة. كما صرحت بوضوح أن هذا المكتب سيخدم المنطقة المحيطة بالكامل، بما في ذلك البلدان في إفريقيا وآسيا، دون استثناء. تربط جمهورية مصر العربية علاقات قوية من الصداقة مع دول إفريقيا الشقيقة، والتي سيقدم لها المكتب خدماتها بسرور وبحرية، دون الحاجة للتفاوض. إن جمهورية مصر العربية فخورة بأن تعتبر إفريقيا أمها.

وأضاف **الرئيس** أنه كما فهم لن يتم فتح أي مكتب إقليمي ما لم يتم الاتفاق عليه من قبل جميع أعضاء المجموعة الجيوسياسية ذات الصلة.

وقال **سعادة السيد أحمد تويزي** (المملكة المغربية): إنه ليست هناك حاجة إلى مزيد من المناقشة، حيث تقرر بالفعل من حيث المبدأ فتح مكاتب إقليمية في جمهورية مصر العربية، وأوروغواي كمشروع رائد لتحديد ما إذا كان ينبغي فتح مكاتب إضافية في أماكن أخرى. بلد مثل بلده، العربي والإفريقي.

لعبت جمهورية مصر العربية دورًا محوريًا في المجالين العربي والإفريقي. لم تكن القضية تتعلق بإنشاء مكتب في القاهرة، ولكن بعملية التشاور التي لم يتم شرحها بشكل جيد والتي يجب أن تنتهي في أقرب وقت ممكن على أساس أن المكتب سيخدم كلاً من المجموعات العربية والأفريقية. وهناك مسألة أخرى وهي العلاقة المعلنة بين ذلك المكتب وجامعة الدول العربية، والتي لا علاقة لها بالموضوع؛ وقد تم تقديم طلب جمهورية مصر العربية لاستضافة المكتب عن طريق المجموعة العربية.

قال **الأمين العام** إنه لم يتم ذكر جامعة الدول العربية في أي وقت من المناقشة الحالية؛ بل أشار فقط إلى الكيان الجيوسياسي العربي الرسمي ضمن الاتحاد البرلماني الدولي، والذي يعرف باسم المجموعة العربية. وطُلب من المجلس الحاكم أن يُكلفه بمسؤولية التوصل إلى اتفاقات بمجرد تحقيق الشروط المحددة في الوثيقة المعتمدة في كيغالي. وكانت واحدة من تلك الشروط أنه يجب تأسيس أي مكتب إقليمي بموافقة مجموعة جيوسياسية. هو ذكر بأنه سبق وأن أشار إلى أن اقتراح إنشاء مكتب إقليمي في جمهورية مصر العربية قد تم رعايته من قِبَل المجموعة العربية، وأشار أيضاً إلى أنه تم الإعراب عن القلق خلال المناقشات ذات الصلة في كيغالي.

في ضوء المناقشة الحالية، فهم الآن أن المكتب الإقليمي المقترح في القاهرة ينبغي أن يعود بالفائدة على الدول العربية والإفريقية على حد سواء. إذا كان الأمر كذلك فعلاً، فإنه سيتصرف وفقًا لذلك وسيستشير جميع الأطراف. كان قلقه هو التأكد من أن استنتاج اتفاقية بشأن المكتب الإقليمي المقترح لا يتوقف على اتفاقات بين المجموعتين العربية والإفريقية، وهو معيار لم يتم تحديده في الوثيقة المعتمدة. حيث أنه من الضروري حماية الاتحاد البرلماني الدولي وأيضاً نفسه عند تولي مسؤولية، فإنه يحتاج إلى التأكد من أنه مجهز بالكفاءة الكافية لتنفيذ المسؤولية المعنية وفقاً لروح القانون ونصه وبطريقة تُرضي أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بشكل عام. يمكنه المساعدة في تيسير الاستشارات، إذا حصل على تفويض من الأعضاء، ولن يتولى تحقيق أي اتفاقات تتعارض مع الآراء المعبر عنها ضمن المجلس الحاكم.

وقال سعادة **السيد سلطان سعيد عبد الله البركاني** (الجمهورية اليمنية) إن الاتحاد البرلماني الدولي، وليس الدولة المصرية، سيكون مالكًا للمكتب الإقليمي في القاهرة وسيشرف عليه، والذي سيخدم دوله العربية والأفريقية الشقيقة على حد

سواء بشكل طبيعي وبدون أي شك أو الحاجة لأي اتفاق. ودعا دول الخليج العربي إلى التعهد بتمويل دعم جمهورية مصر العربية في دورها كدولة مضيفة. وفي الختام، اعتذر إذا كانت كلماته السابقة أدت إلى أي سوء فهم.

وقالت السيدة **ل. كوارتابيلي** (إيطاليا) أن الأمر يتعلق بتوضيح ولاية الأمين العام، الذي سأل ما إذا كانت موافقة المجموعتين الإقليميتين المعنيتين شرطاً له لمواصلة المشاورات بشأن الموضوع. بالنسبة لوفد بلادها، الإجابة كانت بنعم. إنه سؤال مهم للجميع، حيث سيضع سابقة لفتح مكاتب إقليمية أخرى في المستقبل.

وقال **الرئيس** إنه فهم من ذلك أن المجلس الحاكم يرغب في تفويض الأمين العام للمتابعة في مشاوراته على هذا الأساس.

وتم اتخاذ القرار بذلك.

البند 11 من جدول الأعمال

التعاون مع الأمم المتحدة

(CL/211/11-P.1)

أشار **الرئيس** إلى مذكرة بشأن وسائل العمل والأساليب المقترحة الجديدة للجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة، كما هو موضح في وثيقة.CL/211/11-P.1

وذكر **الأمين العام** أنه، في ضوء العملية الموضحة في المذكرة التي أسفرت عن المقترحات التي تم تقديمها الآن للمجلس الحاكم للمعلومات، تابعت اللجنة التنفيذية واعتمدت تلك المقترحات بالإجماع، والتي تشكل جزءًا من خارطة الطريق للمشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة. وكان توصية اللجنة التنفيذية أن يُلاحظ المجلس الحاكم تقدم التنفيذ لهذه الخارطة ويُلاحظ بالإضافة إلى ذلك الوسائل الجديدة المقترحة للعمل وأساليبه في اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة.

وقال **الرئيس** أن المجلس الحاكم يرغب في تأييد تلك التوصية.

تم اتخاذ القرار بذلك.

البند 12 من جدول الأعمال

تقرير عن عمل فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا

(CL / 211/12-R.1)

أشار **الرئيس** إلى أن المشاركة في الجهود المبذولة لإنهاء الصراع وإنقاذ الأرواح كانت من الروح المميزة للاتحاد البرلماني الدولي، وأعرب عن امتنانه لجميع أعضاء فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا لالتزامهم وإصرارهم العمل الجاد لتحقيق هذا الهدف.

قدمت **السيدة ن. مابيزا نكاكولا** (جنوب إفريقيا)، عضو فريق العمل، التقرير عن عملها على النحو الوارد في الوثيقة CL / 211/12-R.1 خلال العام 2022، عقد فريق العمل ست جلسات على الإنترنت وعقدت أول جلسة بعثة إلى كييف وموسكو في تموز/يوليو 2022. في كيغالي في تشرين الأول/أكتوبر 2022، عقد فريق العمل جلسات استماع مع وفود من كل من الاتحاد الروسي وأوكرانيا. وقد رحب كلا البرلمانيين بالجهود التي يبذلها فريق العمل لفتح قنوات الاتصال وأكدا استعدادهما للمشاركة في المشاورات.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، أصدر فريق العمل نداءً يحث البرلمانين على بذل كل ما في وسعهم لتنفيذ وقف إطلاق النار، خاصة خلال أشهر الشتاء، وتجنب الكارثة الإنسانية. كما دعى فريق العمل البرلمانيين إلى مواصلة المناقشات شخصيًا في مقر الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف. لم تتحقق أي من هذه المقترحات، حيث عبَّر كل من الوفدين عن تحفظهما بشأن الصعوبات التي سيواجهونها في السفر إلى جنيف.

وفي 13 آذار/مارس 2023، التقى فريق العمل خلال الجمعية العامة في المنامة وأقرّ بأن الوضع على أرض الواقع والجيوسياسة الحالية لا تمنح الظروف اللازمة لتنفيذ وقف إطلاق النار، ولا لجلب الطرفين إلى طاولة المفاوضات. وبعد جلسات منفصلة مع الوفدين، اقترح فريق العمل بالتالي أن يتمحور التعامل المستقبلي حول أربعة مواضيع محددة: سلامة الطاقة النووية، الأمن الغذائي، حماية المواقع البيئية الهشة، والوصول إلى وتبادل أسرى الحرب. ولاحظ وفد أوكرانيا أن

هذه المواضيع تتماشى مع خطة السلام للسيد زيلينسكي، في حين لاحظ وفد الاتحاد الروسي أنها تتماشى مع اقتراح السلام الذي قدمته الصين مؤخرًا.

وأكد الوفدين دعمهما لعمل الفريق والقوة الفريدة للاتحاد البرلماني الدولي كواحد من المنتديات القليلة المتبقية التي ما زالت تمثل البلدين. وأكد وفد أوكرانيا أن تصديق البرلمان الروسي على الضم غير الشرعي للأراضي الأوكرانية يعيق إمكانية عقد اجتماع ثلاثي. واقترح وفد الاتحاد الروسي إجراء مهمة إضافية لفريق العمل إلى المناطق المتضررة من الحرب، لكن الفريق ارتأى أن مثل هذه الزيارة تتجاوز ولايته.

وفيما يتعلق بالخطوات التالية، سيسعى فريق العمل إلى اتباع سُبل لتخفيف الآثار الإنسانية للحرب في المجالات الأربعة المذكورة أعلاه، والسعي للتعامل مع الأطراف الأخرى التي يمكن أن تساهم في إحداث تغيير إيجابي في سياق التصاعد الحالي للنزاع، والسعي لإيجاد سُبل محتملة للتوافق، مما يتيح للوفدين أن يجتمعا في المستقبل في مكان مناسب لمواصلة المناقشات.

وقال **السيد أ. ميريجكو** (أوكرانيا) إن التقرير يحتوي على عدة اتفاقات لوقف إطلاق النار ولكنه لم يشمل أي إشارة إلى القرار الحاسم الذي اتخذته المحكمة الدولية، في آذار/مارس 2022، بأمر التدابير الاحترازية ضد الاتحاد الروسي، بما في ذلك تعليق فوري للعمليات العسكرية التي بدأت في أوكرانيا في 24 شباط/فبراير 2022. ولم يتم أيضًا ذكر رد الفعل الروسي على هذا القرار. وعلاوة على ذلك، فإن طبيعة التقرير قد تعطي انطباعاً خاطئاً، حيث أنه لم يوضح أي طرف هو المعتدي وأي طرف هو ضحية العدوان كما يعرف في القانون الدولي. حتى يمكن أن تفهم الكلمات "الحرب في أوكرانيا" في عنوان التقرير بطريقة خاطئة على أنها تشير إلى صراع داخلي، بدلاً من أنها تشير إلى حرب عدوانية كبرى نفذها الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا. ويجب أن تُقال الحقيقة حول مثل هذه القضايا الحرجة.

قالت **السيدة ن. ن. مابيسا نكاكولا** (جنوب إفريقيا)، عضو في فريق العمل، إنه من المهم أن يحافظ فريق العمل على نزاهته في أداء أعماله وفي تقديم تقاريره للمجلس الحاكم والهيئات الأخرى للاتحاد البرلماني الدولي.

وقال **الأمين العام** إنه بينما تستمر التداولات، سيتأكد فريق العمل من النظر في المعلومات المقدمة بشأن قرار المحكمة الدولية. أما بالنسبة لعنوان التقرير، أو بالأحرى عنوان فريق العمل، فإنه عنوان رسمي اختاره أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، وفقًا لقرار البند الطارئ لعام 2022، وليس من قبل فريق العمل نفسه. واستُجيب للفارق بين المعتدي والمعتدى عليه، على الرغم من أنه كان واضحاً للجميع من المناقشات السابقة للاتحاد البرلماني الدولي حول الحرب، وبالفعل مسألة مسجلة، أي أنه من المعروف أي طرف هو أي طرف.

واكتفى المجلس الحاكم بأخذ علم بتقرير فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي.

وتولت ***السيدة أ. د. ميرغان كانوتي*** *(السنغال)، نائب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، رئاسة الجلسة.*

البند 14 من جدول الأعمال

أنشطة اللجان والهيئات الأخرى

(CL/211/14-P.1)

(ج) لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

(CL/211/14(c)-R.1 و R.2)

وقال **السيد أ. كوغولاتي** (رئيس لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين)، عند تقديم تقرير اللجنة كما جاء في وثيقة CL/211/14(c)-R.2 إن اللجنة، خلال دورتها في المنامة، عقدت 11 جلسة استماع، حيث التقت مع السلطات والشاكين. وقد شكر جميع الذين أخذوا الوقت للرد على دعوة اللجنة وحضور جلساتها عن بُعد وشخصيًا في مملكة البحرين.

وخلال جلستها، درست اللجنة وضع 250 برلمانيًا في 14 دولة. كما اعتمدت قرارات قبول في حالتين جديدتين وأعلنت عن عدم قبول في حالة واحدة. وتتعلق القرارات المقترحة التي ستُعرض للموافقة من قبل المجلس الحاكم بوضع 190 برلمانيًا في 10 دول.

كان من المهم أن نكرّم قيم الاتحاد البرلماني الدولي، الذي بُني على فكرة الحوار والشمولية وإمكانية سماع ومشاركة آراء متنوعة في سياق عمله. ويعلم البرلمانيون من برلماناتهم الخاصة أنه يمكن أن تكون هناك اختلافات أساسية وجدية في مجالسهم. وقد لا يكون من السرور بالضرورة سماع الانتقادات من الخصوم، ولكن هذا هو مكون أساسي للحياة الديمقراطية. إنها الطريقة الوحيدة للتقدم معًا من خلال التعامل مع بعضنا البعض وإبقاء الباب مفتوحًا للحوار. كما أنه من الأمور الحيوية أن نحتفظ بهذه الروح المفتوحة والشاملة في مجالس الاتحاد البرلماني الدولي، سواء كان ذلك يتعلق ببرلمانات الأعضاء أو المراقبين الدائمين.

ستُعرض القضايا بالترتيب الأبجدي، حسب المنطقة.

إفريقيا

جمهورية الكونغو الديمقراطية

كانت المحكمة تقدم تقريرها للمرة الأولى بشأن وضع ثلاثة برلمانيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. تم إلغاء ولاية أحدهم بشكل تعسفي بسبب غيابه عن البرلمان ومنع بقية البرلمانيين اعتبارًا من استئناف وظائفهم البرلمانية بشكل تعسفي.

على الرغم من وجود شهادات طبية تفسر غيابه، تم إلغاء ولاية السيد بابي نيانجو بسبب الغياب. والحالة الثانية تتعلق بالسيد مارتن كابويا والسيد كريسبين نغبوندو، الذين منعوا من استئناف وظائفهم البرلمانية بعد فقدانهم منصبي حاكم ولاية وذلك على الرغم من قرار صادر من المحكمة الدستورية لصالحهما.

ترغب المحكمة في الحصول على وجهات النظر الرسمية والملاحظات من جهات السلطة البرلمانية بشأن تلك الحالات وتشجع السلطات الكونغولية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان الحقوق الأساسية لجميع أعضاء المجلس الوطني.

ووافق المجلس الحاكم بالإجماع على مشروعي القرارين المتعلقين على التوالي بقضية السيد بابي نيانجو وقضيتي البرلمانيين الكونغوليين الآخرين.

إسواتيني

تتعلق القضية في إسواتيني بثلاثة برلمانيين، احتُجز اثنان منهم في السجن بتهم مختلفة منذ تموز/يوليو 2021 عقب الاحتجاجات التي طالبت بإجراءات ديمقراطية في البلاد.

وعُرض على المجلس الحاكم في الوثيقة CL/211/14(c)-R.1 تقرير مراقب المحاكمات التابع للاتحاد البرلماني الدولي الذي حضر بعض جلسات المحكمة في القضية. وقد أكدت نتائجه مخاوف اللجنة السابقة بأن القضايا الجنائية التي

رفعت ضد البرلمانيين جاءت رداً على أفعالهم الداعمة للتغيير السياسي. وعلاوة على ذلك، أشار المراقب القضائي إلى التأخير المفرط في الإجراءات القانونية والرفض غير المبرر لطلبات كفالة البرلمانيين. وتأمل اللجنة بإخلاص أن تأخذ القاضية في هذه القضية بعين الاعتبار الملاحظات التي قدمها المراقب القضائي عندما تصدر حكمها.

وفي الوقت نفسه، تظل اللجنة حريصة على السفر إلى إسواتيني لمناقشة المخاوف والقضايا التي ظهرت في هذه القضية مع الجهات المعنية والأطراف المعنية الأخرى، وتأمل أن يتسنى لها إجراء هذه المهمة في أقرب وقت ممكن.

اعتمد المجلس الحاكم بالإجماع مشروع القرار المتعلق بقضايا ثلاثة نواب إيسواتيني.

السنغال

تود اللجنة أولاً وقبل كل شيء أن تشكر الوفد السنغالي على المناقشات البناءة التي أجراها معها في سياق الجمعية الحالية، والتي اعتمدت اللجنة على إثرها مقررين.

يتعلق أحد تلك القرارات بوضع السيد خليفة سال، عضو البرلمان السابق الذي حُكم عليه بالسجن في عام 2018. ورحبت اللجنة بالإفراج عن السيد سال بعد صدور عفو رئاسي في أيلول/سبتمبر 2019. ورحبت اللجنة أيضًا بالمعلومات التي تفيد بأنه يجري إعداد مشروع قانون للعفو، الذي قد يمكّن السيد سال من استعادة حقوقه المدنية بالكامل، ويود هذا البرلمان الحصول على مساعدة الاتحاد البرلماني الدولي في إعداد هذا القانون. ودعت اللجنة السلطات البرلمانية في السنغال إلى تقديم مزيد من المعلومات عن أفضل السبل التي يمكن بها للاتحاد البرلماني الدولي أن يقدم هذه المساعدة.

اعتمد المجلس الحاكم بالإجماع مشروع القرار المتعلق بقضية السيد خليفة أبابكر سال.

ويتعلق القرار الثاني في السنغال بحالة السيد عثمان سونكو الذي يواجه حالياً تحقيقاً قضائياً. وعلى الرغم من أن اللجنة كانت تدرك تمام الإدراك أن العدالة يجب أن تتبع مسارها، فإنها لاحظت أيضًا أنه في الماضي، تم استبعاد مرشحين آخرين من المعارضة من السباق الرئاسي بعد إدانتهم من قبل المحاكم. وأعربت اللجنة عن أملها في أن تؤدي محاكمة السيد صونكو قريباً إلى قرار قضائي نهائي، وفقاً لإجراء مستقل ونزيه. ودعت اللجنة كافة السلطات الوطنية ذات الصلة

إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تمكين جميع مرشحي المعارضة وأنصارهم من ممارسة حقهم في المشاركة في إدارة الشؤون العامة في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

اعتمد المجلس الحاكم بالإجماع مشروع القرار المتعلق بقضية السيد عثمان سونكو.

الصومال

وفيما يتعلق بالصومال، اتخذت اللجنة قراراً بشأن الأسس الموضوعية لقضية السيدة أمينة عبدي، التي اغتيلت بوحشية في هجوم بالقنابل قبل عام. وقد فُجعت اللجنة بمقتل نائبة في البرلمان كانت تُعرف بأنها مدافعة شجاعة عن حقوق الإنسان. ودعت السلطات إلى بذل قصارى جهدها لضمان إقامة العدل. كما حث السلطات على استخدام خبرة الاتحاد البرلماني الدولي والهيئات الدولية الأخرى لتحقيق هذه الغاية.

اعتمد المجلس الحاكم بالإجماع مشروع القرار المتعلق بقضية السيدة أمينة محمد عبدي.

أوغندا

فيما يتعلق بأوغندا، اعتمدت اللجنة ثلاثة مقررات، يتعلق أولها بحالة زميلين تم توقيفهما في أيلول /سبتمبر 2021. ويسر اللجنة إبلاغ المجلس الحاكم أنه تم إطلاق سراح الاثنين بكفالة في نهاية المطاف في 13 شباط/فبراير 2023 وأن اللجنة تمكنت من إرسال مراقب محاكمة إلى أوغندا لمراقبة إجراءات المحاكمة. وأعربت اللجنة عن رغبتها في شكر رئيس أوغندا على المعلومات التي قدمها خطياً بشأن القضية وإلى برلمان أوغندا على الخطوات التي اتخذها لرصد حالة السيد سويانيانا والسيد سيجيرينيا أثناء الاحتجاز. ومع ذلك، لا تزال اللجنة تشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بعدم التحقيق في ادعاءات تعرضهم للتعذيب والدافع السياسي المحتمل المزعوم للإجراءات الجنائية. وأعرب عن أسفه لأن البعثة التي طلبها المجلس الحاكم لزيارة أوغندا لم تحصل بعد على موافقة رسمية من السلطات الأوغندية، وأعرب عن أمله الصادق في أن يبذل البرلمان قصارى جهده لإنجاز المهمة في أقرب وقت ممكن.

اعتمد مجلس الحكم بالإجماع مشروع القرار المتعلق بقضيتي برلمانيين أوغنديين.

كما أعلنت اللجنة قبول حالتين جديدتين تتعلقان بزميلتين من أوغندا، السيدة بيتي نامبزي والسيدة آنا أديك إيباجو. ودعت البرلمان إلى تقديم الآراء الرسمية كتابةً بشأن الادعاءات المقدمة في كلتا الحالتين.

اعتمد المجلس الحاكم بالإجماع مشروعي المقررين المتعلقين، على التوالي، بقضية السيدة بيتي نامبزي وقضية السيدة آنا أديك إيباجو.

الأمريكتان فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)

وفيما يتعلق بالقضية الجماعية في فنزويلا، أكدت اللجنة من جديد موقفها الراسخ بأن استمرار مضايقة البرلمانيين المنتخبين في عام 2015 كان نتيجة مباشرة للدور البارز الذي لعبوه بصفتهم برلمانيين معارضين. كما أنها مقتنعة بأن القضايا المطروحة في هذه القضية هي جزء من الوضع المعقد الأوسع في فنزويلا. وكررت اللجنة استعداد الاتحاد البرلماني الدولي لتقديم الدعم لأي جهد يرمي إلى تعزيز الديمقراطية في فنزويلا، بما في ذلك عملية الحوار الجارية. ودعا السلطات الفنزويلية إلى تقديم مزيد من المعلومات حول أفضل السبل التي يمكن أن يساعد بها الاتحاد البرلماني الدولي.

اعتمد المجلس الحاكم بالإجماع مشروع القرار المتعلق بقضايا 135 برلمانيًا فنزويليًا.

آسيا

كمبوديا

يتعلق مشروع القرار المعروض على المجلس الحاكم بالقضية الطويلة الأمد لـ 38 برلمانيًا سابقًا، وجميعهم ينتمون إلى حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي الذي تم حله من قبل المحكمة العليا في عام 2017. وقد أجرت اللجنة تبادلًا مثمرًا مع الوفد الكمبودي في المنامة وفهمت ذلك. ولا تزال الدعوة التي وجهت إليها للسفر إلى كمبوديا لمناقشة بواعث القلق في القضية سارية. وأعربت اللجنة عن أملها في أن تتم البعثة في أقرب وقت ممكن، نظراً إلى اقتراب موعد الانتخابات الوطنية في تموز/يوليو 2023.

وفي غضون ذلك، أوصت اللجنة بأن تستأنف السلطات على وجه السرعة الحوار السياسي مع جميع أحزاب المعارضة، داخل كمبوديا وخارجها. عندها فقط سيكونون قادرين على بناء الثقة وإيجاد حلول للوضع السياسي الحالي.

وقال **السيد س.يانغ** (كمبوديا) إن وفده يرفض مشروع القرار. وفي جلسة الاستماع مع اللجنة في 11 آذار/مارس 2023، قدم الوفد شرحًا كاملاً للتهم. علاوة على ذلك، فإن الأحزاب السياسية الـ 45 المذكورة في الصفحة 4 من التقرير على أنها سجلت للمشاركة في الانتخابات البرلمانية قد فعلت ذلك لدى وزارة الداخلية وليس لدى المفوضية الوطنية للانتخابات. وعلاوة على ذلك، كان مدى دقة تحقيق اللجنة في التهم التي وجهها صاحب الشكوى موضع شك ومثير للقلق بشكل خاص، حيث لا ينبغي أن يستند أي قرار إلى المكالمات الهاتفية أو الرسائل وحدها. وناشد مجلس الإدارة أن ينظر في المسألة بعناية قبل إصدار قرار بشأن مشروع المقرر.

واعتمد المجلس الحاكم مشروع القرار المتعلق بقضايا 42 برلمانياً كمبودياً، مع الإحاطة علماً بالتحفظ الذي أعرب عنه الوفد الكمبودي.

باكستان

أما فيما يتعلق بباكستان، فقد كان من دواعي سرور اللجنة أن تعلن أنه نتيجة لتعبئة عدد من البرلمانيين والجهات الفاعلة الأخرى من مختلف الأطياف السياسية، تم الإفراج عن السيد محمد علي وزير بكفالة، بعد أن أمضى 26 شهراً في الحبس الاحتياطي.

وظل القلق يساور اللجنة إزاء الإفلات من العقاب على الادعاءات العديدة المتعلقة بالمضايقة والاعتداء التعسفي ضد السيد وزير، فضلاً عن الادعاءات القائلة بعدم اتباع ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة ، على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها السلطات البرلمانية.

ودعت اللجنة السلطات الباكستانية إلى القيام بدورها لضمان عدم ترك الجريمة دون عقاب ومعالجة العوامل الكامنة وراء نمط الإفلات من العقاب في القضايا الباكستانية، بما في ذلك عن طريق مواءمة التشريعات مع التزامات باكستان الدولية. ويبدو أن هذا هو السبيل الوحيد لمنع تكرار مثل هذه الحالات.

اعتمد المجلس الحاكم بالإجماع مشروع القرار المتعلق بقضية السيد محمد علي وزير.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

جمهورية العراق

وشكرت اللجنة الوفد العراقي على المناقشة البناءة والمثمرة التي أجراها بشأن قضية النائب العراقي السابق السيد أحمد جميل سلمان العلواني، ورحبت بالزيارات التي تمت للسيد العلواني رهن الاحتجاز والخطوات المتخذة. من قبل السلطات القضائية لمتابعة توصيات الاتحاد البرلماني الدولي.

ورأت اللجنة أنه ينبغي النظر إلى حالة السيد العلواني على أنها مصدر قلق وطني. لذلك دعا القادة إلى الوقوف متحدين من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال رفع قضية السيد العلواني أمام أعلى سلطة للترويج لإطلاق سراحه والحفاظ على حقوقه وضمان عدم إعدامه نتيجة للتهم السياسية الموجهة عليه.

وكررت اللجنة أيضاً رغبتها في زيارة السيد العلواني رهن الاحتجاز في المستقبل القريب والالتقاء بالسلطات العراقية ذات الصلة للتشجيع على حل القضية.

اعتمد المجلس الحاكم بالإجماع مشروع القرار المتعلق بقضية السيد أحمد جميل سلمان العلواني.

دولة ليبيا

وشكرت اللجنة الوفد الليبي على التبادل المثمر وعلى تقديم معلومات مفصلة عن الخطوات التي اتخذتها السلطات الليبية لتسليط الضوء على مصير السيدة سهام سرقيوة.

وأعربت اللجنة عن دعمها لجميع أعضاء البرلمان الليبي، وعلى رأسهم البرلمانيات، بالنظر إلى التحديات الخطيرة التي تواجه سلامتهم.

وعلمت اللجنة أن قضية السيدة سرقيوة لا تزال قيد التحقيق الجنائي والقضائي من قبل المدعي العام وأنها كانت ضحية لحملة كراهية دنيئة على الإنترنت أدت إلى اختطافها. وعلمت اللجنة أيضاً أن هذه الحملات تُستخدم بشكل روتيني للتحريض على العنف الجسدي ضد البرلمانيين، ولا سيما النساء.

وطالبت اللجنة الجهات المختصة بضمان عدم استخدام منصات التواصل الاجتماعي لنشر رسائل كراهية ضد أعضاء البرلمان وخاصة البرلمانيات، وحثت السلطات التنفيذية على إثبات الحقيقة في قضية السيدة سرقيوة.

اعتمد المجلس الحاكم بالإجماع مشروع القرار المتعلق بقضية السيدة سهام سرقيوة.

وقال **السيد كوغولاتي** (رئيس لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين)، في ختام عرضه، إن القضايا التي أشار إليها ليست سوى بعض الحالات العديدة المعروضة على اللجنة. وبالنظر إلى العدد القياسي المتزايد من القضايا، كان من الواضح أنه أن يكون المرء عضوًا في البرلمان قد يكون أمرًا خطيرًا حقًا. ولسوء الحظ، كان هذا الاتجاه واضحًا في جميع مناطق العالم. في حلقة النقاش في اليوم السابق حول التضامن البرلماني مع البرلمانيين المعرضين للخطر، كان من المؤثر للغاية الاستماع إلى شهادات العديد من الزملاء الذين واجهوا الإساءة وسوء المعاملة وحتى التهديدات بالقتل لمجرد قيامهم بوظائفهم. وفي الوقت نفسه، كان من الملهم للغاية أن نرى أن الكثير منهم يعملون بجد في بلدانهم لدعم زملائهم المعرضين للخطر.

ولمعرفة المزيد حول الإجراءات المحددة التي يمكن اتخاذها لمساعدة اللجنة، تمت دعوة البرلمانيين للتسجيل في قائمة جهات الاتصال الخاصة بها للبقاء على اطلاع بعملها والتصرف وفقًا لذلك. واعتمدت اللجنة على التضامن البرلماني ودعمه لتنفيذ قراراتها.

وأعرب عن خالص شكره لزملائه أعضاء اللجنة، الذين تشرَّف بالعمل معهم، ولموظفي الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، الذين لولا عملهم الجاد لن تتمكن اللجنة من تنفيذ مهمتها والذين كانوا يقومون بعمل رائع في المساعدة على الادخار وحماية البرلمانيين المعرضين للخطر في جميع أنحاء العالم.

وقال **الأمين العام** إنه يود أن يشكر رئيس اللجنة وأعضائها على عملهم الجليل في مثل هذه القضية النبيلة – العمل الذي قاموا به بشكل رئيسي خارج دائرة الضوء وبعقل ومهنية هائلة. وإذ يدرك جيدًا المعضلات العديدة التي واجهتها اللجنة أثناء نظرها في القضايا المعروضة عليها، فقد شجعه عزمها الجدير بالثناء على إبراز رفاهية البرلمانيين في جميع أنحاء العالم الذين كانوا يعانون من سوء المعاملة. ويمكن للجنة، لمواصلة الاضطلاع بالمهمة الهامة الموكلة إليها، أن تطمئن إلى أفضل دعم مستمر من الاتحاد البرلماني الدولي.

وقال **السيد سيثيمورن** (تايلند) إن وفده أثار حالتين في منطقته مع اللجنة لكنهما مفقودتان من التقرير. يتعلق الأول بميانمار، حيث أعدمت السلطات العسكرية أربعة سجناء سياسيين، بمن فيهم صديق شخصي له، في العام 2022. ويجب على الاتحاد البرلماني الدولي أن يفعل المزيد لوقف عمليات الإعدام هذه، التي تعتبر غير مقبولة، ولضمان تصرف

سلطات البلاد بسرعة لاحتجازهم. انتخابات ديمقراطية. وفي غضون ذلك، تستضيف تايلند أعداداً كبيرة من لاجئي ميانمار وتناشد تقديم المساعدة الإنسانية في هذا السياق.

وتتعلق الحالة الثانية بالسيناتور دي ليما من الفلبين، الذي ظل رهن الحبس الاحتياطي لمدة ست سنوات ولم تتم مقاضاته لعدم كفاية الأدلة. أتاحت التغييرات الجارية حاليًا في البلاد فرصة للاتحاد البرلماني الدولي لتكثيف مطالبه بالإفراج الفوري عن السناتور.

وشكر **فروليك** (جنوب إفريقيا) اللجنة على عملها الرائع، فقال إنها بمثابة منارة للبرلمانيين في جميع أنحاء العالم الذين تعرضوا لانتهاكات حقوق الإنسان. لقد رأى وفده هذا العمل بنفسه عندما حضر رئيس جنوب إفريقيا جلسة استماع مع اللجنة في 13 آذار/مارس 2023، بناءً على طلبها، لشرح حادث في البرلمان أدى إلى تقديم شكوى ضدها. وتساءل عن موعد جلسة الاستماع.

وبدوره، شكر **السيد كوغولاتي** (رئيس لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين) الوفد على مناقشته المثمرة مع اللجنة وأثنى على رئيسة جنوب إفريقيا لقيادتها في بلدها والبرلمان، وقال إن اللجنة أعلنت أن القضية المعنية غير مقبولة.

وقال **الأمين العام** إنه سيبلغ قرار اللجنة بشأن القضية إلى الأطراف المعنية، بما في ذلك رئيس مجلس النواب، الذي نقدر روح تعاونه. وفيما يتعلق بالملاحظات التي أدلى بها ممثل تايلند، فإن عبء القضايا المعروضة على اللجنة كان من الضخامة بحيث لم يكن من الممكن دائما أن تقدم تقارير علنية عن كل حالة. ولذلك كان نهجه الاستراتيجي يتمثل في التركيز في تقريره على الحالات المعروضة لاتخاذ قرار مع استمرار إبلاغه بجميع الحالات الأخرى قبل العودة إلى المجلس الحاكم في الوقت المناسب مع الردود. فيما يتعلق بالسيناتور دي ليما، فهم أن اللجنة قررت في كانون الثاني/يناير 2023 المطالبة بالإفراج عنها على أساس أن التهم الموجهة إليها لا أساس لها من الصحة. أما بالنسبة لميانمار، فإن هذه حالة تثير قلقا مستمرا بالنسبة للجنة، التي ستقدم تقريراً عن هذه المسألة بمجرد أن تتقدم مداولاتها. وسوف ينقل إلى اللجنة أي معلومات يقدمها له الأعضاء قد توجه عملها.

البند 13 من جدول الأعمال

تقرير عن الاجتماعات المتخصصة

(CL / 211/13-R.1-rev)

قال **الرئيس**، في معرض تقديمه لهذا البند، إنه سيتم تقديم عروض شفوية أو بالفيديو لعدد من الاجتماعات المتخصصة المدرجة في الوثيقة CL / 211/13-R.1-rev، والتي تحتوي أيضًا على روابط لمعلومات أكثر تفصيلاً متاحة عن كل اجتماع على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي.

وقال **سعادة السيد كريم عبد الكريم ابراهيم درويش** (جمهورية مصر العربية)، في تقريره عن الاجتماع البرلماني الذي عقد في شرم الشيخ في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة السابع والعشرين لتغير المناخ، إن العديد من البرلمانيين والخبراء المشاركين قد شاركوا في مناقشات ثرية تهدف إلى تقديم حلول لقضايا المناخ الرئيسية، بما في ذلك الحد من الانبعاثات، وتوسيع نطاق جهود التكيف، وتعبئة تمويل المناخ، من خلال دعم نقل تكنولوجيا المناخ، وخلق حوافز مالية للاستثمار الأخضر والموافقة على التمويل المخصص للتكيف والتخفيف. وأكدت الوثيقة الختامية، التي يمكن العثور عليها من خلال الرابط المقدم، من جديد الالتزام بمعالجة تلك القضايا، مع التركيز على التمويل الإضافي والمنفصل للخسائر والأضرار.

عُرض شريط فيديو عن ورشة العمل الإقليمية بعنوان "مواجهة تحديات التجارة: مساهمة برلمانيي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، التي عُقدت في بوينس آيرس في الفترة من 28 إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

وقال **الأمين العام**، على سبيل مزيد من المعلومات، إن ورشة العمل شكلت جزءًا من التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة التجارة العالمية، والتي تضمنت أيضًا المؤتمر البرلماني حول منظمة التجارة العالمية (PCWTO)، وهي آلية تمكن البرلمانيين من جميع أنحاء العالم لتوفير درجة من الإشراف على نظام التجارة القائم على قواعد منظمة التجارة العالمية. تعرف المشاركون في ورشة العمل على التحديات الرئيسية التي تواجه التجارة وكيف يمكن للبرلمانات في المنطقة أن تساعد. وقد تم تصور حلقات عمل مماثلة في مناطق أخرى. وشكر رئيس مجلس النواب في جويانا نادر لقيادته القوية كرئيس مشارك في المؤتمر البرلماني حول منظمة التجارة العالمية (PCWTO) ومتابعته الحثيثة لجدول الأعمال المحدد لتوفير الإشراف المذكور.

قدم **سعادة السيد أحمد تويزي** (المملكة المغربية)، عرضًا للمنتدى البرلماني العربي الإقليمي السنوي حول خطة عام 2030: *تعزيز المشاركة البرلمانية في العمل المناخي في المنطقة العربية*، الذي عُقد في بيروت في الفترة من 29 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وتم تنظيمه مرة أخرى بالاشتراك مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، إن المشاركين قد شاركوا بشكل بناء في تحديد الإجراءات اللازمة لمعالجة ضعف المنطقة في مواجهة تغير المناخ، مما يهدد تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة، وخاصة تلك المتعلقة بالفقر والجوع، والمياه النظيفة والصرف الصحي. وقد تضمنت الإجراءات الموصى بها إنشاء هيئة برلمانية متعددة القطاعات لوضع التدابير المناسبة، مع مراعاة الخصائص القطرية؛ تعزيز التنسيق الداخلي لإدماج أهداف التنمية المستدامة في العمل البرلماني؛ وتعزيز فعالية الاتصال بين البرلمانات وتبادل المعلومات بشأن المسائل المتعلقة بالمناخ. وكان المشاركون سعداء بمعرفة أن بإمكانهم الاعتماد على دعم الاتحاد البرلماني الدولي وشركائه.

قدم **السيد ك. كابري** (بوركينا فاسو)، تقريراً عن الحلقة الدراسية الإقليمية الثانية للبرلمانات الإفريقية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، التي عقدت في جيبوتي في الفترة من 5 إلى 7 كانون الأول/ديسمبر 2022 ، وقال إن المشاركين قد قيموا التقدم المحرز حتى الآن وفكروا في طرق ضمان أن البرلمانات أدت دورًا حاسمًا في تعزيز التنمية المستدامة للجميع مع استمرار عدد لا يحصى من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والعوامل الأخرى في إبطاء الدافع نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، كانت هناك حاجة إلى مضاعفة الجهود للبناء بشكل أكبر على التقدم المحرز في المنطقة. وبناءً على ذلك، اقترح المشاركون تدابير في مجالات تتراوح من حقوق الإنسان والحوكمة وتغير المناخ إلى التأهب لحالات الطوارئ الصحية وتمويل ورصد أهداف التنمية المستدامة. وترد التفاصيل الكاملة لهذه التدابير في التقرير الموجز عن الحلقة الدراسية الذي تم العثور عليه عبر الرابط المتاح.

وقالت **السيدة إن بيه كاي موتي** (زامبيا)، في خطابها حول أنشطة المنتدى البرلماني بمناسبة المؤتمر الخامس للأمم المتحدة حول البلدان الأقل نمواً (LDC5) الذي عُقد في الدوحة في 4 آذار/مارس 2023، إن هناك خمسة رسائل رئيسية ظهرت لتحسين أوضاع البلدان الأقل نمواً وتتعلق بالإصلاحات في الحوكمة الاقتصادية العالمية وتعزيز الحوكمة المحلية وتبادل المعلومات والتعلم المتبادل بين البلدان الأقل نمواً والاستمتاع بحق التنمية وأهمية برنامج العمل في الدوحة للبلدان الأقل نمواً للعقد 2022-2031 في تحقيق أهداف التنمية المستدامة . وقد شدد المشاركون على الدور الحيوي للبرلمانات في إيصال هذه الرسائل من خلال وظائفها التمثيلية والتشريعية والرقابية. غير أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لتعزيز

فعالية البرلمانات، وخاصة في أقل البلدان نمواً، في تنفيذ هذه الالتزامات العالمية، وهو هدف مشترك آخر يمكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يعمل من أجله جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة.

وقالت **السيدة ريوتون** (فرنسا)، ملخصة أعمال الاجتماع البرلماني في الدورة الـ 67 للجنة وضع المرأة التي عقدت في نيويورك في 7 آذار/مارس 2023، إن المشاركين ركزوا على دور البرلمانات في تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال التكنولوجيا، مع التركيز في هذا السياق على الحاجة إلى اتخاذ تدابير لتعزيز تمكين المرأة ومشاركتها في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؛ معالجة العنف الذي تسهله التكنولوجيا ضد النساء والفتيات؛ وتعزيز فهم وإمكانية استخدام التكنولوجيا في العمل البرلماني. إن نتائج فعالية جانبية لاحقة بعنوان تحقيق المساواة في صنع القرار بحلول العام 2030: *ما الذي يتطلبه الأمر؟* ستفيد علاوة على ذلك في وضع توصية عامة جديدة للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة بشأن التمثيل المتساوي والشامل للمرأة في نظم صنع القرار. وقد أشيد بشدة بعمل الاتحاد البرلماني الدولي وبياناته المتعلقة بالمساواة والعنف ضد البرلمانيات.

قدم **السيد ماكجينتي** (كندا)، تقريرًا عن جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة التي عقدت في نيويورك في الفترة من 13 إلى 14 شباط/فبراير 2023، وقال إن جلسة الاستماع – موضوعها "*الماء للناس والكوكب: أوقفوا الهدر، غيروا اللعبة، استثمروا في المستقبل*" التي تعكس التزام الاتحاد البرلماني الدولي بتنفيذ الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة بشأن المياه النظيفة والصرف الصحي – وقد تمحورت حول أحداث الأمم المتحدة الرئيسية التي تركز على المسائل المتعلقة بالمياه. يجب على البرلمانيين أن يستخلصوا الدروس المستفادة من المناقشات القوية طوال الوقت فيما يتعلق بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الحقائق الصارخة حول، من بين أمور أخرى، عدم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي، والربط بين المياه والكوارث، والمياه باعتبارها عالمية وقضية الأمن القومي. انتهز العديد من المشاركين الفرصة التي أتاحتها جلسة الاستماع للتواصل مع سفرائهم في نيويورك ومع كبار مسؤولي الأمم المتحدة، وبالتالي تذكيرهم أيضًا بالمساعدة الهائلة التي يمكن أن يقدمها البرلمانيون في العمل معهم على جداول أعمال مشتركة.

وقد أحاط المجلس الحاكم علماً بالتقرير عن الاجتماعات المتخصصة.

البند 14 من جدول الأعمال

(استُأنفت الجلسة)

أنشطة اللجان والهيئات الأخرى

(CL / 211/14-P.1)

(أ) منتدى النساء البرلمانيات

(CL / 211/14 (a) -R.1)

وقدمت **سعادة السيدة هالة رمزي فايز** (مملكة البحرين)، رئيسة الدورة الخامسة والثلاثين لمنتدى البرلمانيات، تقرير الدورة المنعقدة يومي 11 و14 آذار/ مارس 2023، كما ورد في الوثيقة CL / 211/14 (a) -R .1 ، وقال إن المشاركين نظروا من منظور جندري في مشروع القرار بشأن الهجمات الإلكترونية والجرائم الإلكترونية الذي أعدته اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، والتي أدرجت تعديلاتها المقترحة في النص الذي سيعرض على الجمعية لاعتماده. واتفق المشاركون على وجوب إدخال تشريعات شاملة تراعي الفوارق بين الجنسين وتركز على الضحية على وجه السرعة لمنع العنف الجندري الذي تسهله التكنولوجيا، مع اتخاذ خطوات للتصدي لتمثيل المرأة الناقص في قطاع الأمن السيبراني كأولوية. وفي حلقة نقاش تركزت على وضع المساواة بين الجنسين في صميم الأمن المائي والقدرة على التكيف مع تغير المناخ واستدامة السلام، شدد المنتدى على الحاجة إلى زيادة مشاركة المرأة في جميع هذه المجالات ووضع استراتيجيات وتدابير ذات صلة تستجيب للاعتبارات الجنسانية. وفي معرض تهنئتها للأعضاء المنتخبين حديثاً في مكتب النساء البرلمانيات، شكرت بحرارة رئيسه المنتهية ولايته، السيدة فاسيلينكو من أوكرانيا، على تفانيها الشجاع والحازم في الظروف الصعبة للعمل من أجل حماية المرأة وتمكينها في كل مكان.

وهنأت **الرئيسة** بالمثل رئيسة المكتب المنتهية ولايتها على عملها في تلك الظروف على وجه الخصوص، وقالت إنها تعتبر أن المجلس الحاكم يرغب في الموافقة على انتخاب السيدة س. لوبيز كاسترو من المكسيك كرئيس جديد للمكتب، وسعادة السيدة فريدة إليمي حدوش من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية نائبة للرئيس، وسعادة الدكتورة عايدة نصيف أيوب عوض الله من جمهورية مصر العربية نائباً ثانياً لرئيسها.

تم اتخاذ القرار بذلك.

استأنف السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، رئاسة الجلسة.

(ب) منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي

(CL / 211/14 (b) -R.1)

عرضت **سعادة السيدة سحر البزار** (جمهورية مصر العربية) رئيسة مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب، تقرير اجتماع المنتدى بتاريخ 12 آذار/مارس 2023، كما ورد في الوثيقة .CL / 211/14 (b) -R.1 أن المشاركين تعهدوا بمواصلة تعزيز مشاركة الشباب، سواء في الاتحاد البرلماني الدولي أو السياقات الوطنية، وقاموا بتقييم التقدم المحرز في هذا الصدد. تضمنت النجاحات سلسلة التمكين الفصلية الجديدة التي تتكون من جلسات إحاطة للخبراء عبر الإنترنت للبرلمانيين الشباب حول القضايا العالمية الملحة؛ أقول نعم للشباب في البرلمان! شارك في الحملة العديد من البرلمانيين والعديد من رؤساء الدول؛ وإنشاء تجمعات شبابية جديدة. وعند مناقشة الدور القيادي للبرلمانيين الشباب في تعزيز السلام، تم التركيز على التعليم لتعزيز السلام والاندماج والتسامح وعلى تشريعات لمكافحة الكراهية والتمييز. كما نوقشت تدابير خاصة لحماية الشباب من الأذى عبر الإنترنت. مع اقتراب انتهاء فترة عملها، كانت ممتنة للفرصة التي أتيحت لها لخدمة البرلمانيين الشباب، وشكرت زملائها أعضاء المجلس الحاكم المنتهية ولايتهم على جهودهم المتفانية في هذه القضية، وتمنت لأعضاء المجلس الحاكم الجدد كل التوفيق في مهمتهم الجديدة.

وأعرب الرئيس عن شكره للسيدة البزار على جهودها مع البرلمانيين الشباب ونيابة عنهم، وقال إنها كانت مثالاً صعباً يجب أن يتبعه خليفتها، لكنها ستواصل بالتأكيد جهودها الدؤوبة لصالح الاتحاد البرلماني الدولي.

واعتبر أن المجلس الحاكم يرغب في الموافقة على انتخاب أعضاء المجلس الحاكم الجدد لولاية مدتها عامين تنتهي في آذار/مارس 2025 ، وتحديداً: السيد د. كاردين (المملكة المتحدة) كرئيس وأعضاء ، سعادة السيد محمد أنور بوشويط (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) والسيدة إي. موتيكا (ناميبيا) عن المجموعة الإفريقية، وسعادة السيد كمال أيت ميكا (المملكة المغربية) وسعادة السيدة سارة محمد فلكناز (الإمارات العربية المتحدة) عن المجموعة العربية؛ السيدة د. إستي (إندونيسيا) والسيد ف. فاكافانوا (تونغا) عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ ؛ هاكوبيان (أرمينيا) عن مجموعة أوراسيا، مع بقاء الشاغر الثاني مفتوحًا؛ أغيري (إكوادور) والسيد و. سوتو بالاسيوس (بيرو) عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ؛ والسيدة أز رودينكو (أوكرانيا) عن مجموعة 12+ ، وشغل الشاغر الثاني السيد كاردين.

تم اتخاذ القرار بذلك.

(هـ) لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي

(CL / 211/14 (e) -R.1)

قال **السيد ج. واويرو** (كينيا)، عضو لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي، مقدماً تقرير اجتماع اللجنة المنعقد في 14 آذار/مارس 2023، كما ورد في الوثيقة CL / 211/14 (e) -R.1، إن اللجنة لاحظت تحسناً طفيفاً في الأزمات الإنسانية التي تؤثر على اللاجئين والمشردين داخلياً في أفغانستان وميانمار وأوكرانيا، والتي كانت ترصدها مع مرور الوقت. وشملت الأبعاد الجديدة التي أضافت التعقيد تغير المناخ والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد وجهت اللجنة نداءً خاصاً فيما يتعلق بأفغانستان، حيث أصبحت جهود إنقاذ الأرواح الآن من أولويات وكالات الدعم، وحصول النساء والفتيات على الرعاية الصحية والتعليم أمر بالغ الأهمية. وقد دعت إلى وقف الحروب، واحترام القانون الإنساني الدولي، وتقديم الدعم البرلماني لجهود الإغاثة والمساعدة في البلدان المتضررة من الأزمات والبلدان المضيفة للاجئين على حد سواء، مع التركيز على التشريع في الأخيرة لتيسير إدراج اللاجئين في الأنظمة الوطنية. تمت دعوة جميع البرلمانيين لمتابعة تعهدات بلادهم بالميثاق العالمي بشأن اللاجئين استعدادًا للمنتدى العالمي للاجئين في أواخر العام 2023 والعمل على تسهيل التعهدات الجديدة.

(و) مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص

(CL / 211/14 (f) -R.1)

لم يتم تقديم تقرير شفوي في إطار هذا البند.

(ز) مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

(**CL/211/14(g)–R.1**)

وقدم **السيد مرجان كانوتي** (السنغال)، عضو مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)، تقدم التقرير عن دورة الفريق التي عقدت يومي 10 و14 آذار / مارس 2023، على النحو الوارد في الوثيقة (CL/211/14(g)–R.1 –R.1، وتستشهد وقالت الأرقام ذات الصلة إن البرلمانيات يمثلن ما يقارب ثلث المندوبين في الجمعية الحالية، وهو رقم قياسي من حيث القيمة المطلقة واتجاه يتعين تعزيزه. وفيما يتعلق بوضعها لسياسة الاتحاد البرلماني الدولي لمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي وفي مناسبات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى، على النحو المتفق عليه في كيغالي، استعرضت اللجنة مسودة أولى وتهدف إلى إعداد مسودة نهائية جاهزة للنظر فيها في الجمعية العامة الـ147. كما انخرطت المجموعة في حوار مع وفد ملديف، حيث تحسن تمثيل المرأة في السياسة إلى حد ما في السنوات الأخيرة لكنه ظل بعيدًا عن أن يكون مرضيًا، على النحو المفصل في التقرير إلى جانب الصعوبات الخاصة التي تواجه المرأة في السياسة في ملديف. مع اقتراب موعد الانتخابات في عام 2024، كان من المهم دعم الجهود الجارية للبناء على التحسينات التي تم تحقيقها بالفعل في جزر المالديف، والتي تم التأكيد عليها بدعم الاتحاد البرلماني الدولي في هذه المسألة.

وأشار **الرئيس** إلى أن فترة ولاية السيدة مرجان كانوتيه كنائبة لرئيس اللجنة التنفيذية على وشك الانتهاء، وقال إنه يقدر التزامها بمساعيها طوال تلك الفترة ويتطلع إلى مواصلة عملها الجاد في المستقبل لصالح الاتحاد البرلماني الدولي.

أحاط المجلس الحاكم علماً بأنشطة اللجان والهيئات الأخرى.

رُفعت الجلسة عند الساعة 13:55.

الجلسة الثالثة

الأربعاء 15آذار/ مارس 2023

(بعد الظهر)

في غياب السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، تولت السيدة أ.د.ميرغان كانوتي (السنغال) ، نائبة رئيس الاتحاد ، رئاسة الجلسة.

رُفعت الجلسة عند الساعة 15:30 .

البند 14 من جدول الأعمال

(استُأنفت الجلسة)

أنشطة اللجان والهيئات الأخرى

(CL / 211/14-P.1)

(د) لجنة شؤون الشرق الأوسط

(CL / 211/14 (d) -R.1)

أبلغت **سعادة السيدة فوزية بن باديس** (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، عضو لجنة شؤون الشرق الأوسط، عن اجتماع اللجنة في 12 آذار / مارس 2023، على النحو المبين في الوثيقة CL / 211/14 (d) -R.1، وقالت إن المشاركين قد جددوا التزامهم بالعمل معاً من خلال التفاهم المتبادل والحوار البناء من أجل بناء الجسور من أجل سلام دائم في المنطقة. بعد أن أبدت انزعاجها من تصاعد العنف وحوادث الكراهية في إسرائيل ودولة فلسطين في العام 2023، قررت اللجنة إنشاء مجموعة تركيز لإيجاد طرق للتوفيق بين الجانبين – بالإضافة إلى مجموعات التركيز على

الأزمات اليمنية والليبية – وإعادة تنظيم زيارته المؤجلة للمنطقة. كما تلقت إحاطات بشأن النتائج الإيجابية للدورة الأولى لمدارس العلوم من أجل السلام التي عقدها الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف في كانون الأول/ديسمبر 2022، ومن المقرر عقد جلسة ثانية في تموز/يوليو 2023، وحول العمل الحاسم لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، الذي كان يواجه أزمة وجودية بسبب نقص التمويل. وحث جميع البرلمانيين على تسهيل الدعم المطلوب لضمان استمرار مساعدة الوكالة للاجئين الفلسطينيين.

وقال **السيد غولرو** (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) إنه يود إبداء تحفظه على التقرير، لأنه يحتوي على ادعاء ضد فيلق الحرس الثوري الإسلامي، وهو جزء رسمي من القوات العسكرية الإيرانية. كان الاستنتاج غير مقبول على الإطلاق ويجب حذفه من التقرير. وحسب فهمه، فإن اللجنة ليس لديها تفويض للإشارة إلى هذه الرسائل المزعومة التي تلقتها.

(ح) الفريق الاستشاري المعني بالصحة

(CL / 211/14 (h) -R.1)

قال **السيد ج. إيشانيز** (إسبانيا)، رئيس الفريق الاستشاري المعني بالصحة، أثناء تقديم تقرير اجتماع الفريق في 11 آذار/مارس 2023 كما هو مفصل في الوثيقة CL / 211/14 (h) -R.1، إنه تمت مناقشة سبل لتعزيز أهمية الاتحاد البرلماني الدولي في مجال الصحة العالمية وتنفيذ المكونات الصحية لاستراتيجية الاتحاد؛ أهمية التزامات حقوق الإنسان في العمل المتعلق بالصحة؛ قواعد وممارسات المجموعة؛ والتعاون مع الشركاء التقنيين للاتحاد البرلماني الدولي. وقد قررت أيضًا العمل وفقًا لولايتها في مجال التوعية من خلال تنظيم زيارة ميدانية في عام 2023 للتعرف على الممارسات المتعلقة بالمساواة في الصحة وتوثيقها، ولا سيما للفئات المهمشة، وسترحب بالمقترحات المقدمة من البلدان المضيفة المهتمة، ومن بينها باكستان حتى الآن. مع التغطية الصحية الشاملة كخطوة رئيسية نحو هذا الإنصاف، شارك الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية في إنتاج كتيب للبرلمانيين بعنوان الطريق نحو التغطية الصحية الشاملة، سيتم إطلاقه في الدورة الحالية عن طريق رسالة فيديو من المدير العام لمنظمة الصحة العالمية.

وقال **الدكتور ت. غيبريسوس** المدير العام لمنظمة الصحة العالمية في رسالته بالفيديو إنه يسعده كثيرًا إطلاق الكتيب الجديد للبرلمانيين، الذين كانوا في وضع فريد لتحويل الالتزام السياسي بالتغطية الصحية الشاملة إلى حقيقة واقعة، وفقًا لمعلم الاتحاد البرلماني الدولي ذي الصلة. تم اعتماده في العام 2019. إلى جانب الملخصات المصاحبة، قدم الكتيب إرشادات حول الاستفادة من الدور البرلماني في صنع القوانين والتمويل والضرائب والمساءلة للنهوض بالتغطية الصحية

الشاملة. وشجع البرلمانيين على الاستفادة من خبرات الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية والمشاركة في اجتماع الأمم المتحدة رفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة في أيلول/سبتمبر 2023. مع التمويل المستدام الضروري لتنفيذ منظمة الصحة العالمية لبرامج الدولة طويلة الأجل، وقواعد ومعايير عالية الجودة، وحث على الاستجابة لحالات الطوارئ، في منظمة الصحة العالمية، في أيار/مايو 2023، من أجل المرحلة الأولى من الزيادة التدريجية في الاشتراكات المقررة التي وافقت عليها الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية في العام 2022. وفي الختام، شكر الاتحاد البرلماني الدولي على التزامه بالتغطية الصحية الشاملة ومستقبل أكثر صحة وأمانًا وإنصافًا للجميع.

وقال **السيد ج.إ إيشانيز** (إسبانيا)، رئيس الفريق الاستشاري المعني بالصحة – مشددًا على أن ملايين الوفيات المرتبطة بالجائحة قد أظهرت أن الرعاية الصحية ليست بدعة أو مسألة ثانوية – في الختام، قال إن اهتمام الاتحاد البرلماني الدولي بمجموعة واسعة من القضايا الصحية كان ضروري. كما أن تدريب الشباب على السياسات الصحية وتبادل الممارسات الجيدة أمران مهمان. ولذلك ينبغي اتخاذ خطوات لزيادة أهمية المجموعة وقدراتها، والتي تهدف إلى وضع مذكرة توضيحية لكي تنظر فيها اللجنة التنفيذية في اجتماعها القادم. وشكر جميع أعضاء المجموعة والأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي على التزامهم ببناء عالم صحي.

وقال **الأمين العام** إن الصحة كانت من بين مجالات السياسة الرئيسية التي حددها الاتحاد البرلماني الدولي لخدمة الناس من خلال الديمقراطية والبرلمانات القوية وأن المجموعة الاستشارية هي الهيئة القانونية للاتحاد البرلماني الدولي المكرسة للتفكير في سياساته المتعلقة بالصحة وتوجيهها. ومع ذلك، فإن البرلمانات التي تفتقر إلى الموارد اللازمة تحتاج إلى دعم للتعامل مع المسائل الفنية للغاية على وجه الخصوص. يعكس الكتيب الجديد الحقائق الحالية، ويأخذ في الاعتبار التطورات الشاملة والدروس المستفادة منذ اعتماد القرار في العام 2019 بشأن تحقيق التغطية الصحية الشاملة. وعمل الاتحاد البرلماني الدولي بلا كلل لتعزيز المساهمة البرلمانية في تحقيق هذا الهدف، لا سيما أنه مرتبط بشكل جوهري بالأمن الصحي العالمي. وشجع البرلمانيين على حضور أول مؤتمر برلماني إفريقي رفيع المستوى على الإطلاق بشأن تعزيز التأهب للأمن الصحي، الذي سيعقد في كيب تاون في أيار/مايو 2023.

تم إطلاق الكتيب المعنون "الطريق إلى التغطية الصحية الشاملة" رسمياً.

تولى ***السيد دوارتي باتشيكو،*** *رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، رئاسة الجلسة.*

(ط) الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

(CL / 211/14 (i) -R.1)

قال **سعادة السيد منذر بودن** (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، رئيس الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، أثناء تقديم التقرير عن عمل الفريق على النحو المفصل في الوثيقة CL / 211/14 (i) -R.1، أن المجموعة، في اجتماعها المنعقد في 13 آذار / مارس 2023، بعد انتخابه رئيساً لها والسيدة أ. فاداي من المجر نائبة للرئيس، ناقشت نتائج الاجتماعات المواضيعية الثلاثة لنداء الساحل واتفقت على أربعة مبادئ شاملة للتعامل مع دول الساحل. بناءً على أولى هذه الاجتماعات الثلاثة، التي عُقدت في الجمعية العامة الـ 145 في كيغالي، أصدر الاجتماع المواضيعي الثاني، الذي عقد في عاصمة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في شباط/فبراير 2023، التوصيات التسعة عشر التي تم تلخيصها في التقرير. وفيما يتعلق بالاجتماع المواضيعي الثالث، الذي عقد في 11 آذار / مارس 2023 في الجمعية الحالية، فقد أصدر توصيات أخرى ملخصة أيضا في التقرير. وقد حضر الاجتماعات المواضيعية الثلاثة كبار ممثلي الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة. في اجتماعها الأخير، حددت المجموعة بالإضافة إلى ذلك الخطوات التالية، والتي تتعلق بالتنسيق الداخلي، والتنسيق بين البرلمانات، والتواصل والرؤية.

وهنأ الرئيس السيد بودن على انتخابه، وقال إن الاتحاد البرلماني الدولي يعتمد عليه لضمان أن تظل المجموعة نشطة للغاية في متابعة مهمتها الهامة المتمثلة في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. فيما يتعلق بانتخاب أعضاء المجموعة لفترة عضوية مدتها أربع سنوات تنتهي في آذار/مارس 2027، واقترحت المجموعات الجيوسياسية للوظائف الشاغرة المرشحين التاليين: سعادة السيدة لجينة بنت محسن بن حيدر درويش الزعابية (سلطنة عمان) والسيد عبد العزيز الحربي عن المجموعة العربية؛ والسيد س.أمبارش (الهند) والسيد أ. غولرو (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ غيرا كاستيلو (المكسيك) عن مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ دانون (إسرائيل) والسيد م. كارلسون (السويد) عن مجموعة 12+ واعتبر أن المجلس الحاكم يرغب في الموافقة على انتخاب هؤلاء المرشحين.

وتم اتخاذ القرار بذلك.

قال سعادة **السيد موسى حديد** (دولة فلسطين) إن وفد بلاده قدم اعتراضًا كتابيًا إلى مكتب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي بخصوص ترشح إسرائيل للانتخاب كعضو في الفريق الاستشاري، الذي أعطى تأسيسه أملاً في تحقيق العدالة لضحايا الإرهاب واتخاذ إجراءات لاحتواء الإرهاب والتطرف. وأكد أن وجود ممثل إسرائيلي ضمن الفريق سيضعف من أهدافه التأسيسية.

وقال إن البرلمان الإسرائيلي يسيطر عليه المستوطنون الإرهابيون الذين يدعون زملاءهم إلى القضاء على الشعب الفلسطيني، ومطلوبون في إسرائيل بسبب أعمالهم الإرهابية المتكررة. كما أن إسرائيل مسؤولة عن مجموعة من القوانين الفصلية التي تشكل جوهر التطرف العنيف. كدولة احتلال، تقوم إسرائيل بأسوأ أشكال الإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان، متجاوزة بشكل صارخ قرارات الأمم المتحدة ودون محاسبة. من خلال عضويتها في الفريق، تسعى إسرائيل لتأمين الإفلات من العقاب والتبرؤ من مسؤوليتها عن الإرهاب الدولي المنظم ضد الفلسطينيين المدافعين عن أنفسهم. إن هذه العضوية تتعارض مع مبادئ وقيم الاتحاد البرلماني الدول ويجب رفضها من قبل الجميع.

وبينما أحاط الرئيس علماً بالتحفظ الذي تم الإعراب عنه، قال إن بعض الصيغ المستخدمة للتعبير عنه غير مناسبة، حيث يجب احترام الآراء المختلفة لأن لها نفس الشرعية. وفيما يتعلق بالعضوية الإسرائيلية في المجموعة الاستشارية، فقد اتخذ المجلس الحاكم قراره على أساس الترشيحات الواردة من المجموعات الجيوسياسية.

(ي) مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

(CL / 211/14 (j) -R.1)

قال **السيد د.نوتيرن** (أيرلندا)، رئيس مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا، الذي قدم تقريراً عن اجتماع المجموعة في 13 آذار / مارس 2023، على النحو المبين في الوثيقة CL / 211/14 (j) -R.1، قال إن كان دور المجموعة هو تسهيل وصول البرلمانيين إلى الحلول التي لا تعد ولا تحصى التي يقدمها العلم للمشاكل الحالية والناشئة من خلال البناء على المعرفة المشتركة حول تقديم الالتزامات العالمية الحيوية نتيجة للسياسة والتغيير التشريعي. في اجتماعها، وافقت المجموعة على خطة عملها لعام 2023، والتي تضمنت المشاركة النشطة في عدد من أحداث الأمم المتحدة ذات الصلة

بالعلوم ومتابعة المشاريع التجريبية لإشراك المجتمع العلمي في صنع القرار البرلماني وتطوير مجموعة أدوات ذات صلة للموافقة عليها. في الجمعية العامة الـ 147. وفيما يتعلق بتسليم قرار الجرائم الإلكترونية الذي أعدته اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، فإن المجموعة على استعداد لتقديم الدعم، وفي هذه الحالة لن تكون هناك حاجة إلى مجموعة عمل معنية بالجرائم الإلكترونية. أشادت المجموعة بنجاح الدورة الأولى لمدارس العلوم من أجل السلام للاتحاد البرلماني الدولي ووافقت على عقد فعالية للمتابعة وجلسة ثانية لاحقة. وأخيراً، أعادت انتخاب سعادة السيدة سحر عبد المنعم محمد عطية من جمهورية مصر العربية نائبة للرئيس.

وشكر الرئيس المجموعة على عملها الرائع، وقال إنه تم استلام ترشيحين للوظائف الثلاثة الشاغرة لفترة عضوية مدتها أربع سنوات تنتهي في آذار/مارس 2027، وتحديداً ترشيح سعادة السيد عبد الحميد صالح من جمهورية العراق عن المجموعة العربية والسيد ك. تونتيسرين من تايلاند عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. واعتبر أن المجلس الحاكم يرغب في انتخاب هؤلاء المرشحين كأعضاء في المجموعة العاملة.

تم اتخاذ القرار بذلك.

أحاط المجلس الحاكم علماً بأنشطة اللجان والهيئات الأخرى.

البند 15 من جدول الأعمال

انتخابات اللجنة التنفيذية

(راجع المادة 21 (ك) من النظام الأساسي والقواعد 37 و 38 و 39 للمجلس الحاكم)

(CL/211/15-P.1 و P.2)

أقر **الرئيس** مع خالص الشكر بالدور القوي والنشط المستمر الذي أداه في اللجنة التنفيذية العضوان المنتهية مدة ولايتهما، السيدة أدجي ديارا ميرغان كانوتي من السنغال والسيدة سيسيليا ويدغرين من السويد، قالا إن الترشيحين المفصلين في الوثيقتين وقد تم استلام البند P.1-15/211 و P.2 لشغل الشاغرين. الأول، من مجموعة 12+، هو فترة ولاية السيدة جانين ألم إريكسون السويدية لإكمال الفترة المتبقية للسيدة ويدغرين، التي لم تعد عضوًا في البرلمان، والثانية، من المجموعة الإفريقية ، كانت السيدة إيدا كامونجي ناصروا سابانغو من جمهورية الكونغو الديمقراطية لفترة عضوية مدتها أربع سنوات تنتهي في آذار/مارس 2027 لتحل محل السيدة ميرغان كانوتي، التي كانت فترتها على وشك الانتهاء. واعتبر أن المجلس الحاكم يرغب في انتخاب كلا المرشحين كعضوين في اللجنة التنفيذية.

تم اتخاذ القرار بذلك.

هنأ **الرئيس** الأعضاء الجدد على انتخابهم، وأعرب عن ثقته في أنهم سيقدمون مساهمة قيمة للجنة التنفيذية والاتحاد البرلماني الدولي ككل.

البند 16 من جدول الأعمال

نشيد الاتحاد البرلماني الدولي

أشار **الرئيس** إلى القرار المتخذ في الدورة الـ144 في نوسا دوا لوضع نشيد الاتحاد البرلماني الدولي كرمز لهوية المنظمة، وقال إن الأمانة العامة قد صاغت وفقًا لذلك الاختصاصات وحددت عملية تشاور مع خبراء الموسيقى، وبعد ذلك طُلب من الملحنين الراغبين في تقديم عروضهم القيام بذلك بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وبمساعدة خبير موسيقي، تم إنشاء قائمة مختصرة من مقترحين من أصل 19 اقتراحًا تم استلامها. بعد النظر في القائمة المختصرة، كانت توصية اللجنة التنفيذية هي اختيار المقطوعة الموسيقية التي ألفها السيد بيدرو هالفتر لتكون نشيد الاتحاد البرلماني الدولي ليتم عزفها في بداية جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي وفعاليات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى.

تم تشغيل القطعة الموسيقية الموصى باختيارها كنشيد للاتحاد البرلماني الدولي.

قال **الرئيس** إنه يعتبر أن المجلس الحاكم يرغب في الموافقة على القطعة الموصى بها.

تم اتخاذ القرار بذلك.

البند 17 من جدول الأعمال

جائزة كريمر–باسي

(CL / 211/17-P.1)

أشار **الرئيس** إلى القرار المتخذ في الجمعية العامة لـ142 للاتحاد البرلماني الدولي في أيار/مايو 2021 لإنشاء جائزة كريمر باسي المسماة على اسم الآباء المؤسسين للاتحاد البرلماني الدولي والتي منحت للبرلمانيين لمساهماتهم البارزة في الدفاع عن أهداف الاتحاد البرلماني الدولي وتعزيزها، قال إن اللجنة التنفيذية على أساس الخبرة المكتسبة من الجائزة الأولى للجائزة السنوية في العام 2022، أوصت بإدخال تحسينات على القواعد ذات الصلة.

ولفت **الأمين العام** الانتباه إلى التعديلات المقترحة على تلك القواعد على النحو المبين في مرفق الوثيقة CL / 211/17-P.1، وقال إن الهدف من التحسينات هو تبسيط عملية المنح وتوضيح دور المجموعات الجيوسياسية في عملية الترشيح. كما تم زيادة توضيح تكوين وإجراءات مجلس اختيار الجوائز، المنصوص عليها في المادة 6 من القواعد، بما في ذلك توفير عدد من السيناريوهات المحتملة. في حال الموافقة عليها، ستدخل القواعد بصيغتها المعدلة حيز التنفيذ على الفور، مع تغير المناخ باعتباره المحور المقترح لجائزة 2023.

وقال **الرئيس** إنه يعتبر أن المجلس الحاكم يرغب في الموافقة على التعديلات المقترحة لقواعد جائزة كريمر باسي، على النحو الذي أوصت به اللجنة التنفيذية.

تم اتخاذ القرار بذلك.

وتم عرض مقطع فيديو معلوماتي عن جائزة كريمر–باسي.

قال **الرئيس** إن 30 نيسان/ أبريل هو الموعد النهائي للترشيحات لجائزة 2023، والتي يفضل أن تكون مرتبطة بموضوع تغير المناخ مع الأولوية الاستراتيجية للاتحاد البرلماني الدولي لعام 2023.

البند 10 من جدول الأعمال

(استُأنفت الجلسة)

المكاتب الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي

(CL / 211/10-P.1)

قالت **السيدة ت. أكسون** (جمهورية تنزانيا المتحدة)، متحدثة باسم المجموعة الإفريقية فيما يتعلق بالمناقشة السابقة في إطار هذا البند، إنها وبالتشاور مع زملائها المعنيين، قامت بمشاورات مع وفد جمهورية مصر العربية الذي قدم ضمانات بأن أي مكتب إقليمي للاتحاد البرلماني الدولي في القاهرة سيخدم بلدان المجموعة الإفريقية بالإضافة إلى بلدان المجموعة العربية. ولذلك تم الاتفاق بالإجماع بشكل مبدئي على بدء إجراءات إنشاء مكتب من هذا النوع كمشروع تجريبي.

وأكد معالي **الدكتور حنفي جبالي** (جمهورية مصر العربية) هذه المعلومات، فقال إن المكتب الإقليمي للاتحاد البرلماني الدولي في القاهرة سيقدم خدمات لأعضاء المجموعتين الجيوسياسية على قدم المساواة، دون تمييز من أي نوع. سيسعدها أن تقدم المساعدة للجميع بينما تتطلع أيضًا إلى الجميع للمساعدة في ضمان نجاحها. وكانت مصر مستعدة للمشروع وهي على أهبة الاستعداد للانتهاء من جميع الإجراءات اللازمة بالتنسيق مع الاتحاد البرلماني الدولي والأمانة العامة للبرلمان المصري.

وقال **الأمين العام** إن مخاوفه السابقة قد تمت معالجتها على نحو مُرضٍ وأنه سيمضي على هذا الأساس.

البند 18 من جدول الأعمال

ما يستجد من أعمال

قال **السيد أ. كورنينكو** (أوكرانيا) إن برلمان أوكرانيا يود تكريم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي تقديراً لقيادته الحاسمة خلال الأوقات الصعبة لأوكرانيا والعالم أجمع. كما أعرب عن شكره للأمين العام وفريقه على عملهم ودعمهم الممتاز.

نيابة عن برلمان أوكرانيا، قدم الممثل شهادة وميدالية الشرف لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

وقال **الرئيس،** معربًا عن شكره على التكريم الذي تلقاه، إنه في الحقيقة لم يفعل شيئًا أكثر من واجبه.

وبعد تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن اختتام الدورة الـ 211 للمجلس الحاكم.

رُفعت الجلسة عند الساعة 16:45 .

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

CL/211/SR
12 May 2023

Summary records of the Governing Council

211th session

12 and 15 March 2023

Exhibition World Bahrain, Manama, Bahrain

Agenda

		Page(s)
1.	Adoption of the agenda (CL/211/A.1-rev-1)	3
2.	Approval of the summary records of the 210th session of the Governing Council (CL/210/SR)	4
3.	Election of the President of the 146th Assembly	4
4.	Consideration of requests relating to IPU membership	
	(a) Request for reaffiliation of the Parliament of Liberia (CL/211/4(a)-P.1)	4
	(b) Amendments to the Practical modalities of the rights and responsibilities of observers at IPU meetings (CL/211/4(b)-P.1)	5
5.	Report of the President	
	(a) On his activities since the 210th session of the Governing Council	6
	(b) On the activities of the Executive Committee	6
6.	Presentation by the Secretary General of the IPU Impact Report for 2022	7
7.	Financial situation (CL/211/7-R.1)	10
8.	Future inter-parliamentary meetings (CL/211/8-P.1).	9
9.	Situation of certain parliaments	11
10.	Regional offices of the IPU	17 ; 35
11.	Cooperation with the United Nations (CL/211/11-P.1)	20
12.	Report on the work of the IPU Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine (CL/211/12-R.1)	21
13.	Report on specialized meetings (CL/211/13-R.1-rev)	26
14.	Activities of committees and other bodies (CL/211/14-P.1)	
	(a) Forum of Women Parliamentarians (CL/211/14(a)-R.1)	28
	(b) Forum of Young Parliamentarians of the IPU (CL/211/14(b)-R.1)	29
	(c) Committee on the Human Rights of Parliamentarians (CL/211/14(c)-R.1 and R.2)	22
	(d) Committee on Middle East Questions (CL/211/14(d)-R.1)	31
	(e) Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law (CL/211/14(e)-R.1)	29
	(f) Group of Facilitators for Cyprus (CL/211/14(f)-R.1)	29
	(g) Gender Partnership Group (CL/211/14(g)-R.1)	30
	(h) Advisory Group on Health (CL/211/14(h)-R.1)	31
	(i) High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG) (CL/211/14(i)-R.1)	32
	(j) Working Group on Science and Technology (CL/211/14(j)-R.1)	33
15.	Elections to the Executive Committee (CL/211/15-P.1 and P.2)	33
16.	The IPU Anthem	34
17.	The Cremer-Passy Prize (CL/211/17-P.1)	34
18.	Any other business	35

First sitting

Sunday, 12 March 2023
(Morning)

The sitting was called to order at 09:40 with Mr. D. Pacheco, President of the IPU, in the Chair.

OPENING OF THE SITTING

The President, warmly welcoming participants and expressing gratitude to the Bahraini authorities for their generous hospitality and impressive organization of the 146th IPU Assembly, said that parliamentarians had a special responsibility to work together for a better life of peaceful coexistence, in accordance with the wishes of those whom they represented. He was particularly pleased to welcome three special guests participating in the Assembly with a view to possible affiliation or reaffiliation with the IPU: Ms. Jewel Howard-Taylor, Vice-President of Liberia and President of the Senate of Liberia; Ms. Julie LaShell Adderley, President of the Senate of the Bahamas; and Ms. Tangariki Reete, Speaker of the House of Assembly of Kiribati. He looked forward to their full participation in the IPU's work were they to join the Organization, which would have the added benefit of bringing the IPU closer to its goal of universal membership.

The Secretary General, also welcoming participants, expressed confidence that all the arrangements in place for the Assembly would be conducive to smooth deliberations.

Ms. R. Kavakci Kan (Türkiye), requesting to take the floor in connection with the recent Türkiye-Syria earthquake, said that the event had wreaked devastation over a wide area of her country, directly or indirectly affecting 20 million of its inhabitants and causing over 45,000 deaths. Visiting the area in the immediate aftermath, she and fellow Turkish parliamentarians had heard horrifying accounts of family loss but had also seen the inspiring expression of humanity, as exemplified by the dispatch of international teams to provide valuable search and rescue assistance. It had been humbling for Türkiye — the world's largest donor of development aid as a percentage of gross national income — to be on the receiving end of that assistance. On behalf of the Turkish people, she thanked IPU Members for their demonstrations of care and concern for the communities hit by the disaster.

The President said that moments of crisis brought out human solidarity, but the fewer such moments there were in future the better. On another note, he regretted to inform participants that Ms. Ivonne Passada, former Vice-President of the IPU and President of the House of Representatives of Uruguay, had passed away the previous night. On behalf of the IPU, he expressed condolences to her parliamentary colleagues and wished her family strength in their time of sorrow.

Item 1 of the agenda

ADOPTION OF THE AGENDA
(CL/211/A.1-rev.1)

The President drew attention to the provisional agenda set out in document CL/211/A.1-rev.1.

Mr. J.F.N. Mudenda (Zimbabwe), observing that the proposed IPU policy to prevent harassment, including sexual harassment, at IPU Assemblies and other IPU events, as discussed at the preceding session, did not feature on the provisional agenda, requested an update on its preparation.

The Secretary General said that the Working Group on Transparency, Accountability and Openness had been engaged in preparing the policy and was due to provide the Executive Committee, at its upcoming sitting, with a progress report.

The President suggested that the matter of the proposed policy could be addressed, as necessary, under item 18 of the agenda, which dealt with any other business.

The agenda was adopted.

Item 2 of the agenda

APPROVAL OF THE SUMMARY RECORDS OF THE 210TH SESSION OF THE GOVERNING COUNCIL
(CL/210/SR)

The summary records of the 210th session of the Governing Council were approved.

Item 3 of the agenda

ELECTION OF THE PRESIDENT OF THE 146TH ASSEMBLY

At the proposal of Mr. A.R. Al Nuaimi (United Arab Emirates), seconded by Ms. S. Gafarova (Azerbaijan), Ms. P. Krairiksh (Thailand), Ms. B. Argimón (Uruguay), Ms. R. Kavakci Kan (Türkiye), Mr. A Touizi (Morocco) and Mr. S.S. Al Barkani (Yemen), Mr. A.B.S. Almusalam (Bahrain) was elected President of the 146th Assembly by acclamation.

Mr. A.B.S. Almusalam (Bahrain), expressing appreciation to the Governing Council for its trust in having elected him as President of the Assembly, said that he was confident of successful deliberations that would promote communication among peoples and breathe new life into parliamentary democracy so as to further advance joint parliamentary action. He would do his utmost to work with Members through constructive dialogue and in-depth discussion to achieve the goals sought, above all in respect of strengthening efforts for peace and reconciliation and rejecting fanaticism and extremism. He hoped that the Assembly hosted by his country would stand as a milestone along the way for the IPU.

Item 4 of the agenda

CONSIDERATION OF REQUESTS RELATING TO IPU MEMBERSHIP

(a) Request for reaffiliation of the Parliament of Liberia
(CL/211/4(a)-P.1)

The President said that, to achieve the goal of universal membership, it remained for the IPU to attract into its fold a final 15 parliaments from among the Member States of the United Nations, including the United States of America and various small-island developing States in the Caribbean and Pacific regions. The IPU's continuing efforts to that end had recently borne fruit in the form of a request for reaffiliation from the Senate of Liberia, as detailed in document CL/211/4(a)-P.1. Having considered the request, the Executive Committee had recommended its approval by the Governing Council.

Mr. A.R. Al Nuaimi (United Arab Emirates) said that it would be an honour for the IPU to have the Parliament of Liberia, one of its founding Members, back in the fold.

The President, agreeing with that sentiment, said he took it that the Governing Council wished to approve by acclamation the Liberian request.

It was so decided.

Ms. J. Howard-Taylor (Liberia), in thanking the Governing Council for its decision, said that she was humbled to accept on behalf of her Senate the IPU's call for its return to the fold after a long absence. Since its founding in 1889, the IPU had become a parliament of not only nations but of people playing global roles to promote peace, democracy and sustainable development the world over. It provided a safe space for all parliaments to engage in dialogue on wide-ranging issues of common concern and had moved into the sphere of multilateralism in pursuit of a more equitable and peaceful world.

Key to the IPU's fundamental principles and activities were the two urgent challenges of gender equality and climate change. Despite myriad global calls, gender equality was improving only very slowly; even in parliament, women's representation averaged around just 25%. With gender equality lagging so far behind and given its critical link with social equity, better living standards and climate action, real reforms were needed to shift the balance in favour of the women constituting one half of the world's population. By contrast, strong financial support had been put in place in response to the many appeals for action on climate change. There was no better forum than the IPU, as a global force for good, through which to push for an equal focus on gender equality. Without robust measures to ensure that women were not left behind, all work towards peaceful coexistence and sustainable development would remain below the standards set by the IPU. She therefore hoped that the deliberations during the 146th IPU Assembly would reflect the true aspirations and needs of all global inhabitants, including women and girls, and thereby lead to appropriate action on issues of importance to the entire world.

The President said that he was pleased to welcome another parliament into the IPU membership and all the more so in the case of a founding Member.

(b) Amendments to the Practical modalities of the rights and responsibilities of observers at IPU meetings
(CL/211/4(b)-P.1)

The President drew attention to amendments proposed to the *Practical modalities of the rights and responsibilities of observers at IPU meetings*, as set out in the annex to CL/211/4(b)-P.1, following a review recommended by the Governing Council at its preceding session.

The Secretary General, introducing those amendments and recalling that the review had been recommended in light of the growing number of requests from partner organizations for observer status, said that the proposal was for permanent observer status to be granted only as recommended by the Executive Committee following a careful examination of the structure, functioning, mission statement, programme of work and track record of the organization concerned, with a focus on impact and deliverables. Observer status would furthermore be reserved primarily for parliamentary organizations that shared the IPU's objectives in line with its mandate and ambition to foster inter-parliamentary dialogue and cooperation. Lastly, observers wishing to participate in an IPU Assembly would be required to pay a token registration fee as a contribution towards running costs and as a demonstration of their genuine commitment to the IPU's work. UN organizations and observers contributing directly to the programme of an Assembly would, however, be exempt from such fees.

It was also proposed to restructure the categories of permanent observers into United Nations and related organizations, parliamentary assemblies and associations, international non-governmental organizations, international political party federations, and other partner organizations. In addition, entities that had remained dormant in terms of their participation in IPU activities over the years would be removed from the list but remain free to submit a new request for observer status, if desired. Current examples included the International Fund for Agricultural Development and the Organization of American States.

The President, emphasizing the aim of ensuring that organizations with permanent observer status engaged fully with the IPU so as to benefit its activities, said he took it that the Governing Council wished to adopt the proposed amendments.

It was so decided.

Item 5 of the agenda

REPORT OF THE PRESIDENT

(a) On his activities since the 210th session of the Governing Council

The President, accompanying his report with a digital slide presentation, said that the first aim of his activities in the six months since the 210th session of the Governing Council had been to reinforce the IPU's visibility so as to bring its multitude of activities to wider attention. He had accordingly participated in as many of those activities as possible, visiting in the process over 20 countries and taking the opportunity in addition to meet university students, give interviews and hold press conferences. The first-ever Cremer-Passy Prize had also been awarded and a competitive process for the adoption of an IPU Anthem had been held. If approved, the new anthem would be instituted at the 147th Assembly.

His activities to heighten the IPU's profile, including through his attendance at events around the world, simultaneously supported the implementation of the IPU Strategy, which had been a further focus of his work, along with that of consolidating the IPU's good governance. As part of the latter, he had, among other activities, participated in meetings of the Executive Committee and, whether in person, virtually or by telephone, worked regularly with the IPU Secretary General and Directors — always as a team, which was a crucial factor in strengthening the IPU and its relevance.

Mr. P. Moatihodi (Botswana) said that he wished to thank and applaud the IPU President, whose mission it was to consult and communicate, for having taken the IPU to the people around the world.

The President said that it was essential for parliamentarians, as representatives of the people, to get out and about to talk directly with the people. He therefore made a point of trying to do just that during all his visits.

Mr. J. Buttimer (Ireland), congratulating the President on his leadership, said that he had demonstrated to parliamentarians the importance of the IPU and ensured that they had a voice. More importantly, he had proactively led the Organization in difficult times and put forward initiatives for making the world a better place and for facilitating the work of parliamentarians. Without his leadership, there would have been no opportunity for attempting to broker engagement between the Russian Federation and Ukraine. Equally commendable were his initiatives in the area of sustainable development, including in the context of the recent Annual Parliamentary Hearing at the United Nations in New York.

The President said that he was grateful for the kind words spoken.

(b) On the activities of the Executive Committee

The President said that the Executive Committee had noted with satisfaction the progress achieved by the IPU Communications Division in increasing the IPU's presence on social networks and in raising the visibility of Members during Assemblies. The Executive Committee had also renewed its appeal in favour of the participation of parliamentarians on national delegations to major UN events, as part of the IPU's commitment to mobilizing parliamentary action to address global challenges. Many governments unfortunately failed to grasp that such participation was relevant and vital for parliaments, which would provide essential support in translating international commitments into national realities.

In addition, the Executive Committee had called for awareness-raising efforts, particularly among Speakers of Parliament, on different issues in light of the authoritative contribution that high-level parliamentarians could make to the decision-making process. Lastly, the Executive Committee had expressed its great concern over the denial of education to women in Afghanistan — a violation of human rights that it had condemned. It considered it especially important to create channels for dialogue with the country's authorities with the aim of changing the status quo, including from behind the scenes. The IPU sought no recognition for any part it might play in the achievement of that aim, which was paramount and for which it would continue to fight robustly.

The Governing Council took note of the report of the President.

Item 6 of the agenda

PRESENTATION BY THE SECRETARY GENERAL OF THE IPU IMPACT REPORT FOR 2022

The Secretary General, accompanying his remarks with a digital slide presentation and describing the *IPU Impact Report for 2022* as a source of pride for the entire Organization, said that the purpose of the report was to assess the impact of the activities conducted during the first year of implementation of the IPU 2022-2026 Strategy on the areas covered by the IPU's mandate. The report was best considered in conjunction with the President's report on his activities, which complemented the work undertaken by the membership through the IPU Secretariat. As the very pillars of democracy, parliaments were central to the five strategic objectives identified in the IPU Strategy for building parliamentary ecosystems to realize democracy that delivered for everyone. Those objectives were: building effective and empowered parliaments, promoting inclusive and representative parliaments, supporting resilient and innovative parliaments, catalysing collective parliamentary action, and strengthening the IPU's accountability. The four policy areas also identified to test the relevance and impact of each action were climate change; democracy, human rights, gender equality and youth participation; peace and security; and sustainable development for all.

In addition to describing the activities undertaken, full details of which were available on the IPU website, the report highlighted a number of case studies as examples of what had been achieved with the available resources. It showed, for instance, that in the top policy area of climate change, 2022 had been a very busy year for the IPU, and 2023 was set to follow suit by way of the new *Parliaments for the Planet* campaign, designed to amplify parliamentary action on the matter. Emphasis had also been placed on the promotion of human rights, including through the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, which functioned as a unique mechanism empowered to examine and defend cases involving parliamentarians around the world whose rights had been violated. Its workload having regrettably risen by 10% in 2022, the Committee was currently examining some 740 such cases in 44 countries. It had, however, achieved positive progress in resolving many cases, such as in Sri Lanka and Türkiye, where parliamentarians had been released from prison thanks to the Committee's efforts.

Disquieted by the increasing trend of violence against women, especially women in politics, the IPU had previously conducted and rolled out the findings of surveys and other work to assess the magnitude of the problem and identify solutions. In 2022, it had followed up on a study on violence against women in African parliaments, recognizing in that context the contribution of countries such as Benin, Gabon, Morocco, Niger, Senegal, Sierra Leone and South Africa, to which the Central African Republic could now also be added as the most recent recruit to the campaign against such violence. As it could not be assumed, however, that all parliaments had the capacity to play the same key role in such matters, the IPU was dedicated to providing capacity-building for parliamentarians, including tools for enhancing the skills of women parliamentarians. In its flagship publication, the *Global Parliamentary Report 2022*, the IPU had also identified how parliaments could promote engagement with citizens in order to capture their concerns as input to the legislative process.

With regard to promoting inclusive and representative parliaments, Members were to be congratulated on their efforts as highlighted in the IPU's annual *Women in parliament* report, published together with a map in 2022, which tracked progress in women's representation in politics. For the first time in history, all parliaments included at least one woman member, a fact that should be celebrated but also seen as an opportunity to do better. Efforts were needed to further improve women's representation in parliamentary political parties, which had grown by 0.4 percentage points to 26.5%, representing the slowest increase in six years. At that rate, it would take an estimated 80 years to reach gender parity.

In the area of youth empowerment, the IPU's very vibrant youth movement had continued its robust work in 2022 during the Assemblies and in the context of an empowerment series instituted to train young parliamentarians for public office. Some 1,000 leaders had already signed up to the *I Say Yes to Youth in Parliament!* campaign, launched in 2021, which was fast gaining traction and which Members were encouraged to join. Congratulations were due to the Parliament of Zambia on its recent establishment of a youth caucus as part of its efforts to rejuvenate, with IPU support, and to the Parliament of Nigeria, with which the IPU had been working over the years towards ensuring that young people could run for public office and which now had a lively caucus of young parliamentarians as a result.

In 2022, there had been a notable upsurge, following the COVID-19 pandemic, in the use of digital technology to improve the work of parliaments. The IPU had also sought its own digital transformation, with many of the activities mentioned by the President carried out by means of such technology. The same applied to the work of the Secretariat, thanks to the ability of its staff to access documentation remotely. The IPU Centre for Innovation in Parliament had worked hard to promote parliamentary networking and harness new technologies for the benefit of parliaments.

On another note, following a review of the IPU's engagement with the United Nations as part of the strategic objective of catalysing collective parliamentary action in support of global processes, the Standing Committee on United Nations Affairs was to be restructured to increase its agility in responding to the IPU's relationship with the United Nations.

In conclusion, he drew attention to the foreword to the report, which provided an important overview of challenges and achievements relating to climate action, parliamentary diplomacy, gender parity, parliamentarians facing increasing danger, and new tools for parliamentarians. Looking ahead in 2023, the main focus would remain on climate action.

The President, thanking the Secretary General for his report, said that it was important to understand the impact of IPU activities around the world. Concerning the rising number of cases before the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, while it might appear to indicate a worsening situation, it could also be attributable to the IPU's increased visibility and a new awareness of the Committee's existence and function that prompted the submission of more cases for the Committee to defend. It was worth noting the words of a former Speaker of Parliament — later to become a President of the United Nations General Assembly — to the effect that he had known while a political prisoner in his country that he could rely on the IPU to defend him.

Mr. D.D. Lompo (Burkina Faso) said that he commended the entire staff of the IPU as well as its President and above all the Secretary General on their successful work in bringing parliamentarians together and with such a sense of diplomacy. His country had full confidence in the IPU, to which it conveyed profuse thanks and wished it well in the further pursuit of its activities.

Mr. K.K.P. Kouassi (Côte d'Ivoire), expressing similar thanks, said that the Secretary General's edifying report showed the immense amount of work being put in towards effectively fashioning a better world. He encouraged the IPU to continue in that vein.

The Secretary General said that such positive comments were uplifting for all concerned and that the small IPU Secretariat was proud of being able to count on support from Members for the bulk of its activities — including by representing it in those activities in countries near and far — as part of their commitment to the Organization. The IPU was grateful for the membership's agreement to an increase of 3% in the assessed contributions on which its activities were primarily reliant. It was also grateful for the extrabudgetary contributions received from a host of partners, some of them focused specifically on development, such as the Swedish International Development Cooperation Agency, Irish Aid and the Canadian Department of Trade and Foreign Affairs, which were providing ongoing support. On a personal note, he wished to thank his Secretariat colleagues for all their work and for their unflinching dedication to the Organization, which he hoped would continue to be deserving of Members' trust.

The President said that the Executive Committee, in congratulating the Secretary General on his impressive report, had urged him to continue working in the same spirit and always with the goal of further improvement in mind. It had also recommended that he should establish a user-friendly database of good legislative practices for Members to consult, as required, and that he should strengthen the evaluation and monitoring mechanism for the activities implemented to consolidate the IPU Strategy.

The Governing Council took note of the IPU Impact Report for 2022.

Launch of the IPU climate campaign *Parliaments for the Planet*

The President, introducing the new IPU climate campaign, said that climate change was a reality with consequences already well known to all. Parliaments had a role to play in alleviating that situation by using their powers to set climate-friendly policies, allocate proper budgetary funding for their implementation, and hold governments to account on their commitments under the Paris Agreement. For its part, the IPU had decided to act on climate change without further delay,

adopting in 2022 the Nusa Dua Declaration on mobilizing parliaments to that end and addressing the issue at the COP27 UN Climate Change Conference in Sharm el-Sheikh, which it would continue at COP28 in the United Arab Emirates.

The Secretary General, elaborating on the campaign, said that much had been said about the climate change situation but that action to implement known solutions to the evident climate emergency, described by some as climate chaos, was the vital key to progress. Such action could be adapted as necessary along the way and must start with parliaments, which were empowered to effect change by making the legislative policies and resource allocations needed to save the planet while also ensuring that governments complied with the Paris Agreement. The *Parliaments for the Planet* campaign was aimed at spurring parliaments into action by encouraging them, among other things, to reduce their carbon footprint and become greener as an example to others and by building their capacity for delivering on climate action. The campaign was therefore two-pronged and called for strong political support and commitment. With climate change as the membership's stated first priority for 2023, it was considered expedient to launch the campaign during the same year so as to bring focus to what parliaments should be doing to save the planet. All Members were encouraged to sign up to the campaign.

A video entitled "My parliament, my planet!" was screened.

The President urged Members to involve themselves in the campaign for the sake of a safer planet for their children and grandchildren.

Item 8 of the agenda

FUTURE INTER-PARLIAMENTARY MEETINGS
(CL/211/8-P.1)

The Secretary General, drawing attention to the list of future inter-parliamentary meetings set out in document CL/211/8-P.1, said that, in the period following the Governing Council's decision that the 147th Assembly would take place in Geneva, the Executive Committee had received an offer from the Parliament of Angola to host that Assembly in Luanda from 23 to 27 October 2023. After examining the offer, the Executive Committee had invited the Secretariat to send a mission to Angola, which had confirmed that, despite a number of challenges, the technical facilities needed to host an Assembly were in place. The Executive Committee had therefore decided to recommend to the Governing Council that the 147th Assembly should instead take place in Luanda on the proposed dates, in which case the IPU would sign a host agreement with the Parliament of Angola.

Concerning the specialized and other meetings also listed in the document, the necessary resources had been mobilized for those not already approved and the IPU was working with potential hosts to ensure that they took place. In line with the IPU's digital transformation policy, many of those meetings were being organized virtually or in hybrid mode as part of the Organization's increasing focus on diversifying access to its activities.

Mr. A.R. Al Nuaimi (United Arab Emirates) said that the proposed dates for the 148th Assembly in Geneva in March 2024 should be reconsidered, as they coincided with Ramadan, which would make it difficult for Muslims to participate.

The President said that the IPU would take that factor into consideration and seek to ascertain whether the venue for the 148th Assembly was available on alternative dates. On that understanding, he took it that the Governing Council wished to approve the future inter-parliamentary meetings listed in document CL/211/8-P.1, as recommended by the Executive Committee.

It was so decided.

Announcement of the quorum for the session

The Secretary General announced that, in conformity with Rule 34.2 of the Rules of the Governing Council, a quorum of 72 had been established for the current session on the basis of the number of members or substitutes participating in the first meeting, which amounted to 142.

The sitting rose at 11:30.

Second sitting

Wednesday, 15 March 2023
(Morning)

The sitting was called to order at 09:50, with Mr. D. Pacheco, President of the IPU, in the Chair.

Item 7 of the agenda

FINANCIAL SITUATION
(CL/211/7-R.1)

Ms. J. Alm Ericson (Sweden), member of the Executive Committee and Chairperson of the Sub-Committee on Finance, outlining the financial situation of the IPU at 31 January 2023 as set out in document CL/211/7-R.1, said that the IPU's finances were regularly monitored by the Sub-Committee and were currently healthy and stable. Although 2022 had been a negative year for global investment markets, the IPU's prudent investment strategy was providing positive long-term returns. With regard to assessed contributions, the majority of Members had paid their dues in full and on time, with payments steadily continuing to arrive in 2023. As the table in Annex II of the document showed, however, too many were in arrears, which called for follow-up through the geopolitical groups with the Members concerned. New members of any IPU committee or body were also called upon to help to the extent possible in mobilizing voluntary funds for the benefit of the committee or body concerned. Lastly, given that the current Assembly was taking place slightly earlier than would usually be the case, the Executive Committee had recommended that the review and approval of the audited financial statements for 2022 should be deferred until the 147th Assembly in Angola.

The President, while welcoming the good news concerning the IPU's healthy financial situation, said that he joined Ms. Ericson in urging all Members to pay their contributions, without which it would be impossible for the IPU to pursue the ever-growing number of activities it was being requested to carry out.

The Secretary General, complementing the information already outlined, said that the external auditors were in the process of finalizing their reports for presentation at the 147th Assembly and that the table mentioned was an updated version from which some Members — Libya, for instance — had been removed following the recent payment of their contributions. Concerning voluntary funding, which currently represented 27% of the IPU budget, it remained at a level that ensured no exertion of outside influence on the Organization. A case could be made nonetheless for an increase in such funding, taking into consideration the IPU's expanded mandate in the light of its new strategy. He therefore appealed to persons of goodwill to mobilize more financial and other resources in favour of the Organization in the same way as various partners did as part of a long-term engagement for which it was extremely grateful. The Swedish International Development Cooperation Agency, for example, had over many years been a steadfast supporter of the IPU, and the current agreement worth CHF 3.8 million would run until December 2024. The Canadian Department of Foreign Affairs, Trade and Development was also supporting the IPU's work in the area of gender equality to the tune of CHF 1.4 million over three years. Irish Aid regularly supported that same work, currently via a programme worth CHF 148,000. In addition, the IPU received a grant of CHF 330,000 from the World Health Organization for health-related activities and a contribution of almost CHF 100,000 from the Partnership for Maternal, Newborn and Child Health for promoting the health of women, newborns, children and adolescents.

The IPU's activities to further the parliamentary contribution to the global campaign against terrorism and violent extremism received much-appreciated support in both words and action from a consortium of funders, specifically: China, providing CHF 1 million; Bangladesh, providing CHF 200,000; Benin, providing CHF 15,000; the Arab Parliament, providing CHF 60,000; and the United Arab Emirates, providing US$ 0.5 million. China was additionally a long-standing supporter of the IPU's work relating to the Sustainable Development Goals, currently to the tune of US$ 1.5 million. Smaller and less well-resourced partners likewise made a financial effort to support the IPU, thereby testifying to their belief in its relevance. One such partner was the

Federated States of Micronesia, which for the second time in succession had provided resources amounting to CHF 120,000 towards climate change governance activities. The European Union was sponsoring a large and impactful IPU project in Djibouti, where the IPU had been working for a number of years to great success. The IPU also received funding from UN partners, including the UN Development Programme, for the provision of in-country support.

The IPU was equally grateful for help received from parliaments for scaling up its human resource capacity and thereby enhancing its performance in discharging its mandate. For almost a decade, the Parliament of the Republic of Korea had been seconding senior members of its staff to work with the IPU for a two-year period during which they provided expertise while also learning about how international organizations functioned. On returning home, some had gone on to occupy very senior positions in the diplomatic sphere as well as in parliament. The Austrian Parliament had also seconded a senior staff member at ambassadorial level to head the Office of the IPU Permanent Observer to the United Nations and other international organizations in Vienna, which had enabled the IPU to branch out to a major UN hub. Lastly, the IPU was greatly appreciative of a new partner, the Julie Ann Wrigley Foundation, which was providing increasing amounts of resources to the IPU, initially for the development of gender equality programmes and, more recently, around US$ 100,000 to bolster the *My parliament, my planet!* campaign.

Clearly, therefore, the IPU had a broad base of donors, meaning that its way of business could not be influenced and indicating the IPU's continuing relevance to its Members and also to its partners — all of which believed in the ability of parliaments to effect change. Parliaments must continue their resolve to show impact through their activities so that the IPU could retain the confidence of donors from around the world.

The President expressed thanks to all donors for their generosity in contributing towards the IPU's implementation of its activities.

Mr. N. Manzoor (Guyana), noting that his country's name was listed among those with unpaid contributions at 11 March 2023, said that he had provided documentation evidencing that the Guyanese Parliament had, in February 2022, paid the relatively small amount shown in the related table. Concerned to ensure that there would be no similar occurrence, in the case of larger amounts especially, he requested the Secretariat to keep careful track of all payments of contributions, whether small or large, into its bank account.

The President said that the Secretariat would indeed look into the matter to ascertain what had occurred and ensure such an incident was not repeated in future. It was worth noting, however, that payment sources were not always easily identifiable unless clearly indicated.

The Secretary General confirmed that his colleagues would meet with the Speaker of Guyana to clarify the situation and eliminate any misunderstanding.

The Governing Council took note of the information provided on the financial situation of the IPU.

Item 9 of the agenda

SITUATION OF CERTAIN PARLIAMENTS

The Secretary General, accompanying with a digital slide presentation his overview of situation of certain parliaments as discussed at length by the Executive Committee, said that the IPU was monitoring the situation of parliaments in countries where their functioning was affected by political developments. Among the particular flash points was Afghanistan, which had had no functioning parliament since the Taliban takeover in August 2021. Many Afghan parliamentarians were in exile and some had unfortunately been killed, among them the valiant Ms. Mursal Nabizada, who had opted to remain in Afghanistan and in whose memory the IPU had observed a minute of silence. In line with previous decisions of the Governing Council, an Afghan delegation headed by the previously elected Speaker of the House of the People continued to participate in IPU proceedings, as at the present Assembly, in a non-voting observer capacity. The Executive Committee's recommendation was that the Governing Council should maintain that position in solidarity with colleagues who were under siege in Afghanistan.

The President said he took it that the Governing Council wished to endorse that recommendation.

It was so decided.

The Secretary General said with respect to Haiti, the scene of much political turmoil and violence, that the country's parliament had gradually fallen into oblivion, as no elections had taken place and the term of the last standing parliamentarians in both houses had recently expired. Parliament therefore remained unpopulated while continuing to exist, although elections in 2023 were currently anticipated. The Executive Committee's recommendation was that the Governing Council should continue to monitor the situation while also urging the Haitian authorities to organize the promised elections in the hope of welcoming a fully fledged Haitian parliament into the IPU, possibly as soon as in October 2023 in Angola.

The President said he took it that the Governing Council wished to endorse that recommendation.

It was so decided.

The Secretary General said that, in Myanmar, the situation was akin to that in Afghanistan. Following their takeover of the country in February 2021, the military rulers had altogether subverted the democratic process and refused to allow the democratically elected parliament to sit. The Myanmar people had responded by forming, through that parliament, a body known as the Committee Representing Pyidaungsu Hluttaw (CRPH) to articulate their views. The current military government was not recognized by the United Nations and, for its part, the Governing Council had taken the principled position not to endorse undemocratic processes and to express solidarity with the Myanmar people, including by supporting the CRPH. Also recognizing, however, that the CRPH was not in a position to function on the territory of a sovereign State, the Organization had previously agreed to allow it to participate in IPU deliberations in a non-voting observer capacity. The Executive Committee's recommendation was that the IPU should continue to maintain that position.

The President, recalling the execution of a former Myanmar parliamentarian in July 2022, said that such actions must always be strongly condemned.

Ms. R. Kavakci Kan (Türkiye) said that, in the fight for democracy in Myanmar, it was also important to remember the Rohingya people, who were being ethnically cleansed from the country. She hoped that the restoration of democracy in Myanmar would also bring an end to the Rohingya massacres.

The President agreed that the rights of the Rohingya people, who were among the IPU's concerns over Myanmar, must always be defended.

Mr. S.S. Al Barkani (Yemen), endorsing those comments and emphasizing that saving human lives was no less important than saving democracy, said that the IPU must uphold human rights and stand firm against the murderous criminals responsible for the genocide of the Rohingya people in Myanmar, including by calling for an end to their bloodshed.

The President said that, from the very outset and even before the military coup, the IPU had strongly condemned the treatment of the Rohingya in Myanmar as a human rights violation. It nonetheless also sought to keep open the channels of dialogue with the Myanmar authorities in the hope of fostering the fastest possible return to constitutional order in Myanmar.

Mr. H. Jürgensen (Chile) said that, in deploring the collapse of democracy in situations where it had been undermined and parliaments were no longer functioning, parliamentarians should also question themselves in cases where their parliaments had taken actions to undermine the rule of law. The IPU must support causes where due and likewise, condemn parliaments where due.

The President said that, generally speaking, parliamentarians should set the example to society by also criticizing those within their own ranks who engaged in hate speech. Moreover, they should refer all cases of physical or other attacks on colleagues to the Committee on the Human Rights of Parliamentarians for analysis and investigation.

The Secretary General said by way of information that the plight of the Rohingya was constantly under review by the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law.

The President said he took it that the Governing Council wished to endorse the Executive Committee's recommendation concerning the situation in Myanmar.

It was so decided.

The Secretary General, referring to the situation in Sudan, said that the former Sudanese Parliament had been dissolved and subsequently suspended from the IPU membership following the military coup in April 2019, since when instability had continued to reign throughout the country. Elections had not taken place as foreseen but were now understood to be on the horizon following the signing of a political framework agreement in December 2022. The Executive Committee's recommendation was that the Governing Council should take note of the situation and express its strong desire to see those elections take place at the earliest opportunity, in accordance with the schedule agreed by the country's political leaders, so that a fully fledged Sudanese parliament could be welcomed back into the IPU membership.

The President said he took it that the Governing Council wished to endorse that recommendation.

It was so decided.

The Secretary General, turning to the situation in countries with transitional parliaments in place, starting with Burkina Faso, said that the two coups experienced in that country since 2022 had each stemmed from dissatisfaction with the leadership in place. At the same time as adopting the principled position of refusing to condone military takeovers of any kind, the Governing Council had taken note of the establishment of a transitional legislative body by the military authorities in Burkina Faso. In light of the expansion of that body in its current second iteration, the Governing Council had also decided that a return to constitutional rule would be accelerated if Burkina Faso retained its IPU membership and the military authorities were encouraged to develop a road map to that end, including with IPU support.

Since the 210th session in October 2022, he had been in contact with those authorities, including the Transitional Legislative Assembly. More recently, the Speaker had visited Geneva, at his invitation, and reconfirmed the commitment to work with the IPU at the current Assembly with a view to restoring normalcy to the country, a commitment reiterated by the Burkinabé delegation during the previous day's meeting of the Executive Committee. Furthermore, a road map was now in place for helping the Transitional Legislative Assembly to craft a legislative framework providing a firmer legal basis for the new Burkina Faso. Against that backdrop, the Executive Committee's recommendation was that the Burkinabé Assembly's membership of the IPU should be allowed to continue; that it should be urged to scale up progress in the implementation of the road map, with completion due to coincide with the end of the transitional period in July 2024; and that the Governing Council should at that time express its strong desire to welcome a fully fledged and democratically elected parliament in Burkina Faso.

The President said he took it that the Governing Council wished to endorse that recommendation.

It was so decided.

The Secretary General said that the situation was similar in Chad, where the country's Transitional National Council had been in place since October 2021 following the death of the then Chadian President. With the transitional period set to end in October 2024, that Council was understood to be working with various authorities, including the commission in charge of drafting a new Chadian constitution, towards the organization of elections by that date. As previously

decided, the IPU was providing technical support to the Council's staff in preparation for the advent of a fully fledged legislative body. The Executive Committee's recommendation was that the Governing Council should take note of those developments and that the IPU should continue its support while expressing its strong desire to see the processes under way accelerated towards the organization of such elections.

The President said he took it that the Governing Council wished to endorse that recommendation.

It was so decided.

The Secretary General said that, in the case of Guinea, parliament had been dissolved in September 2021 and a transitional legislative body was put in place in January 2022. The Governing Council had condemned military takeovers and the subversion of democratically elected institutions, as in other instances, but it had also taken note of the efforts to re-establish constitutional rule in the country. According to information provided by the Guinean authorities, the transitional period had been reduced from 36 to 24 months following consultations with regional integration bodies, including the Economic Community of West African States (ECOWAS). In the same spirit of constructive engagement as with Burkina Faso and Chad, the Governing Council had decided that the Guinean membership of the IPU should remain, and that a road map — since agreed upon — should be pursued in support of the country's speedy return to constitutional rule. The Executive Committee's recommendation was that the IPU should continue to monitor the situation and support the transitional parliament in the implementation of that road map.

The President said he took it that the Governing Council wished to endorse that recommendation.

It was so decided.

The Secretary General said with respect to Libya that, despite its close monitoring of the situation, the IPU had found it difficult to grasp the chain of events. At one point, there had been multiple parallel institutions, including two parliaments, only one of which had been recognized by the Governing Council — specifically, the House of Representatives, elected in 2014 and now sitting in Benghazi and not, as formerly, in Tobruk. Having recently paid its contributions in full, the House was entitled to exercise all IPU membership rights. The IPU understood that parliamentary and presidential elections were expected by November 2023. The Executive Committee's recommendation was that the IPU should continue to engage with the Libyan parliamentary authorities and express the strong hope that those elections would take place as foreseen so that the IPU could welcome a fully fledged parliament that was representative of the Libyan people.

The President said he took it that the Governing Council wished to endorse that recommendation.

It was so decided.

Mr. F. Salim (Libya), wishing to provide clarifications, said that his country was a newcomer to free democracy and its political situation was fragile for reasons relating to the institutions of State, of which parliament was one. Outside interference in Libya's internal affairs was an added factor, with the UN Support Mission in Libya established in 2011 also sharing in the responsibility, as it had failed to provide Libyans with necessary assistance and support while also misrepresenting the situation in its briefings, with adverse consequences for the work of parliament. The Libyan crisis was therefore down to a combination of domestic issues and international actions. The Libyan Parliament was in dire need of IPU capacity-building support and assistance and also looked for guidance to the UN Secretary-General and his Special Representative for Libya. The country's situation remained tenuous; the anticipated reconciliation had not taken place and parliamentarians were being threatened and kidnapped, sometimes at gunpoint. Such events were not always met with condemnation, which had direct implications for the free practice of democracy. The Libyan Parliament was keen to play its full role and counted on the IPU for support to that end.

The President said that the Libyan authorities could be assured of IPU assistance for the development of a democratic and constitutional Libyan parliament.

The Secretary General said in welcoming the Libyan delegation to the IPU that he looked forward to continuing engagement and to open discussions, which were currently ongoing with the Benghazi-based House of Representatives with a view to providing the technical support required in the post-election phase to get a fully fledged parliament off the ground. The support previously agreed in 2013 had never materialized, owing to the prevailing situation of insecurity in the country and the resulting inability to secure guarantees for the integrity of IPU personnel. As to threats, kidnappings, or any other form of abuse to which parliamentarians were subjected, they should be referred for investigation to the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, which was already examining a prominent case in Libya. The IPU could then exert pressure on the authorities concerned to provide clarification and bring the culprits to book.

Returning to his overview, another country where the situation mirrored that in Burkina Faso was Mali, where a military coup had taken place in 2020. Although it had recognized the Transitional National Council since created as the IPU Member for Mali, the Governing Council had also expressed its strong desire to see the process of return to constitutional rule accelerated, including with the help of IPU support. The IPU now wished to scale up its existing work with the Malian authorities to facilitate their access to citizens so as to explain the political processes under way and obtain their buy-in. Having taken note of those developments, the Executive Committee's recommendation was that the IPU should continue to recognize and provide technical assistance to the country's Transitional National Council, while also expressing its wish to see the speedy implementation of the road map established with ECOWAS' support for a return to constitutional rule.

The President said he took it that the Governing Council wished to endorse that recommendation.

It was so decided.

The Secretary General said that, in the case of South Sudan, positive progress had been achieved with the resolution of disagreements among political stakeholders, as a result of which an expanded transitional parliament was now functioning. A new constitution was being drafted for completion by the end of February 2024 and the transitional period was set to end in February 2025, described as a firm deadline, all of which boded well for a swift return to constitutional rule. The Executive Committee's recommendation was that the Governing Council should take note of, and indeed salute, those promising developments and encourage the country's political authorities to continue to display the requisite goodwill for driving the transitional process to its logical conclusion with elections by February 2024.

The President said he took it that the Governing Council wished to endorse that recommendation.

It was so decided.

The Secretary General said in respect of Guinea-Bissau that the country was in ongoing political turmoil as it lurched from crisis to crisis. Parliament had been dissolved in advance of elections scheduled to take place in December 2022 but since postponed until June 2023. The IPU continued to monitor the situation and had, on several occasions, offered assistance to the point of setting aside resources for supporting the process of resolving the political impasse but had received no feedback. Having taken note of that worrying situation, the Executive Committee's recommendation was that the Governing Council should send a strong message impressing upon the country's authorities the need to ensure that the elections foreseen in June 2023 took place so that a fully fledged parliament could be welcomed into the IPU at the 147th Assembly in Angola.

The President said he took it that the Governing Council wished to endorse that recommendation.

It was so decided.

The Secretary General said that, in Palestine, the first parliamentary elections to be scheduled since 2016 had not taken place as planned in December 2022 owing to obstacles raised by various stakeholders in the region. The Palestinian Legislative Council had been dissolved in 2018 in anticipation of those elections, which had been postponed along with presidential elections, with no new dates envisaged. Meanwhile, the Committee on the Human Rights of Parliamentarians remained seized of a number of cases involving Palestinian parliamentarians. The Executive Committee's recommendation was that the Palestinian authorities should be urged to organize elections for putting in place a fully fledged parliament as soon as possible.

Mr. A. Faysal (Palestine) said that his delegation's remarks at the 145th Assembly in Kigali had clearly not been taken into account. At that time, the delegation had stated that Palestinian elections had been obstructed by a last-minute Israeli refusal to allow them to take place in Jerusalem, despite the efforts of the European Union in particular to ensure that the guarantees provided in that respect were honoured. Palestinian President Abbas had called for elections in 2022 and specified a date, but no elections would ever be possible if Jerusalem continued to be excluded from the exercise. The IPU should therefore urge Israel not to interfere in Palestinian internal affairs and to allow elections to take place in Jerusalem.

The President said that the IPU was aware of the situation as it stood and would continue to work with the authorities of both countries towards ensuring that free elections were conducted throughout the whole of Palestine as soon as possible. He took it that the Governing Council wished to endorse the Executive Committee's recommendation on the matter.

It was so decided.

The Secretary General said that Tunisia was another country in political turmoil, especially since July 2021, when its President had suspended parliament, only to later dissolve it entirely, and gone on to arrogate to himself powers to move ahead with the country's development, including through institutional reform. Under the new Tunisian Constitution, proclaimed in July 2022 as part of that reform, extensive powers were vested in the country's President and provision made for two houses of parliament. With a reported turnout out of between 11% and 19% in the two rounds of elections that had subsequently taken place, in December 2022 and January 2023, many of the President's opponents, among them members of the dissolved parliament, had been clamouring for non-recognition of the results — only very recently confirmed— on the grounds of illegitimacy. The Governing Council had previously expressed displeasure at the fact that the Tunisian Parliament was being prevented from performing its proper duty and had also subsequently condemned its dissolution while at the same time taking note of developments and urging a speedy return to constitutional rule, including with IPU support. In response, the Tunisian President had stated that such support would be welcome once the parliamentary elections had run their full course.

Since the 145th Assembly in Kigali, he had engaged with the Tunisian authorities, including the Head of State, the Tunisian ambassador in Geneva and the Tunisian Minister for Foreign Affairs, and received confirmation that IPU support would be welcome with a view to improving the country's stability and promoting more stringent parliamentary efforts to further its governance process. In that context, the authorities had suggested that he should invite a delegation from the newly elected parliament to Geneva so as to agree on a road map for resolving, with IPU help, the issues at stake. He had concurred with the suggestion, considering it to chime with the approach adopted by the Governing Council towards engagement with the Tunisian authorities. The Executive Committee's recommendation was that arrangements for the suggested visit should be pursued in the coming weeks.

The President said he took it that the Governing Council wished to endorse that recommendation.

It was so decided.

The Secretary General said, in connection with the Bolivarian Republic of Venezuela, that he simply wished to confirm the previous decision taken by the Governing Council not to recognize either of the country's two competing parliaments, as the mandate of the legislature elected in 2015 had expired and the legislature of 2022 had not been duly elected in compliance with the

applicable rules. In accordance with that same decision, a joint delegation comprised of members of both parliaments nonetheless continued to be welcome to attend IPU Assemblies, including the present Assembly, in an observer capacity. In short, the position with regard to Venezuela had not changed.

The President said he took it that the Governing Council wished to take note of that information.

It was so decided.

The Secretary General, concluding his presentation with the situation in Yemen, said that the country remained on the IPU radar screen and that a fully fledged delegation was attending the current Assembly. The only new fact to report was that the IPU, in the form of the Executive Committee and now the Governing Council, continued to urge the international community to step up its efforts to resolve the ongoing crisis in Yemen. It also continued to recognize as representatives of Yemen all Yemeni parliamentarians elected in 2003, since when no further elections had taken place. As to the country's ongoing humanitarian crisis, it would be examined by the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law. The Executive Committee's recommendation was that the Governing Council should take note of those developments and encourage the Yemeni delegation to continue to engage with and federate all parliamentarians in Yemen, with a view to articulating the interests of Yemeni society at large.

Mr. S.S. Al Barkani (Yemen), expressing deepest gratitude and appreciation to the IPU, said that his country had been in a state of war for over eight years, but drew hope from the Organization, with which the Yemeni Parliament had signed a technical support agreement some four months previously. Yemen looked to the United Nations to save it from further bloodshed and its parliamentarians would cooperate above all to rescue their 44 colleagues who had been sentenced to death at the hands of Houthi rebels. The IPU's commendable efforts in that and all other related spheres would hopefully continue, along with its steadfast solidarity with Yemen, until the country was fully liberated from Houthi control.

The President, observing that the war would one day end if the work needed was put in, said that the IPU always endeavoured, as in the case of Yemen, to be on the right side of history. He took it that the Governing Council wished to endorse the Executive Committee's recommendation on the matter.

It was so decided.

The Secretary General said that his presentation had covered all of the situations reviewed by the Executive Committee during its current session and that some of the information provided was intended as an early warning of political situations that might subsequently erupt into a full-blown crisis. In that event, the matter would be brought to the attention of the Executive Committee and the Governing Council.

The President, thanking the Secretary General and his staff for their efforts to defend democracy around the world, said that, in line with the principle of solidarity, he encouraged all Members to do whatever possible on their part to help countries in crisis to resolve their situations and effect a return to normalcy and constitutional order.

Item 10 of the agenda

REGIONAL OFFICES OF THE IPU
(CL/211/10-P.1)

The President, recalling the decision taken at the 145th Assembly in Kigali to open regional offices in Cairo and Montevideo and approve the related conditions, said that the Secretary General had undertaken consultations with the Parliaments of Egypt and Uruguay to ascertain their acceptance of those conditions as a prerequisite for proceeding further.

The Secretary General said in addition that, if opened on that basis, the regional offices would operate as a two-year pilot, followed by an evaluation as to whether the concept had merit. His consultations with the two parliaments were progressing, although not as fast as he had hoped, as some of the conditions to be met by the respective authorities needed clarification. Acceptance of the conditions would lead to an agreement, pursuant to which the Egyptian or Uruguayan Government, as the case may be, would recognize the IPU as an international organization entitled to all the related immunities and privileges required for it to function freely and independently without interference. Thereafter, an agreement would also be signed with the parliament concerned for it to provide the resources needed for the regional office to function.

The Executive Committee had taken note of the progress made, which it was keen to accelerate. It therefore recommended that the Governing Council, after taking similar note, should authorize him to work for a satisfactory conclusion of the consultations and, in that event, conclude the relevant agreements without further reference to the Council. Such a procedure was in line with his prerogatives as IPU Secretary General, which gave him authority over the administrative structures of the IPU, including any regional offices that might be established, and he was minded to ensure that they functioned in compliance with the administrative norms of international organizations.

Ms. T. Ackson (United Republic of Tanzania), speaking on behalf of the African Group, said that the concerns registered by the Group in Kigali still stood, as it had not since been consulted, as promised at that time, on the matter. While part of the Arab Group, Egypt was geographically located in Africa and was therefore a fellow African nation and also an African Union member. As such, the African Group had no issues with Egypt but questioned which Members would be served by a regional office in Cairo and had been surprised to hear that a decision on which it should have been consulted had been taken in Kigali.

Mr. S.S. Al Barkani (Yemen), expressing appreciation for the efforts made in connection with the two regional offices, said that the process would hopefully be speeded up so that the offices could be opened sooner rather than later. With its long tradition of democracy, Egypt was well qualified for the task of providing important services to Members in the Arab world, in addition to some in Africa and Asia. Approval of the Executive Committee's recommendation would enable the Secretary General to complete his negotiations without further ado and proceed with the steps needed thereafter to ensure that the offices were opened as quickly as possible for the benefit of all. In serving as a conduit for direct and regular communication with parliaments in the respective regions, those offices would help the IPU to discharge its mandate to the fullest extent, including through the provision of more technical support and training opportunities to the parliaments concerned.

The Secretary General said in the interest of clarity that, in Kigali, the Governing Council had decided in principle to open offices in Egypt and Uruguay, provided that the conditions annexed to the guiding document circulated and approved on that same occasion were fully met. That guiding document had formed the basis for the consultations carried out as mandated by the Council. Also in Kigali, however, concerns had been raised as to whether a regional office sited in Cairo was intended to serve African or Arab countries. As stated in the approved conditions, the establishment of a regional office depended on the support of a geopolitical group, which in the case of Egypt had come from the Arab Group, and it was correct to say that the concerns raised were to be factored into the consultations under way. With a view to a speedy conclusion of those consultations, the IPU had strongly encouraged the sponsors of the proposed office in Cairo to work with the African Group coordinator to resolve any remaining misunderstanding. His pursuit of consultations was furthermore based on the endorsement of the Arab Group, which was a legal requirement. The concerns raised were nonetheless legitimate and would no doubt be taken into consideration by the Egyptian authorities as the consultations continued.

Ms. T. Ackson (United Republic of Tanzania), speaking on behalf of the African Group, asked for clarity as to who would be responsible for consulting the Group.

Mr. J.F.N. Mudenda (Zimbabwe) said that the Secretary General appeared to be stating that the proposed office in Cairo was intended to serve the Arab Group countries, which was a misrepresentation. Having conversed with the Speaker of the Egyptian Parliament and listened carefully to the contribution by the Yemeni Speaker, his understanding was that the office, given its

location in Africa, would provide services to Africa and its regional parliaments and that those services could be extended to the Arab League, which was not a problem. It was nonetheless wrong for the Secretary General to insinuate that the office would be an office for the Arab League. First of all, it entailed a misinterpretation of the term “geopolitical group”. Viewing Egypt as a sister republic that had contributed enormously to the liberation of many countries on the continent, Africa also had great respect for Egypt as the cradle of African civilization and for its role in decolonization. Such a strong historical and political relationship equally appreciated by Egypt could not suddenly be divested. Africa’s qualms were not about the opening of an office in Cairo that would also service the Arab League but about the insinuation made.

The President said in response that there was no need for arguments voiced in Kigali to be repeated ad infinitum; he and the Secretary General fully understood the feeling among many colleagues from Africa, as did the Egyptian authorities. In the course of its negotiations with the latter, the IPU would seek to resolve the concerns of the African Group through dialogue, failing which, no agreement on any regional office would be signed.

Mr. J.F.N. Mudenda (Zimbabwe), speaking on a point of order, said that the matter was not a question of repeating arguments but rather of disabusing the notion that the regional office in Egypt would be for the Arab League. That apart, there was no need for further debate.

Mr. K. Murungi (Kenya), also speaking on a point of order, said that it was always important to specify, when introducing the Tanzanian Speaker in the current discussion, that she was representing the African Group.

The President, while noting that it was not known in advance in what capacity a person might speak, said that the comment was appreciated.

Ms. N.N. Mapisa Nqakula (South Africa) said it was regrettable that the discussion had been prolonged owing to the response to the remarks made on behalf of the African Group. It should be acknowledged that the Executive Committee’s recommendation, as presented for a decision, omitted any mention of consultation with the Group — an error for which the IPU must take responsibility. As already stated, the African Group had nothing against Egypt, with which most African countries notably had historical relations. While Egypt might garner support on the strength of its ability to offer features that others could not, the IPU should not be giving the impression that it was imposing a decision on the Egyptian authorities and, by extension, on the African continent. The establishment of regional offices on a pilot basis had been agreed upon in principle. The African Group nonetheless required an assurance that such an office in Cairo would serve the African continent in which Egypt was located as well as the Arab League of which Egypt was a member. Instead of consulting with the potential host authorities, the Secretary General should be consulting with the respective geopolitical groups as a prerequisite to signing any agreement. In short, the emphasis must be focused on the necessary consultative processes. Lastly, it was important to strive for understanding, as opposed to using questionable language or patronizing those who raised issues in a forum that was, by its very nature, consultative.

Mr. H. Gibaly (Egypt) said that substantial information had been provided and relevant documents cited as indicative of the decision taken in Kigali. Subsequent to that decision and in response to queries from a number of countries, Egypt had hosted Mr. Mudenda in Cairo and explained that the Arab Group — not the Arab League, which was not an IPU Member, was entirely distinct from the Arab Group and should not feature in the present discussion — had favoured the establishment of a regional office in Cairo. It had also expressly stated that such an office would serve the entire surrounding area, including countries in Africa and Asia, without exception. Egypt had strong ties of friendship with its fellow African States, to which the office would gladly and freely deliver its services, without negotiation. Egypt was proud to consider Africa as its mother.

The President said that, as he understood it, no regional office would be opened unless agreed by all members of the geopolitical group concerned.

Mr. A. Touizi (Morocco) said that no further discussion was needed, as it had already been decided in principle to open regional offices in Egypt and Uruguay as a pilot to determine whether further offices should be opened elsewhere. A country like his own that was both Arab and African,

Egypt played a pivotal role in the Arab and African domains. The issue was not related to the establishment of an office in Cairo, however, but to the consultation process, which had not been well explained and which should furthermore be concluded as soon as possible on the basis that the office would serve both the Arab and African Groups. Another issue was the stated connection between that office and the Arab League, which had nothing to do with the matter; Egypt's request to host the office had been submitted via the Arab Group.

The Secretary General said that at no time in the present discussion had he mentioned the Arab League; he had referred only to the official Arab geopolitical entity within the IPU, which was the Arab Group. The Governing Council was being requested to give him the responsibility to conclude agreements once the conditions specified in the document approved in Kigali had been met. One of those conditions was that any regional office must be established with the concurrence of a geopolitical group. He recalled having pointed out that the proposal to establish a regional office in Egypt had been sponsored by the Arab Group and also recalled that, during the related discussions in Kigali, expressions of concern had been made.

In the light of the current discussion, his understanding now was that the proposed regional office in Cairo should benefit Arab and African countries alike. If that was indeed the case, he would proceed accordingly and consult among all sides. His concern was to ascertain that the conclusion of an agreement on the proposed regional office was not conditional on agreements between the African and Arab Groups, which was not a criterion identified in the approved document. As it was necessary to protect not only the IPU, but also himself when taking on a responsibility, he needed to ensure that he was equipped to implement the responsibility concerned in accordance with the spirit and letter of the law and in a manner satisfactory to the broader IPU membership. He could help to facilitate consultations, if authorized to do so by the membership, and would not take it upon himself to secure any agreements that were inconsistent with the views expressed within the Governing Council.

Mr. S.S. Al Barkani (Yemen) said that the IPU, not the Egyptian State, would own and control the regional office in Cairo, which would serve its fellow Arab and African countries alike as a matter of course, without question and hence without the need for any agreement. He called on Gulf Arab countries to commit funding to support Egypt in its role as the host country. Lastly, he apologized if his earlier words had created any misunderstanding.

Ms. L. Quartapelle (Italy) said that, in seeking to clarify his mandate, the Secretary General had asked whether the agreement of the two regional groupings concerned was a prerequisite for him to proceed further with consultations on the matter. As far as her delegation was concerned, the answer was yes. It was an important question for all, as it would set the precedent for the possible opening of other regional offices in future.

The President said he took it that the Governing Council wished to mandate the Secretary General to proceed with his consultations on that basis.

It was so decided.

Item 11 of the agenda

COOPERATION WITH THE UNITED NATIONS
(CL/211/11-P.1)

The President drew attention to a note on proposed new modalities and methods of work for the Standing Committee on United Nations Affairs, as set out in document CL/211/11-P.1.

The Secretary General, recalling the process described in the note that had resulted in the proposals now before the Governing Council for information, said that the Executive Committee had examined and unanimously endorsed those proposals, which formed part of the road map for the IPU political project at the United Nations. The Executive Committee's recommendation was that the Governing Council should take note of progress in the implementation of that road map and take note in addition of the proposed new modalities and methods of work for the Standing Committee on United Nations Affairs.

The President said he took it that the Governing Council wished to endorse that recommendation.

It was so decided.

Item 12 of the agenda

REPORT ON THE WORK OF THE IPU TASK FORCE ON THE PEACEFUL RESOLUTION OF THE WAR IN UKRAINE
(CL/211/12-R.1)

The President, noting that participation in efforts to end conflict and save lives was in the characteristic spirit of the IPU, said that he was grateful to all members of the IPU Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine for their commitment and persistent hard work towards that goal.

Ms. N.N. Mapisa Nqakula (South Africa), member of the Task Force, delivered the report on its work as contained in document CL/211/12-R.1 In the course of 2022, the Task Force had held six online sessions and undertaken a first mission to Kyiv and Moscow in July 2022. In Kigali in October 2022, the Task Force had held hearings with the delegations from both the Russian Federation and Ukraine. Both parliaments had welcomed the efforts of the Task Force in opening channels of communication and underscored their willingness to engage in consultations.

In December 2022, the Task Force had issued a call urging the two parliaments to do everything within their powers to bring about a ceasefire, especially in the winter months, and avoid a humanitarian catastrophe. It also invited the parliaments to continue discussions in person at IPU Headquarters in Geneva. Neither of those proposals had come to fruition, with both delegations expressing reservations about the difficulties they would face in travelling to Geneva.

On 13 March 2023, the Task Force had met during the Assembly in Manama and had acknowledged that the situation on the ground and current geopolitics did not grant the necessary circumstances for a ceasefire to be implemented, nor for both parties to be brought to the same table. In separate hearings with the two delegations, the Task Force had therefore proposed that future engagement should focus on four specific topics: nuclear safety, food security, protection of environmentally vulnerable sites, and access to and exchange of prisoners of war. The delegation of Ukraine had noted that the topics were in line with the Zelensky Peace Plan and the delegation of the Russian Federation had noted that they were in line with the peace proposal recently made by China.

The two delegations had reiterated their support for the work of the Task Force and the unique strength of the IPU as one of the few remaining forums in which both countries were still represented. The delegation of Ukraine had underscored that the Russian Parliament's ratification of the illegal annexation of Ukrainian territory hindered possibilities of a trilateral meeting. The delegation of the Russian Federation had proposed a further mission by the Task Force to war-affected areas but the Task Force had deemed such a visit outside of its mandate.

In terms of next steps, the Task Force would seek to pursue avenues to mitigate the humanitarian consequences of the war in the abovementioned four areas, seek to engage with other parties that could help bring about positive change in the context of the ongoing escalation of the conflict, and endeavour to find possible avenues of convergence, allowing the two delegations to eventually convene in a suitable venue for continued discussions.

Mr. O. Merezhko (Ukraine) said that the report contained several mentions of ceasefire but omitted to include any reference to the crucial decision taken by the International Court of Justice, in March 2022, to order provisional measures against the Russian Federation, including immediate suspension of the military operations commenced in Ukraine on 24 February 2022. Nor was there any mention of the Russian reaction to that decision. The tone of the report, moreover, was likely to give a false impression, as it failed to convey which party was the aggressor and which was the victim of aggression as defined under international law. Even the words "war in Ukraine" in the title of the report could be misconstrued as a reference to an internal conflict, rather than to a great war of aggression perpetrated by the Russian Federation against Ukraine. The truth must be told about such critical issues.

Ms. N.N. Mapisa Nqakula (South Africa), member of the Task Force, said that it was important for the Task Force to maintain its impartiality in conducting its business and in reporting to the Governing Council and other IPU bodies.

The Secretary General said that, as it continued its deliberations, the Task Force would be certain to look into the information provided about the decision of the International Court of Justice. As to the title of the report or, more precisely, the title of the Task Force, it was an official title chosen by the IPU membership, pursuant to its 2022 emergency item resolution, and not by the Task Force itself. The point made about the distinction between aggressor and aggressee was well taken, although it was clear to all from the IPU's earlier deliberations on the war — and indeed a matter of record — that it was known which was which.

The Governing Council took note of the report on the work of the IPU Task Force.

Ms. A.D. Mergane Kanouté (Senegal), Vice-President of the IPU, took the Chair.

Item 14 of the agenda

ACTIVITIES OF COMMITTEES AND OTHER BODIES
(CL/211/14-P.1)

(c) Committee on the Human Rights of Parliamentarians
(CL/211/14(c)-R.1 and R.2)

Mr. S. Cogolati (President of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians), presenting the Committee's report as contained in document CL/211/14(c)-R.2, said that the Committee, during its session in Manama, had held 11 hearings, during which it had met with authorities as well as complainants. He thanked all of those who had taken the time to respond to the Committee's invitation and attend its session by videoconference and in person in Bahrain.

During its session, the Committee had examined the situation of 250 parliamentarians in 14 countries. It had also adopted admissibility decisions in two new cases and declared one case inadmissible. The draft decisions to be presented for approval by the Governing Council concerned 190 parliamentarians in 10 countries.

It was important to honour the values of the IPU, which had been built on the premise of dialogue, inclusion and the possibility for diverse opinions to be heard and shared in the context of its work. Parliamentarians knew from their own parliaments that there could be fundamental and serious disagreements in their chambers. It was not necessarily a joy to hear criticism from opponents, but that was an essential ingredient of democratic life. Only by engaging with one another and keeping the door open to dialogue could progress together be made. It was critical also to honour that spirit of openness and inclusion within IPU Assemblies, irrespective of whether it concerned Member Parliaments or permanent observers.

The cases would be presented in alphabetical order, by region.

Africa

Democratic Republic of the Congo

The Committee was reporting for the first time on the situation of three parliamentarians in the Democratic Republic of the Congo. One of them had had his parliamentary mandate arbitrarily invalidated for absenteeism and the two others had been arbitrarily prevented from resuming their parliamentary functions.

Despite the medical certificates explaining his absence, Mr. Papy Niango's parliamentary mandate had been invalidated for absenteeism. The second case concerned Mr. Martin Kabuya and Mr. Crispin Ngbundu, who had been prevented from resuming their parliamentary functions after losing their governorships and despite a ruling by the Constitutional Court in their favour.

The Committee wished to receive the official views and observations of the parliamentary authorities on those cases and encouraged the Congolese authorities to take all necessary measures to guarantee the fundamental rights of all members of the National Assembly.

The Governing Council adopted unanimously the two draft decisions relating to, respectively, the case of Mr. Papy Niango and the cases of two other Congolese parliamentarians.

Eswatini

The case in Eswatini concerned three parliamentarians, two of whom had been in detention on various charges since July 2021 in the aftermath of protests calling for democratic reforms in the country.

The Governing Council had before it, in document CL/211/14(c)-R.1, the report of the IPU trial observer who had attended some of the court hearings in the case. His findings confirmed the Committee's earlier concerns that the criminal cases brought against the parliamentarians came in response to their actions in support of political change. Moreover, the trial observer pointed to excessive delays in the legal proceedings and the unjustifiable dismissal of the parliamentarians' bail applications. The Committee sincerely hoped that, in reaching her verdict, the judge in the case would take due account of the observations made by the trial observer.

At the same time, the Committee remained keen to travel to Eswatini to discuss with the relevant authorities and other stakeholders the concerns and issues that had emerged in the case and hoped that this mission could take place as soon as possible.

The Governing Council adopted unanimously the draft decision relating to the cases of three Eswatini parliamentarians.

Senegal

The Committee first of all wished to thank the Senegalese delegation for the constructive discussions had with it in the context of the current Assembly, following which the Committee had adopted two decisions.

One of those decisions related to the situation of Mr. Khalifa Sall, a former parliamentarian who had been sentenced to a prison term in 2018. The Committee welcomed Mr. Sall's release following a presidential pardon in September 2019. It also welcomed the information that a draft amnesty law, which might enable Mr. Sall to recover fully his civil rights, was being prepared, and that Parliament would like to receive the IPU's assistance in preparing that law. The Committee invited the parliamentary authorities of Senegal to provide further information on how the IPU could best provide such assistance.

The Governing Council adopted unanimously the draft decision relating to the case of Mr. Khalifa Ababacar Sall.

The second decision in Senegal concerned the situation of Mr. Ousmane Sonko, who was currently facing a judicial investigation. Although the Committee was fully aware that justice should follow its course, it also noted that, in the past, other opposition candidates had been excluded from the presidential race after being convicted by the courts. The Committee hoped that the trial against Mr. Sonko would soon lead to a final judicial decision, in accordance with an independent and impartial procedure. The Committee called on all the relevant national authorities to take the necessary measures to ensure that all opposition candidates and their supporters were able to exercise their right to take part in the conduct of public affairs at the upcoming presidential election.

The Governing Council adopted unanimously the draft decision relating to the case of Mr. Ousmane Sonko.

Somalia

Regarding Somalia, the Committee had adopted a decision on the merits of the case of the late Ms. Amina Abdi, who had been brutally assassinated in a bomb attack one year earlier. The Committee was appalled by that murder of a woman parliamentarian, who had been known as a fearless defender of human rights. It called on the authorities to do everything to ensure that justice was done. It also urged the authorities to use the expertise of the IPU and other international bodies to that end.

The Governing Council adopted unanimously the draft decision relating to the case of Ms. Amina Mohamed Abdi.

Uganda

In respect of Uganda, the Committee had adopted three decisions, the first of which concerned the situation of two colleagues who had been arrested in September 2021. The Committee was pleased to inform the Governing Council that the two had been finally released on bail on 13 February 2023 and that the Committee had been able to send a trial observer to Uganda to monitor the trial proceedings. The Committee wished to thank the Speaker of Uganda for the information provided in writing on the case and the Parliament of Uganda for the steps taken to monitor the situation of Mr. Ssewanyana and Mr. Ssegirinya while in detention. The Committee remained concerned, however, about the reported lack of investigation into the allegations that they had been tortured and the alleged possible political motivation of the criminal proceedings. It regretted that the mission requested by the Governing Council to visit Uganda had not yet received official approval from the Ugandan authorities, and sincerely hoped that Parliament would do its utmost to make the mission happen as soon as possible.

The Governing Council adopted unanimously the draft decision relating to the cases of two Ugandan parliamentarians.

The Committee had also declared admissible two new cases regarding two female colleagues from Uganda, Ms. Betty Nambooze and Ms. Anna Adeke Ebaju. It invited Parliament to provide in writing the official views on the allegations made in both cases.

The Governing Council adopted unanimously the two draft decisions relating to, respectively, the case of Ms. Betty Nambooze and the case of Ms. Anna Adeke Ebaju.

Americas

Venezuela (Bolivarian Republic of)

With regard to the collective case in Venezuela, the Committee reaffirmed its long-standing position that the continued harassment of parliamentarians elected in 2015 was a direct consequence of the prominent role they played as opposition parliamentarians. It was also convinced that the issues involved in the present case were part of the broader complex situation in Venezuela. The Committee reiterated the IPU's readiness to provide support for any effort to strengthen democracy in Venezuela, including the ongoing process of dialogue. It invited the Venezuelan authorities to provide further information on how best the IPU could help.

The Governing Council adopted unanimously the draft decision relating to the cases of 135 Venezuelan parliamentarians.

Asia

Cambodia

The draft decision before the Governing Council concerned the long-standing case of 38 former parliamentarians, all belonging to the Cambodian National Rescue Party dissolved by the Supreme Court in 2017. The Committee had had a fruitful exchange with the Cambodian delegation in Manama and understood that the invitation extended to it to travel to Cambodia to discuss the concerns in the case was still in place. The Committee hoped that the mission could take place as soon as possible, given that national elections were coming up in July 2023.

In the meantime, the Committee recommended that the authorities urgently resume political dialogue with all opposition parties, both inside and outside Cambodia. Only then would they be able to build trust and find solutions to the current political situation.

Mr. S. Yang (Cambodia) said that his delegation rejected the draft decision. In its hearing with the Committee on 11 March 2023, the delegation had given a full explanation of the charges. Furthermore, the 45 political parties mentioned on page 4 of the report as having registered to participate in the parliamentary elections had done so with the Ministry of the Interior and not with the National Election Commission. The thoroughness of the Committee’s investigation of the charges by the complainant was, moreover, questionable and of particular concern, as no decision should be based on telephone calls or letters alone. He appealed to the Governing Council to consider the matter carefully before pronouncing on the draft decision.

The Governing Council adopted the draft decision relating to the cases of 42 Cambodian parliamentarians, taking note of the reservation expressed by the Cambodian delegation.

Pakistan

As to Pakistan, the Committee was pleased to state that, owing to the mobilization of a number of parliamentarians and other actors across the political spectrum, Mr. Muhammad Ali Wazir had been released on bail, having spent 26 months in a remand prison.

The Committee remained concerned by the impunity for the many allegations of harassment and arbitrary abuse against Mr. Wazir, as well as by allegations that due process guarantees had not been followed, despite the actions taken by the parliamentary authorities.

The Committee called on the authorities of Pakistan to do their share to ensure that that crime was not left unpunished and that the underlying factors for the pattern of impunity in Pakistani cases were addressed, including by bringing legislation in line with Pakistan's international obligations. That appeared to be the only way to prevent the recurrence of such cases.

The Governing Council adopted unanimously the draft decision relating to the case of Mr. Muhammad Ali Wazir.

Middle East and North Africa

Iraq

The Committee wished to thank the Iraqi delegation for the constructive and fruitful discussion had on the case of former Iraqi parliamentarian, Mr. Ahmed Jamil Salman Al-Alwani, and welcomed the visits carried out to Mr. Al-Alwani in detention and the steps taken by the judicial authorities to follow up on the IPU's recommendations.

The Committee considered that the situation of Mr. Al-Alwani should be seen as a national cause of concern. It therefore called on leaders to stand united for the protection and promotion of human rights by taking up Mr. Al-Alwani's case before the highest authority to promote his release, uphold his rights and ensure that he would not be executed as a result of politically motivated charges.

The Committee also reiterated its wish to visit Mr. Al-Alwani in detention in the near future and to meet with the relevant Iraqi authorities to promote the resolution of the case.

The Governing Council adopted unanimously the draft decision relating to the case of Mr. Ahmed Jamil Salman Al-Alwani.

Libya

The Committee thanked the Libyan delegation for the fruitful exchange and for having provided detailed information on the steps taken by the Libyan authorities to shed light on Ms. Seham Sergiwa's fate.

The Committee expressed its support to all members of the Libyan Parliament, above all women parliamentarians, given the serious challenges to their safety.

The Committee had learned that the case of Ms. Sergiwa was still under criminal and judicial investigation by the Attorney General and that she had been the victim of a vile online hate campaign that had led to her abduction. The Committee had also learned that such campaigns were routinely used to incite physical violence against parliamentarians, especially women.

The Committee called on the competent authorities to ensure that social media platforms were not used to circulate hateful messages against members of parliament, particularly women parliamentarians, and urged the executive authorities to establish the truth in Ms. Sergiwa's case.

The Governing Council adopted unanimously the draft decision relating to the case of Ms. Seham Sergiwa.

Mr. S. Cogolati (President of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians), concluding his presentation, said that the cases to which he had referred were but some of the numerous cases before the Committee. In view of the record growing number of cases, it was clear that being a parliamentarian could be truly dangerous. Unfortunately, that trend was apparent in all regions of the world. In the previous day's panel discussion on parliamentary solidarity with parliamentarians at risk, it had been very moving to listen to the testimonies of many colleagues

who had faced abuse, mistreatment and even death threats simply for doing their jobs. At the same time, it had been extremely inspiring to see that so many were working hard in their countries in support of their colleagues in danger.

To learn more about the specific actions that could be taken to help the Committee, parliamentarians were invited to sign up to its contact list so as to stay informed about its work and act accordingly. The Committee depended on parliamentary solidarity and support in order to implement its decisions.

He expressed heartfelt thanks to his fellow Committee members, with whom he was privileged to work, and to the IPU Secretariat staff, without whose hard work the Committee would be unable to carry out its mission and who were doing a wonderful job in helping to save and protect parliamentarians in danger around the world.

The Secretary General said that he wished to thank the President and members of the Committee for their sterling work in such a noble cause — work that they conducted mainly outside the limelight and with tremendous fair-mindedness and professionalism. Well aware of the many dilemmas faced by the Committee in the course of its examination of the cases before it, he was without fail heartened by its laudable resolve to bring to the fore the welfare of parliamentarians around the world who were suffering abuse. In continuing to discharge the important task entrusted to it, the Committee could be assured of the IPU's ongoing best support.

Mr. K. Sittheeamorn (Thailand) said that his delegation has raised two cases in his region with the Committee but they were missing from the report. The first concerned Myanmar, where the military authorities had executed four political prisoners, including a personal friend of his, in 2022. The IPU must do more to stop such executions, which were unacceptable, and to ensure that the country's authorities acted swiftly to hold democratic elections. In the interim, Thailand was hosting large numbers of Myanmar refugees and appealed for humanitarian assistance in that context.

The second case concerned Senator de Lima of the Philippines, who had been in pretrial detention for six years and had not been prosecuted for lack of evidence. The changes presently under way in the country offered an opportunity for the IPU to step up its demands for the Senator's immediate release.

Mr. C. Frolick (South Africa), thanking the Committee for its superb work, said that it served as a beacon of light for parliamentarians around the globe who were subjected to human rights abuses. His delegation had seen that work for itself when the South African Speaker had attended a hearing with the Committee on 13 March 2023, at its request, to explain an incident in parliament that had prompted a complaint against her. He wondered when the outcome of the hearing might be forthcoming.

Mr. S. Cogolati (President of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians), thanking the delegation for its fruitful discussion with the Committee and commending the South African Speaker for her leadership in her country and Parliament, said that the Committee had declared the case in question inadmissible.

The Secretary General said that he would be communicating the Committee's decision on the case to the parties concerned, including the Speaker, whose spirit of cooperation was appreciated. Concerning the remarks by the representative of Thailand, the Committee's caseload was such that it was not always possible for it to report publicly on every case. Its strategic approach was therefore to focus in its report on cases being presented for a decision while continuing to be apprised of all other cases before returning to the Governing Council in due course with answers. With regard to Senator de Lima, his understanding was that the Committee had decided in January 2023 to call for her release on the grounds that the charges against her were unfounded. As to Myanmar, it was a case of ongoing concern for the Committee, which would report on the matter once its deliberations had advanced further. He would convey to the Committee any information provided to him by Members that might guide its work.

Item 13 of the agenda

REPORT ON SPECIALIZED MEETINGS

(CL/211/13-R.1-rev)

The Chair, introducing the item, said that oral or video presentations would be made on a number of the specialized meetings listed in document CL/211/13-R.1-rev, which also contained links to more detailed information available on each meeting on the IPU website.

Mr. K. Darwish (Egypt), reporting on the parliamentary meeting held in Sharm el-Sheikh on 13 November 2022 on the occasion of the COP27 UN Climate Change Conference, said that the many participating parliamentarians and experts had engaged in rich discussions aimed at providing solutions to key climate issues, including emission reduction, scaling up of adaptation efforts, and mobilization of climate finance, through supporting climate technology transfer, creating financial incentives for green investment and approving dedicated funding for adaptation and mitigation. The outcome document, which could be found via the link provided, reaffirmed the commitment to addressing those issues, with an emphasis on additional and separate funding for loss and damage.

A video on the regional workshop entitled "Addressing trade challenges: The contribution of Latin American and the Caribbean parliamentarians", held in Buenos Aires from 28 to 29 November 2022, was screened.

The Secretary General said by way of further information that the workshop had formed part of the cooperation between the IPU and the World Trade Organization (WTO), which also included the Parliamentary Conference on the WTO (PCWTO), a mechanism enabling parliamentarians from around the world to provide a degree of oversight of the WTO rules-based trading system. Workshop participants had learned about the major challenges to trade and how parliaments in the region could help. Similar workshops were envisaged in other regions. He thanked Guyanese Speaker Nadir for his strong leadership as PCWTO co-Chair and his energetic prosecution of the agenda set for providing the oversight mentioned.

Mr. A. Touizi (Morocco), providing an account of the annual Arab Regional Parliamentary Forum on the 2030 Agenda: *Strengthening parliamentary engagement in climate action in the Arab region*, held in Beirut from 29 to 30 November 2022 and again co-organized with the UN Economic and Social Commission for Western Asia, said that participants had engaged constructively to identify actions for addressing the region's vulnerability to climate change, which threatened its achievement of the Sustainable Development Goals (SDGs), above all those relating to poverty, hunger, and clean water and sanitation. Recommended actions had included the establishment of a multisectoral parliamentary body to elaborate appropriate measures, with country specificities in mind; strengthening of internal coordination for integrating the SDGs into parliamentary work; and enhancement of the effectiveness of inter-parliamentary communication and information-sharing on climate-related matters. Participants had been pleased in the knowledge that they could count on the IPU and its partners for support.

Mr. K. Kabre (Burkina Faso), reporting on the Second Regional Seminar for African Parliaments on achieving the SDGs, held in Djibouti from 5 to 7 December 2022, said that participants had taken stock of progress to date and reflected on ways of ensuring that parliaments played a decisive role in fostering sustainable development for all. With myriad socioeconomic and other factors continuing to slow the drive towards attainment of the SDGs, redoubled efforts were needed to build further on the progress achieved in the region. Participants had accordingly proposed measures in areas ranging from human rights, governance and climate change to health emergency preparedness and SDG financing and monitoring. Full details of those measures were contained in the summary report of the seminar found via the link provided.

Ms. N.B.K. Mutti (Zambia), outlining the activities of the Parliamentary Forum on the occasion of the Fifth UN Conference on the Least Developed Countries (LDC5) held in Doha on 4 March 2023, said that the five key messages that had emerged for improving the lot of LDCs related to global economic governance reform, enhanced domestic governance, wider information-sharing and mutual learning among LDCs, enjoyment of the right to development, and the centrality of the Doha Programme of Action for LDCs for the Decade 2022-2031 to the achievement of the SDGs. Participants had underscored the vital role of parliaments in delivering on those messages through their representative, legislative and oversight functions. More work was needed, however, to enhance the effectiveness of parliaments, above all in the LDCs, in implementing such global commitments, another shared objective towards which the IPU could work in tandem with the United Nations.

Ms. V. Riotton (France), summarizing the work of the Parliamentary Meeting at the 67th session of the Commission on the Status of Women held in New York on 7 March 2023, said that participants had focused on the role of parliaments in promoting gender equality through technology, highlighting in that context the need for measures to bolster women's empowerment and engagement in science, technology, engineering and mathematics; address technology-facilitated violence against women and girls; and enhance understanding of and potential for the use of technology in parliamentary work. The outcomes of a subsequent side event entitled *Achieving equality in decision-making by 2030: What will it take?* would furthermore inform the elaboration of a new general recommendation of the Committee on the Elimination of Discrimination against Women on the equal and inclusive representation of women in decision-making systems. The IPU's work and data on parity and violence against women parliamentarians had been highly commended.

Mr. D. McGuinty (Canada), reporting on the Annual Parliamentary Hearing at the United Nations held in New York from 13 to 14 February 2023, said that the hearing — its topic *"Water for people and the planet: Stop the waste, change the game, invest in the future*" reflecting the IPU's commitment to the implementation of SDG 6 on clean water and sanitation — had dovetailed around key UN events focused on water-related matters. Parliamentarians must hammer home the takeaways from the vigorous discussions throughout concerning the need for urgent action to address the stark facts about, among others, lack of access to safe drinking water and sanitation, the linkage between water and disaster, and water as a global and national security issue. Many participants had taken the opportunity provided by the hearing to engage with their ambassadors in New York and with senior UN officials, thereby also reminding them of the enormous help that parliamentarians could offer in working with them on shared agendas.

The Governing Council took note of the report on specialized meetings.

Item 14 of the agenda
(resumed)

ACTIVITIES OF COMMITTEES AND OTHER BODIES
(CL/211/14-P.1)

(a) Forum of Women Parliamentarians
(CL/211/14(a)-R.1)

Ms. H. Ramzy Fayez (Bahrain), President of the 35th session of the Forum of Women Parliamentarians, presenting the report of the session held on 11 and 14 March 2023, as contained in document CL/211/14(a)-R.1, said that participants had considered through a gender lens the draft resolution on cyberattacks and cybercrimes prepared by the Standing Committee on Peace and International Security, which had incorporated its proposed amendments into the text to be presented for adoption by the Assembly. Participants had agreed that comprehensive gender-sensitive and victim-centric legislation must be urgently introduced to prevent technology-facilitated gender-based violence, with steps to address women's underrepresentation in the cybersecurity sector also constituting a priority. In a panel discussion focused on putting gender equality at the centre of water security, climate resilience and peace sustainability, the Forum had underlined the need to increase women's participation across all those areas and develop related gender-responsive strategies and measures. In congratulating the newly elected members of the Bureau of Women Parliamentarians, she warmly thanked its outgoing President, Ms. Vasylenko of Ukraine, for her courageous and resolute dedication in difficult circumstances to working for the protection and empowerment of women everywhere.

The Chair, likewise congratulating the outgoing President of the Bureau on her work in those circumstances especially, said she took it that the Governing Council wished to endorse the election of Ms. C.I. López Castro of Mexico as the new President of the Bureau, Ms. F. Ilimi Haddouche of Algeria as its Vice-President, and Ms. A.N. Ayyoub Awadallah of Egypt as its Second Vice-President.

It was so decided.

Mr. D. Pacheco, President of the IPU, resumed the Chair.

(b) Forum of Young Parliamentarians of the IPU
(CL/211/14(b)-R.1)

Ms. S. Albazar (Egypt), President of the Board of the Forum of Young Parliamentarians, presenting the report of the Forum's meeting of 12 March 2023, as contained in document CL/211/14(b)-R.1, said that participants had pledged to continue promoting youth participation, whether in the IPU or national contexts, and taken stock of progress achieved in that regard. Successes included the new quarterly Empowerment Series consisting of online expert briefings for young parliamentarians on pressing global issues; the *I Say Yes to Youth in Parliament!* campaign joined by many parliamentarians and several heads of State; and the establishment of new youth caucuses. In debating the leadership role of young parliamentarians in promoting peace, emphasis had been laid on education to foster peace, inclusion and tolerance and on legislation to combat hate and discrimination. Special measures to protect young people from online harm had also been discussed. With her term of office about to end, she was grateful for the opportunity to have served young parliamentarians, thanked her fellow outgoing Board members for their dedicated efforts to the cause, and wished new Board members the best of luck in their new task.

The President, expressing thanks to Ms. Albazar for her work with and on behalf of young parliamentarians, said that she was a hard act for her successor to follow but would surely continue her diligent efforts in favour of the IPU.

He took it that the Governing Council wished to endorse the election of the new Board members for a two-year term ending in March 2025, specifically: Mr. D. Carden (United Kingdom) as President and as members, Mr. M.A. Bouchouit (Algeria) and Ms. E.T. Muteka (Namibia) for the African Group; Mr. K. Ait Mik (Morocco) and Ms. S. Falaknaz (United Arab Emirates) for the Arab Group; Ms. D.R. Esti (Indonesia) and Mr. F.K.L. Fakafanua (Tonga) for the Asia-Pacific Group; Ms. H. Hakobyan (Armenia) for the Eurasia Group, with the second vacancy remaining open; Ms. P. Aguirre (Ecuador) and Mr. W. Soto Palacios (Peru) for the Group of Latin America and the Caribbean; and Ms. O. Rudenko (Ukraine) for the Twelve Plus Group, with the second vacancy accounted for by Mr. Carden.

It was so decided.

(e) Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law
(CL/211/14(e)-R.1)

Mr. J.K. Waweru (Kenya), member of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law, presenting the report of the Committee's meeting held on 14 March 2023, as contained in document CL/211/14(e)-R.1, said that the Committee had noted little improvement in the humanitarian crises affecting refugees and internally displaced persons in Afghanistan, Myanmar and Ukraine, which it had been monitoring over time. New dimensions adding complexity included climate change, socioeconomic challenges and prevalent gender-based violence. The Committee had made a special plea in respect of Afghanistan, where life-saving efforts were now a priority for support agencies and access to health care and education for women and girls was all-important. It had called for wars to stop, for respect for international humanitarian law, and for parliamentary support for relief and assistance efforts in crisis-affected and refugee host countries alike, with an emphasis on legislation in the latter to facilitate the inclusion of refugees in national systems. All parliamentarians were invited to follow up on their country's pledges to the Global Compact on Refugees in preparation for the Global Refugee Forum in late 2023 and to work on facilitating new pledges.

(f) Group of Facilitators for Cyprus
(CL/211/14(f)-R.1)

No oral report was presented under this item.

(g) Gender Partnership Group
(CL/211/14(g)-R.1)

Ms. A.D. Mergane Kanouté (Senegal), member of the Gender Partnership Group, presenting the report on the Group's session held on 10 and 14 March 2023, as contained in document CL/211/14(g)-R.1, and citing the relevant figures, said that women parliamentarians accounted for almost one third of delegates at the current Assembly, which was a record in absolute terms and a trend to be furthered. Concerning its development of an IPU policy to prevent harassment, including sexual harassment, at IPU Assemblies and other IPU events, as agreed in Kigali, the Committee had reviewed a first draft and aimed to have a final draft ready for consideration at the 147th Assembly. The Group had also engaged in dialogue with the delegation of Maldives, where women's representation in politics had somewhat improved in recent years but remained far from satisfactory, as detailed in the report along with the particular difficulties facing women in Maldives politics. With elections due in 2024, it was important to support the efforts under way to build on the improvements already achieved in Maldives, which was assured of IPU support in the matter.

The President, noting that the term of office of Ms. Mergane Kanouté as Vice-President of the Executive Committee was about to end, said that he much appreciated her commitment to her endeavours throughout that term and looked forward to her continued hard work in future for the benefit of the IPU.

The Governing Council took note of the activities of committees and other bodies.

The sitting rose at 13:55.

Third sitting

Wednesday, 15 March 2023 (Afternoon)

In the absence of Mr. D, Pacheco, President of the IPU, Ms. A.D. Mergane Kanouté (Senegal), Vice-President of the IPU, took the Chair.

The sitting was called to order at 15:30.

Item 14 of the agenda
(continued)

ACTIVITIES OF COMMITTEES AND OTHER BODIES
(CL/211/14-P.1)

(d) Committee on Middle East Questions
(CL/211/14(d)-R.1)

Ms. F. Benbadis (Algeria), member of the Committee on Middle East Questions, reporting on the Committee's meeting of 12 March 2023, as set out in document CL/211/14(d)-R.1, said that participants had reiterated their commitment to working together through mutual understanding and constructive dialogue towards building bridges for lasting peace in the region. Alarmed by the upsurge in violence and hate incidents in Israel and Palestine in 2023, the Committee had decided to set up a focus group to find ways of reconciling the two sides — in addition to focus groups on the Yemeni and Libyan crises — and to reorganize its postponed visit to the region. It had also received briefings on the positive outcomes of the first IPU Science for Peace Schools session held in Geneva in December 2022, with a second session scheduled for July 2023, and on the critical work of the UN Relief and Works Agency, which was facing an existential crisis due to lack of funding. All parliamentarians were urged to facilitate requisite support for ensuring the Agency's continued assistance to Palestine refugees.

Mr. A. Golroo (Islamic Republic of Iran) said that he wished to express a reservation to the report, as it contained an allegation against the Islamic Revolutionary Guard Corps, an official part of the Iranian military forces. The inference was wholly unacceptable and must be expunged from the report. As he understood it, the Committee had no mandate to refer to such alleged communications that it received.

(h) Advisory Group on Health
(CL/211/14(h)-R.1)

Mr. J.I. Echániz (Spain), President of the Advisory Group on Health, in delivering the report of the Group's meeting of 11 March 2023 as detailed in document CL/211/14(h)-R.1, said that the Group's discussions had covered ways of strengthening the IPU's relevance in the global health arena and implementing the health components of the IPU Strategy; the importance of human rights obligations in health-related work; the Group's rules and practices; and cooperation with the IPU's technical partners. It had also decided to act on its outreach mandate by organizing a field visit in 2023 to learn about and document practices relating to equity in health, especially for marginalized groups, and would welcome proposals from interested host countries, one of which to date was Pakistan. With universal health coverage a key step towards such equity, the IPU and the World Health Organization (WHO) had co-produced a handbook for parliamentarians entitled *The path towards universal health coverage,* to be launched at the present session by way of a video message from the WHO Director-General.

Dr. T.A. Ghebreyesus (Director-General of the WHO) said in his video message that it gave him great pleasure to launch the new handbook for parliamentarians, who were uniquely placed to transform political commitment to universal health coverage into reality, in accordance with the related landmark IPU resolution adopted in 2019. Together with the accompanying briefs, the handbook provided guidance on leveraging the parliamentary role in law-making, finance, taxation and accountability to advance universal health coverage. He encouraged parliamentarians to draw

on IPU and WHO expertise and to engage in the UN High-level Meeting on Universal Health Coverage in September 2023. With sustainable financing critical to the WHO's delivery of long-term country programming, top quality norms and standards, and emergency responses, he urged support at the World Health Assembly, in May 2023, for the first phase of the step-wise increase of assessed contributions agreed by WHO Member States in 2022. In closing, he thanked the IPU for its commitment to universal health coverage and a healthier, safer and fairer future for all.

Mr. J.I. Echániz (Spain), President of the Advisory Group on Health —emphasizing that the millions of pandemic-related deaths had shown health care to be no fad or minor matter —said, in conclusion, that IPU attention to a wide range of health issues was essential. Health policy training for young people and the sharing of good practices were also important. Steps should therefore be taken to increase the Group's relevance and capabilities, to which end it intended to develop a concept note for consideration by the Executive Committee at its upcoming meeting. He thanked all Group members and the IPU Secretariat for their commitment to building a healthy world.

The Secretary General said that health was among the key policy areas identified by the IPU for serving the people through democracy and strong parliaments and that the Advisory Group was the IPU's statutory body dedicated to reflecting on and directing its health-related policies. Parliaments without the necessary wherewithal needed support, however, to deal with highly technical matters in particular. Reflecting current realities, the new handbook took into account overall developments and lessons learned since the adoption of the resolution in 2019 on achieving universal health coverage. The IPU worked tirelessly to promote the parliamentary contribution towards that goal, especially as it was intrinsically linked with global health security. It encouraged parliamentarians to attend a first-ever African high-level parliamentary conference on strengthening health security preparedness, to be held in Cape Town in May 2023.

The handbook entitled "The path to universal health coverage" was officially launched.

Mr. D. Pacheco, President of the IPU, took the Chair.

(i) High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism
(CL/211/14(i)-R.1)

Mr. M. Bouden (Algeria), Chairperson of the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism, in delivering the report on the Group's work as detailed in document CL/211/14(i)-R.1, said that, at its meeting of 13 March 2023, after electing him as its Chairperson and Ms. A. Vadai of Hungary as its Vice-Chairperson, the Group had discussed the outcomes of the three thematic meetings of the *Call of the Sahel* and agreed on four overarching principles for engaging with the Sahel countries. Building on the first of those three meetings, which had taken place at the 145th Assembly in Kigali, the second thematic meeting, held in Algiers in February 2023, had produced the 19 recommendations summarized in the report. As to the third thematic meeting, held on 11 March 2023 at the current Assembly, it had produced the further recommendations also summarized in the report. All three thematic meetings had been attended by senior representatives of relevant UN and other organizations. At its own recent meeting, the Group had additionally identified next steps, which related to internal coordination, inter-parliamentary coordination, and communication and visibility.

The President, congratulating Mr. Bouden on his election, said that the IPU counted on him to ensure that the Group remained highly active in pursuing its important task of countering terrorism and violent extremism. Concerning the election of members of the Group for a four-year term of office ending in March 2027, the candidates proposed by the geopolitical groups for the available vacancies were Ms. L.M. Al Zaabi (Oman) and Mr. A. Alharbi (Saudi Arabia) for the Arab Group; Ms. S. Ambareesh (India) and Mr. A. Golroo (Iran, Islamic Republic of) for the Asia-Pacific Group; Ms. M. Guerra Castillo (Mexico) for the Group of Latin America and the Caribbean; and Mr. D. Danone (Israel) and Mr. M. Karlsson (Sweden) for the Twelve Plus Group. He took it that the Governing Council wished to approve the election of those candidates.

It was so decided.

Mr. M. Hadid (Palestine) said that his delegation had submitted to the Office of the IPU President a written objection to the candidature of Israel for election as a member of the Advisory Group, the establishment of which had given rise to hopes of redress for victims of terrorism, and of action aimed at curbing terrorism and extremism. For the Group to have an Israeli representative as a member would undermine its founding objectives. First, the Israeli Parliament was dominated by terrorist settlers whose fellow groups called for extermination of the Palestinian people and were, moreover, wanted in Israel for their routine acts of terrorism. It was furthermore responsible for a set of apartheid laws that were the very essence of violent extremism. As an occupying State, moreover, Israel was engaged in the worst form of terrorism and human rights violations, in flagrant disregard of UN resolutions and with no accountability. Through its membership of the Group, Israel was seeking to secure its impunity and be absolved of responsibility for its systemic State terrorism against defenceless Palestinians. That membership ran counter to the IPU's core principles and values and must be rejected by all.

The President, while taking note of the reservation expressed, said that some of the wording used to articulate it was inappropriate, as different opinions must be respected as having equal legitimacy. As to the Israeli membership of the Advisory Group, the Governing Council had taken its decision on the basis of the nominations received from the geopolitical groups.

(j) Working Group on Science and Technology
(CL/211/14(j)-R.1)

Mr. D. Naughten (Ireland), Chairperson of the Working Group on Science and Technology, reporting on the Group's meeting of 13 March 2023, as set out in document CL/211/14(j)-R.1, said that the Group's role was to facilitate access for parliamentarians to the myriad solutions offered by science to existing and emerging problems through building on knowledge shared around the delivery of vital global commitments as a result of policy and legislative change. In its meeting, the Group had agreed its work plan for 2023, which included active participation in a number of UN science-related events and the pursuit of pilot projects for engaging the scientific community in parliamentary decision-making and developing a related toolkit for approval at the 147th Assembly. Concerning delivery of the cybercrime resolution prepared by the Standing Committee on International Peace and Security, the Group was available to provide support, in which case no working group on cybercrime would be needed. The Group had applauded the success of the first IPU Science for Peace Schools session and agreed to hold a follow-up event and a subsequent second session. Lastly, it had re-elected Ms. S. Attia of Egypt as its Vice-Chairperson.

The President, thanking the Group for its amazing work, said that two candidatures had been received for the three vacancies for a four-year term of office ending in March 2027, specifically those of Mr. A.H. Saleh of Iraq for the Arab Group and Mr. K. Tontisirin of Thailand for the Asia-Pacific Group. He took it that the Governing Council wished to elect those candidates as members of the Working Group.

It was so decided.

The Governing Council took note of the activities of committees and other bodies.

Item 15 of the agenda

ELECTIONS TO THE EXECUTIVE COMMITTEE
(cf. Article 21(k) of the Statutes and Rules 37, 38 and 39 of the Governing Council)
(CL/211/15-P.1 and P.2)

The President, acknowledging with heartfelt thanks the consistently strong and active role played in the Executive Committee by its two outgoing members, Ms. Adji Diarra Mergane Kanouté of Senegal and Ms. Cecilia Widegren of Sweden, said that the two candidatures detailed in documents CL/211/15-P.1 and P.2 had been received for the two vacancies. The first, from the Twelve Plus Group, was that of Ms. Janine Alm Ericsson of Sweden to complete the remaining term of Ms. Widegren, who was no longer a member of parliament, and the second, from the African Group, was that of Ms. Ida Kamongji Nasserwa Sabangu of the Democratic Republic of the

Congo for a four-year term of office ending in March 2027 to replace Ms. Mergane Kanouté, whose term was coming to an end. He took it that the Governing Council wished to elect both candidates as members of the Executive Committee.

It was so decided.

The President, congratulating the new members on their election, expressed confidence that they would make a valuable contribution to the Executive Committee and to the IPU as a whole.

Item 16 of the agenda

THE IPU ANTHEM

The President, recalling the decision taken at the 144th Assembly in Nusa Dua to create an IPU anthem as a symbol of identity for the Organization, said that the Secretariat had accordingly drafted terms of reference and identified a process of consultation with musical experts, following which composers wishing to submit proposals had been requested to do so by 31 December 2022. With the help of a musical expert, a shortlist of 2 had been created from the 19 proposals received. Having considered the shortlist, the Executive Committee's recommendation was that the musical piece composed by Mr. Pedro Halffter should be selected as the IPU Anthem to be played at the beginning of IPU Assemblies and other IPU events.

The musical piece recommended for selection as the IPU Anthem was played.

The President said he took it that the Governing Council wished to approve the recommended piece.

It was so decided.

Item 17 of the agenda

THE CREMER-PASSY PRIZE
(CL/211/17-P.1)

The President, recalling the decision taken at the 142nd IPU Assembly in May 2021 to establish the Cremer-Passy prize named after the IPU's two founding fathers and conferred on parliamentarians for outstanding contributions to the defence and promotion of IPU objectives, said that the Executive Committee, on the basis of the experience gained from the first award of the annual prize in 2022, had recommended improvements to the related rules.

The Secretary General, drawing attention to the proposed amendments to those rules as set out in the annex to document CL/211/17-P.1, said that the improvements were intended to streamline the award process and clarify the role of the geopolitical groups in the nomination exercise. The composition and procedures of the Prize Selection Board, set out in article 6 of the rules, had also been further clarified, including to provide for a number of potential scenarios. If approved, the rules as amended would enter into immediate effect, with climate change as the proposed focus for the 2023 prize.

The President said he took it that the Governing Council wished to approve the proposed amendments to the Cremer-Passy prize rules, as recommended by the Executive Committee.

It was so decided.

An information video on the Cremer-Passy prize was screened.

The President said that 30 April was the closing date for nominations for the 2023 prize, which should preferably be associated with the subject of climate change in tandem with the IPU's own strategic priority for 2023.

Item 10 of the agenda
(continued)

REGIONAL OFFICES OF THE IPU
(CL/211/10-P.1)

Ms. T. Ackson (United Republic of Tanzania), speaking on behalf of the African Group in connection with the earlier discussion under the item, said that she and interested colleagues had since consulted with the Egyptian delegation, which had given its assurance that any IPU regional office in Cairo would serve countries of the African Group as well as of the Arab Group. It had therefore been unanimously agreed in principle that the procedures for the establishment of such an office as a pilot should commence.

Mr. H. Gebaly (Egypt), confirming that information, said that the IPU regional office in Cairo would provide services to members of both geopolitical groups on an equal basis, without distinction of any kind. It would gladly extend help to all while also looking to all for help towards ensuring its success. Egypt was ready for the venture and stood poised to finalize all necessary procedures in coordination with the IPU and the secretariat of the Egyptian Parliament.

The Secretary General said that his earlier concerns had thus been satisfactorily addressed and that he would proceed accordingly.

Item 18 of the agenda

ANY OTHER BUSINESS

Mr. A. Korniyenko (Ukraine) said that the Parliament of Ukraine wished to honour the President of the IPU in recognition of his critical leadership throughout difficult times for Ukraine and indeed the world. It also wished to thank the Secretary General and his team for their excellent work and support.

On behalf of the Parliament of Ukraine, the representative presented a certificate and medal of honour to the President of the IPU.

The President, expressing thanks for the honour received, said that he had in truth done nothing more than his duty.

Following the customary exchange of courtesies, he declared the 211th session of the Governing Council closed.

The sitting rose at 16:45.